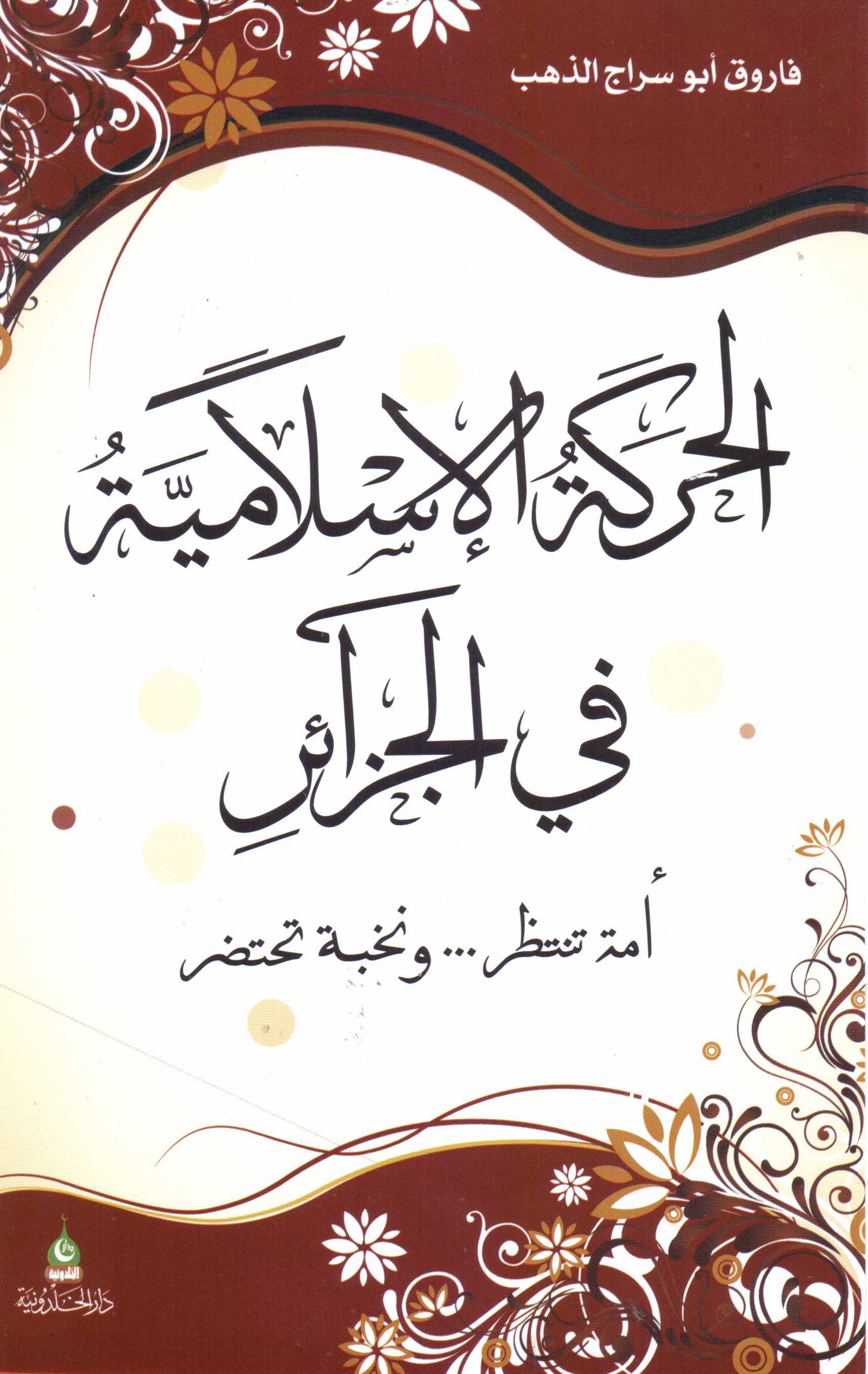

فاروق أبو سراج الذهب
الحركة الإسلامية في الجزائر
أمة تنتظر ... ونخبة تحتضر
دار الخلدونية



فاروق أبو سراج الذهب طيفور.

- **من مواليد 26 ديسمبر 1968 بولاية الشلف، الجزائر.**
- **ماجستير علوم سياسية فرع العلاقات الدولية تخصص دراسات آسيوية، جامعة الجزائر.**
- **تحضير ماجستير دراسات إسلامية، كلية الإمام الأوزاعي للدراسات الإسلامية لبنان.**
- **عضو المكتب والمجلس الشورى الوطني لحركة مجتمع السلم مكلف بالإعلام والشؤون السياسية**
- **كاتب صحفي بالصحف الجزائرية (البلاد، النبأ، الشروق) والدولية (المجتمع الكويتية).**
- **رئيس تحرير مجلة النبأ لسان حال حركة مجتمع السلم الجزائر.**
- **مدير مكتب قناة اقرأ الفضائية في الجزائر سابقا.**
- **صدر له عن دار الخلدونية خمسة كتب وله عشرة كتب أخرى تحت الطبع.**
- **مؤسس مركز المنظور الحضاري للبحوث والدراسات الأفرو- آسيوية والسياسات البديلة.**

للتواصل:

Abousiraj11@yahoo.fr
http://www.facebook.com/siraj11
siraj11.maktoobblog.com.





ISBN:978-9961-52-509-8
9 789961 525098



05 شارع مسعودي محمد - القبة القديمة - الجزائر
ه/ف : 021.68.86.48 ه : 021.68.86.49
email : khaldou99_ed@yahoo.fr

فاروق أبو سراج الذهب طيفور

الحركة الإسلامية في الجزائر

أمة تنتظر ... ونخبة تحتضر





الطبعة
1434هـ -2013م



دار الخلدونية للنشر والتوزيع

5، شارع محمد مسعودي- القبة القديمة - الجزائر.
هـ/ف: 021.68.86.48 - هـ:021.68.86.49
البريد الإلكتروني: khaldou99_ed@yahoo.fr

الإيداع القانوني: 2013-1414

ردمك: 978-9961-52-509-8

وما من كـــاتب إلا سيفنى * ويبقى الدهر ما كتبت يداه

فلا تكتب بكفك غير شيء * يسرك في القيامة أن تـــراه

الإمام الشافعي/ رحمه الله

الاهداء

إلى المناضل المجهول في الحركة الاسلامية الذي :

- يعمل ولا يظهر
- يعطي ولا يأخذ
- يصبر ولا يضجر
- يهادن ولا يداهن
- يحرس الفكرة في زمن الفتنة
- يحمي المشروع وقت النزوع
- يخفي الالم ويتطلع للأمل .

بسم الله الرحمن الرحيم

مُقَدِّمَة

لقد شغلت الحركة الإسلامية الدنيا وملأت الأجواء صيتا وانتشارا وقوة في الخطاب والممارسة حين من الدهر، بل ووصلت في بعض الأحيان إلى اكتساح الساحة السياسية في الانتخابات بدون منازع، ولكننا اليوم نرى عكس ذلك تماما، على الأقل في الجزائر، حيث صار خطابها لا يغري الجماهير فتزحف إلى صناديق الاقتراع بنسب عالية.

ومن جهة أخرى تعيش الحركة الإسلامية في الجزائر مرحلة حساسة جدا تحتاج إلى وقفات جادة مع نفسها، بعيدا عن جلد الذات والتشويه والتشويش، وهو ما بدأ الجيل الثاني من قادة الحركة الإسلامية في المبادرة بفعله من خلال برمجة بعض الندوات المشتركة لبحث حاضر ومستقبل الحركة الإسلامية في الجزائر.

لكن الملاحظ على الممارسة النقدية للحركة الإسلامية من داخلها ومن خارجها أنها أخذت أبعادا مختلة ومأزومة، الأمر الذي يقتضي توجيه الخطاب إلى هؤلاء الدعاة والقادة لتصويب نقدهم وتقييمهم للمسارات السياسية والفكرية والفقهية والاجتماعية للحركة الإسلامية، نقول ذلك لأننا لاحظنا صورا مشوهة تبرز كلما أقدمت الحركات الإسلامية على مواعيد المراجعة والتقييم، ولا سيما في مؤتمراتها التنظيمية والسياسية، لاحظنا كيف صارت حركة النهضة الإسلامية في مؤتمرها الأخير 1998 وما حدث فيه من

انشطارات وتصريحات، ما تزال إلى اليوم تخيم على مستقبل هذه الحركة، وهو الأمر نفسه بالنسبة لحركة الإصلاح الوطني التي ما تزال تعاني من قضية شرعية القيادة، ولاحظ المراقبون كيف تختار الحركة الإسلامية طواعية الوقوف عند الحاكم والداخلية للتحكيم ومعالجة قضاياها الداخلية وهو أسوأ ما يمكن أن تقع فيه حركة إسلامية تنشد التغيير ولكنها لم تحسم بعد مشاكلها الداخلية، والأسوأ من ذلك هو كيف ينظر إليها المواطن العادي الذي يمثل حقل العمل والنشاط بالنسبة إليها وكيف تصبح ثقته في هذا الحال؟ وغير بعيد عن هذا الوضع تعيش حركة مجتمع السلم منذ تنظيم مؤتمرها الرابع، وقد لاحظ الجميع الاستقطاب الذي حدث للحركة في مؤتمرها الثالث بين القيادات، وقد شهد لها القاصي والداني بالروح الديمقراطية التي سادت الأشغال وقمة المسؤولية بعد اتخاذ القرار من طرف مجلس الشورى الوطني وميلاد قيادة جديدة، وهو ما يجب أن تحافظ عليه الحركة لأنه يمثل رصيدا تاريخيا مهما في سياق تفاعل الحركات الإسلامية مع الأحداث الداخلية والخارجية، ولكن هل ما يحدث اليوم من تجاذبات وتصريحات ومواقف يدخل في سياق ممارسة عملية النقد والمراجعة الجادة وهو ظاهرة صحية؟ أم أن ما يصدر عن قيادات العمل الإسلامي من ممارسات يزيد في حجم الهوة بين الأنصار والمواطنين وزوال روح الثقة في هذه القيادات عندما توصف بصفة الصراع على الريادة والقيادة والتصدر وبالتالي لا تختلف عن غيرها من التنظيمات الحزبية؟ وفي ظل هذا الوصف غير الموضوعي تستغرق الحركة الإسلامية وقتها وجهدها في قضايا التلهية وتغيب عن القضايا الحيوية التي تهم الأمة جمعاء.

الحديث عن النقد والعملية النقدية أصبح حديثا مكررا ومسموعا ما اجتمع اثنان، أو في أعمدة الصحف والمنابر الفكرية والثقافية، كما قال الأستاذ الدكتور بدران بن حسن (1)، وحتى في المنتديات الاجتماعية والسياسية.

ففي كل مرة نقرأ أو نسمع أو نشهد كلاما جميلاً عن النقد وضرورته، وضرورة الممارسة النقدية لأوضاعنا الحاضرة؛ في أفكارنا، وفي حركتنا السياسية، وفي آليات عملنا أفرادا وجماعات، وفي علاقاتنا الاجتماعية والسياسية، وفي مشاريعنا الثقافية والسياسية، وجهودنا كلها الناجحة منها والفاشلة.

هذا الحديث المكثف عن العملية النقدية يطرح عدة أسئلة عن مدى ضرورتها، ومفهومها، كما قد يثور التساؤل بإلحاح عن كُنه وآليات هذه العملية، وتباين مدى حيويتها، من خلال السجال القائم باسم النقد والمراجعات، في شكل مناقبية تصل حد النرجسية، أو جلد للذات يصل حد كفران السعي والتشهير والانتقاص.

ففهم مكنون ومضمون هذه العملية، وفهم مدى ارتباطها بحركية الفعل الإنساني، وتبيين المعايير التي تضع النقد والعملية النقدية في إطارها الصحيح، والإمساك بالمنهج والآليات الصحيحة للممارسة النقدية، والتحرك وفق المستويات التي تتطلبها عملية بمثل هذه الحيوية والأهمية، كل هذه الأمور مقدمات لازمة للانخراط في عملية نقدية تستوعب كل مجال من مجالات حركتنا اليومية، وتحقق ما يقصد إليه النقد من أهداف في البناء الاجتماعي والثقافي والسياسي والحضاري بشكل سليم، ومدافعة التشوهات التي دخلت في العملية النقدية فحوّلتها إما إلى مناقبية، وإما إلى كلام لا طائل من ورائه إلا البكاء على الأطلال وإيهام النفس بممارسة هذه العملية الحيوية في المراجعة والتصحيح المستمر.

كما وصلت في أحيان أخرى كثيرة إلى تصيّد للأخطاء والإخفاقات، حتى لكأن المقصود بالعملية النقدية محاصرة الآخرين بأخطائهم والدفع بهم إلى مزيد من الأخطاء وربما الخطايا. بل ثمّت اتجاهات نقدية وتقويمية عن البعض تعمل على الشطب الكلي والكامل على جهود الآخرين وأفكارهم

وما بذلوه من جهود وتضحيات، وما قدّموه من مشاريع، لا لشيء إلا لأن الغالب المحتل أو قوى الاستكبار العالمية غير راضية عنها.

ولهذا فإن وِقفة منهجية تبدو ضرورية، لنقف مع أنفسنا أفرادا ومجموعات، وجمعيات ومؤسسات، وحكاماً ومحكومين، لنبحث في كيفية بعث وتأسيس ومنهجية عملية النقد لتؤتي أُكُلها بما يخدم تحقيق حل مشكلاتنا في العالم الإسلامي، ويخرجنا من بين فكي المناقبية وجلد الذات.

وإذا استطعنا أن نحدّد معايير لعملية النقد بشكل منهجي وليس بطريقة عفوية، وإذا وقفنا مع أنفسنا وِقفة منهجية نراجع فيها أنفسنا وما أصابنا وأصاب أعمالنا، فإننا سندرك أنه لا بد لنا من آلية منهجية نصحّح بها أفكارنا وآراءنا وأعمالنا لتنسجم مع مراد الله في الخلق والأمر، هذه الآلية المنهجية هي النقد بما له من معايير واضحة.

بأن تكون عملية النقد تقوم على الموازنة بين "ما كسب" كل واحد منا وبين "ما اكتسب"، وأن تدخل عملية النقد في وعينا على أنها ضرورة حركيّة كما أن للنقد منهجا ومعايير يحتكم إليها.

إن الهدف من هذا التحديد كما سيتبين في الأسطر الموالية أنه يقصد إلى تحديد مفهوم النقد وإبعاده عن البكائيات أو التجريح أو جلد الذات، كما يهدف إلى جعل عملية النقد آلية أو (ميكانيزم) داخلي وليس مستوردا أو مفروضا، وإخراجه عن العفوية والخلط، فلا نريد نقدا اعتباطيا عفويا بل، يكون خطوة منهجية متضمنة في عملنا اليومي، وفي مناهجنا، وتحويله من مجرد ترف نظري إلى ممارسة سلوكية ذات منطق عملي له كثافة الواقع وحقيقة مجريات الأحداث، بحيث يساهم عمليا وتطبيقيا في تغيير أفكارنا وانطباعاتنا وتوجّهاتنا وفرزها وتقويمها وتوجيهها الوجهة المثمرة الدافعة

بعملية التغيير إلى تحقيق أهدافها والمحافظة عليها. ولنأت إلى تفصيل تلك المحدّدات المنهجية لعملية النقد.

إن عملية النقد في معناها الحقيقي ممارسة الملاحظة الدقيقة على الفعل البشري في أي صورة كان؛ فكرة أو ممارسة، ووزنه بالمعيار العلمي، وإعمال الموازنة بين سلبياته وإيجابياته، ثم محاولة الحفاظ على الإيجابي منه، وتثمينه، والدفع به إلى الاستمرار، والبحث عن كوامن الزلل والانحراف والغلو المنتجة للجانب السلبي لذلك الفعل وتفكيكها وعزل مفعولها، وتقويم ذلك الزلل حتى لا تحدث هزة في الفعل، وحتى يتكامل الفعل وينمو خاليا من كوامن الخلل، ويؤتي ثماره.

والنقد بالمفهوم الإيجابي رصد الإنسان في دوائره المتعددة؛ فردا وجماعة، وتمحيص ما كسب وما اكتسب بالتعبير القرآني (لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت)، حيث يزن الإنسان أو الفعل بحسناته وسيئاته، ويهب قليله لكثيره، فإذا كان له من إيجابيات أكبر مما عليه من سلبيات على المدى القريب والبعيد عدّ الفعل حسنا، وإذا كان على غير ذلك عدّ الفعل سيئا.

ثم نقوم بعملية اختزال الفعل المعتل والسلبي لنخرج في الأخير بحكم يتسم بالصدق والموضوعية، لنستفيد منها باعتبارها تجارب بشرية قابلة للخطإ والصواب، ونخرج بالتالي من ذهنية التقديس لما مضى أو جلد ذواتنا. إن العملية النقدية ليست عملية عفويّة اعتباطيّة فوضويّة هلاميّة لا فاصل بينها وبين غيرها من العمليات الأخرى، إيجابية كانت أم سلبية. فلكي تؤدي العملية النقدية أُكلها، لا بد من وجود منهج صحيح، كما أنه ينبغي توفر معايير تضع الإطار الذي يوضح عملية النقد من التشهير، وعن النميمة، والغيبة، وعن الانتقاص، والتشويه.

ذلك أن سبّ الناس عامة والمؤمنين خاصة باسم النقد، والطعن في كرامة الناس وأعراضهم باسم النقد، ناتج عن غياب المعايير التي تشكل حواجز وضوابط تضمن عدم التجني على الآخرين بغير وجه حق.

فمنهج النقد يجب أن يفرق بين نقد الفكرة وبين نقد الممارسة، ونقد الفكر بمنهج نقد الممارسة أو العكس يُعدّ مغالطة كبرى. فعند نقد الفكرة من المنطقي والعلمي أن تنقد الفكرة في إطار تناسقها مع مقولاتها، ومع المقولات العقلية والعلمية الثابتة الصحة، وإثبات فساد فكرة يتجه أولاً إلى اكتشاف تناقض بنائها الداخلي، وغموض مضمونها، وعدم قدرة الفكرة على إعطاء الإجابات المقنعة على أسئلة الفكر والعقل، وفساد إحالاتها ومدلولاتها الفلسفية والعقائدية.

أما إثبات فساد فكرة بفشلها في الواقع فقد لا يصدق دائما، إذ يدخل في إفشال الفكرة في الممارسة عدة عوامل، وليس عدم صلاح الفكرة في ذاتها فقط.

وهذا ما أشار إليه الأستاذ مالك بن نبي- عليه رحمة الله- في كتابه (مشكلة الأفكار في العالم الإسلامي(2) حيث أشار إلى أن فعالية الفكرة ليست دليلاً على صلاحها، كما أن عدم فعاليتها في الواقع ليس دليلاً على عدم صلاحها، والخلط بينهما من قبيل الخلط المنهجي.

فمثلاً في حياتنا اليومية، وفي سياق الحديث عن شخص أو مؤسسة أو فكرة أو تجربة أو هيئة ما هو المعيار أو المعايير التي من خلالها نعرف أننا نمارس الدور الحيوي في المراجعة والتصحيح، بدل أن نكون في عداد الخائضين بدون محدّدات ضابطة، ولا هدف مقصود، ضمن أهداف النقد بمفهومه المتفق عليه كما سبق الذكر، فنقع عند غياب هذه المعايير فيمن ذمّهم الله تعالى في قوله عز وجل: ﴿ وَكُنَّا نَخُوضُ مَعَ ٱلْخَآئِضِينَ ﴾، أو فيمن يأكل لحم

أخيه ميتاً ﴿ وَلَا يَغْتَب بَّعْضُكُم بَعْضًاۚ أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ ﴾ [الحجرات:12].

فما هي المعايير المحددة للعملية النقدية التي تضعها في إطار العمل الحيوي البنائي؟

لا شك أن المعيار الأول هو أن هذه العملية تتمّ وتنصبّ حول الفعل الذي هو كسب أو اكتساب، ولا تصل حدّ الطعن في الكرامة، ولا تنزل إلى الهجاء والذم للأشخاص لمجرد عدم انتمائهم لنفس الخيمة الأيديولوجية والفكرية، ولا مدحهم لمجرد أننا نحبهم، أو لأنهم من أنصار فكرتنا أو مذهبنا أو مدرستنا أو خيمتنا الفكرية والأيديولوجية.

أما المعيار الثاني فهو الهدفية، بحيث يكون النقد لا عن رغبة جامحة متأصلة دون سبب، بل تكون العملية النقدية عملية هادفة مقصدية ووظيفية، بحيث تؤدي وظيفتها في الموازنة ونفي الخبث والمراجعة والتصحيح، ولا تكون نابعة من شعاراتيّة مزيفة كأحد الطقوس يجب تأديتها هكذا جزافاً، دون إطارها الحيوي، ودون استحضار كُنهها.

أما المعيار الآخر فهو معيار يفك الارتباط بين النميمة والغيبة من جهة وبين النقد من جهة أخرى، حتى لا يقع أحدنا في الطعن، ولا يحبسه الخوف من النميمة ليعطل ممارسة عمله الحيوي، هذا المعيار يجعل موضوع النقد الإطار العام وليس خصوصيات الناس وقضاياهم الشخصية. وبعبارة أخرى، يكون موضوع النقد القضايا العامة لا الشخصية المستترة، وفي الشؤون العامة للأمة، وفي الفعل الذي يتعلق بالعموم، وليس ذلك الفعل الشخصي الخاص الذي يحتاج إلى آلية المناصحة والنصيحة بما يجب فيها من إسرار وكتمان، وذلك خلاف النقد الذي يُمارس سرا وعلانية، وليس فقط ضمن علاقات حيمية.

هذه العملية النقدية التي يجب أن تحلّ محل الترداد الأجوف للكلام حول العملية النقديّة، وما يتخلل الممارسات النقديّة من تمييع لمحتواها ومنهجها، وخلط بينها وبين غيرها من المفاهيم.

بقي أن نشير إلى جملة من الملاحظات والمحددات الشرعية في إطار ممارسة عملية النقد والمراجعة ونحن نتعلم منها هاهنا فتن التعامل الجماعي التي تطرأ على المجموعة المتعاهدة على الدعوة إلى الله، يجب أن نعرف جاهلية الخلاف وخلع الطاعة ونكث العهد والتخذيل، وإلا نقضت وهدمت عرى الدعوة عروة إثر عروة، وتقاعد الدعاة عن العمل فوجا تلو فوج، وارتفعت معاني الأخوة من ساحتهم.

فالحركة الإسلامية، كما قال الشيخ محمد أحمد الراشد 3، تربي أبناءها على أن لا يكونوا أخبابا، بل تؤلف أرواحهم، وتريهم أنوار الفطنة، وتعلمهم النية الصالحة والقول الطيب، وتحذرهم سهام الشيطان، والتأويل المستدرج، ثم توجه الرهط المخطئ منهم نحو تربية تستدرك. ذلك أن الحركة الإسلامية دعوة مفتحة الأبواب، قد يختلس الخب فرصة، فيلج على حين غفلة من الحارس، ويتخفى دهرًا.

ولذلك وجب على هذه الدعوة المباركة أن تربي أبناءها أيضا على اكتشاف مخادعة الخب، كل الخب، وتصف لهم لحن قوله، وظلمات دروبه، وخروق استدلالاته.

ولقد كان الجدل، والكذبة التي تطوف الآفاق، من آخر أساليب الأخباب التي فضحتها أنوارنا، وما زالت الفطنة، العمرية السمت، تتوهج، لتؤنس مسيرتك بلألأة ألوان طيف.

فمجالس المؤمن عزيزة، ولا ينبغي أن يجلس إلا بنية أن يؤمن ساعة ثم يقوم، متداولا آية أو حديثا أو وصية حكيم من صالح المؤمنين، وليس من حقه أن يميل بالجالسين معه إلى نقد اجتهادات قادته بما يهاب أن يذكره لهم صريحا.

إن المنصف لنفسه يطلب ذلك، من مجلس أو رحلة أو خلوة لبث بمحراب، يأنس بمخالطة من شاء من أفراد جماعة الإيمان، أو يقتدي بما يروي له من فعل المهتدين.

وأما المشرف على ضلالة، فإنه يتوارى مع صحب له عن العيون، ويكتم سره عن الجماعة، ويبثه لمن يهواه، فوز بعضهم الحمية النفسية في البعض الآخر، فيكون حنق، فتثبيط، فتسويغ لا يبرأ من تدليس، فإذا هو افتتان.

تلك التي عرفها عمر بن عبد العزيز فقال:

(ما انتجى قوم في دينهم دون جماعتهم إلا كانوا على تأسيس ضلالة)4.

وهذه هي بداية كل بدعة في تاريخ المسلمين، تبدأ بالنجوى، ثم يكون الاستدراج.

فالنجوى دون الجماعة في المفاهيم التي هي من الدين، أو في خلع الطاعة الشرعية التي هي من الدين أيضًا، والتي يسببها سم الخوارج الخالعين للطاعة: مبتدعة، يقرن ذكرهم بالجهمية والمرجئة، كل ذلك ضلالة داخلة في قول عمر.

ولا تغير النية الصالحة في طبيعة النجوى أو تسحب عليها ذيل الصلاح تبعًا، ولا ادعاء الاجتهاد وطلبه من خلالها، فإن الاجتهاد لا يترعرع

سرا، لاحتياجه دوما إلى التقويم، وإلى الشهادة له أو عليه من قبل الآخرين، وليس بذلك في أجواء التناجي المتواري المستخفي الذي يشبه التهامس.

ولقد أظهرت لنا التجارب الكثيرة أن معظم التناجي يؤدي إلى الخروج ونكث البيعة، ولا يتجاوز أن يكون مرحلة أولية للماشي في درب الفتنة، درى أو لم يدر، ولا تتجاوز حجة المتناجي أن تكون هي نفسها حجة الخارج، كلاهما يدعي أنه يريد مصلحة الإسلام، وأنه يمارس ضربا من العبادة، والخطأ يلفهما لفا. وهكذا يخرج الموفق من ضيق مجلس النجوى إلى رحاب التشاور الواسعة، وبهجة الإصلاح بين الناس، ابتغاء مرضاة الله.

وأختم بقصة ذات عبرة أساسية لكل القادة والدعاة: ففي حلقة دراسية انعقدت في المدينة المنورة لتدريب وتفقيه الجيل الجديد من رجال دولة الإسلام المكلف باستدراك ما صنعته الفتنة: حاضر عبد الله بن عكيم، وطفق يلخص لهم تجارب المخلصين فقال:

لا أعين على دم خليفة أبدًا بعد عثمان.

وكانت كلمة مثيرة منه حقا.

وتأخذ الجميع إطراقة، فما ثم إلا عيون تتبادل النظر مستغربة ما يقوله الرجل الصالح.

ما لهذا الشيخ البريء المؤمن الذي لم يرفع في وجه عثمان سيفا أبدًا يتهم نفسه ويلومها على ما لم يفعل؟ وينبري إلى سؤال من كلامه:

(يا أبا معبد: أو أعنت على دمه)؟

فيقول: إني لأرى ذكر مساوئ الرجل عونا على دمه.(5) فهو يتهم نفسه بجزء من دم عثمان لأنه رأى بأم عينه كيف أن ما ظنه وقام في نفسه من

أنه الحق قد أدى إلى استغلال الرعاع له حين يتكلم به، وكيف طوروه حتى قتلوا عثمان- رضي الله عنه-. إنها حساسية النفس الصادقة في توبتها، ينطق بها ابن عكيم، مع أنه ما كان يكره عثمان حين تفوه بتلك الكلمات، فإن ابنه يقول: (كان أبي يحب عثمان)(6).

وهذا يقتضي أنه قال كلماته الناقدة بلهجة المحب وما فيها من الرفق واللين، ومع ذلك نتج عنها من المفاسد ما نتج، فكيف لو انضاف إلى علانية النقد لفظ رديء، وعبرت عنه لهجة عنيفة؟

إن الجيل الجديد من رجال دعوة الإسلام الحديث- إذ هو يتفقه اليوم في حلقاته الدراسية لاستدراك ما صنعته فتن الأمس- مدعو إلى ملاحظة المغزى العظيم المهم لقصة عبد الله بن عكيم، وتجربته الصادقة.

لا تكن ساذجًا أيها الداعية، فإنها تحريشات من حولك لسفك دم الدعوة، فاحذر، والتفت إلى عيب نفسك، وصن سمعك وسارّ بنصيحتك ونقدك، ولا تعن بلسانك، إنه دم الدعوة، بلغة الشيخ عبد المنعم علي العزي العراقي.

وهي رسالة عاجلة إلى كل الدعاة وقادة العمل الإسلامي في الجزائر وغيرها.

إشعاعات التجديد

تساؤلات الأمة... هل من إجابة؟

التجديد والتجدد.. التطوير والتطور.. التغيير والتغير.. على ما بين كل منها من فروق فهي كلها كلمات تشير إلى إحدى سنن الله في خلقه ﴿ وَلَن تَجِدَ لِسُنَّةِ ٱللَّهِ تَبْدِيلًا ﴾ [الأحزاب: 62] وإذا كان التجدد، والتطور، والتغير، يشير كل منها إلى حركة ذاتية، فقد وهب المولى- سبحانه وتعالى- الإنسان القدرة على التدخل في مسار ونوع هذه وتلك فهذه، مما تدل عليه الآية القرآنية الكريمة: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا۟ مَا بِأَنفُسِهِمْ ﴾[الرعد: 11]، الآية تؤكد بما لا يدع مجالا للشك أن من حق الإنسان، وبإمكانه أن يعيد النظر فيما يجرى من تغيير.

بل إن من سنن الله في خلقه أيضًا أن يؤدى التوقف عن التغيير والتجديد والتطوير إلى جمود، والجمود بدوره يفضى إلى تخلف، والتخلف غالبًا ما ينتج انحسارًا واضمحلالاً.

ونحن نحدد نطاق موضوعنا بالمساحة الزمنية التي بدأت بظهور الرسالة الإسلامية، حتى اليوم. ونطمئن القارئ بأن هذا الاتساع في المساحة الزمنية لن يوقعنا في سلبية التجاوز عن اختلاف الأزمنة، ومن الناحية المكانية، فإن موضوعنا يتعلق بالوطن العربي على وجه العموم، والجزائر- كدراسة حالة- على وجه الخصوص.

كذلك نصارح القارئ بأننا نسعى إلى تناول الموضوع من منظور يغلب عليه الطابع الإسلامي، دون ادعاء بتمثيله، وهذا مغزى تعبيرنا اللغوي من

منظور إسلامي' وليس من المنظور الإسلامي'، إذ أن صياغتنا تسلم بالتالي أن هناك صورًا وأشكالاً أخرى للفهم والتناول استنادًا إلى هذا المنطلق العقدي، آملين ألا يحول هذا بيننا وبين الاستفادة من 'رؤى' أخرى. فالحكمة ضالة المؤمن، يطلبها أنى وجدها، لا يبالى من أي وعاء خرجت. إن هذه المصارحة جزء مهم من الأمانة العلمية حتى يكون القارئ أو المستمع على بينة من أمره فيما يقرأ أو يسمع.

يعتبر مفهوم التجديد من أكثر المفاهيم التي تنازعتها التيارات الثقافية والفكرية المختلفة، ولم يأخذ التجديد كمصطلح شرعي حقّه من الفهم الصحيح، بل تجاوزت به فئات من النّاس عن المراد منه، إلى معانٍ تناقض مطلوب الشرع، وتنقضّ على ثوابت الدِّين وحقائقه بالإلغاء أو المحو أو التهوين أو التذويب أو التلاعب!

وغالبا ما يطرح 'التجديد' تحت ضغط حضاري إنساني لعبور الفجوة الماثلة بين الدين الإسلامي والثقافة العالمية الراهنة وأطرها الاجتماعية وقيمها المعرفية وآلياتها الدستورية والسياسية والاقتصادية.

وغالبا ما يجنح بعض المجددين لمنطق 'المقاربات'؛ حيث يماثلون بين نص الشورى القرآني والديمقراطية، غافلين عن تعارض المنظومتين الإسلامية والغربية ومرجعيتهما 'النسقية' و'المعرفية'. وفي المقابل يجنح البعض إلى منطق 'المقارنات'، منطلقين من 'مثالية' المبادئ المكتسبة من الإسلام على نحو تميزه بعدالة إنسانية اجتماعية لا هي بالرأسمالية ولا بالاشتراكية، وتقنين وضع الفرد في إطار الجماعة بمعزل عن ليبرالية الحقوق الفردية الغربية وتبعاتها الاجتماعية والأخلاقية السالبة.

وما بين المقاربات والمقارنات فارق منهجي؛ فلكي تؤدي المقاربات فعلها فإنها مضطرة لإعادة قراءة وتأويل النصوص الدينية في القرآن والسنة

والتراث، وبطرق ومداخل معرفية مختلفة، غالبا ما تمتد إلى إعمال الجوانب النقدية بتوجيه الاتهام إلى ثقافات المجتمعات الإسلامية التي فرضت نفسها على النص القرآني والنبوي وصادرته.

أما نهج المقارنات فإنه ينطلق من تأصيل الموروث- وليس زحزحته- وجعل التأصيل مرادفا للسلفية. وهكذا يتجدد في الحاضر الخلاف التاريخي في الماضي بين مدارس الرأي من جهة، والنقل من جهة أخرى، ولكن بخلاف في الخطاب والبراهين تبعا لمقتضيات العصر. وكما اتهمت معظم مدارس الرأي في الماضي أنها تتساوق مع الثقافة اليونانية ونتاجها الفلسفي العقلي، كذلك تتهم مدرسة المقاربات المعاصرة بالتساوق مع الثقافة الغربية ونتاجها الفلسفي.

غير أننا اليوم لا نريد أن نخوض كثيرا في التنظير بقدر ما نريد أن ننبه القارئ إلى هذا المقال أن التجديد له إرهاصات وإشعاعات تشبه في قوتها الإشعاعات النووية على اعتبار أن مسألة التجديد تسبقها حزمة من الصدمات الفكرية والنفسية تجعل أبناء الأمة حيارى منبهرين، حيث تكثر أسئلتهم واستفهاماتهم عن الوضع الحالي للأمة، بالضبط كما حدث في بداية القرن الماضي وكل القرون السالفة.

التشخيص الحالي للواقع يصور الأمة في حالة من التخلف والانهيار على كافة المستويات، حتى على مستوى الحركات الإسلامية التي يفترض فيها تمثيل النموذج التغييري التجديدي المرغوب، غير أن الجميع واقع تحت إشعاعات التجديد الذي قال عنه المصطفى- صلى الله عليه وسلم-: "يبعث الله على رأس كل مائة سنة من يجدد للأمة أمر دينها".

إن تفسير ظاهرة القلق والخوف والتوتر وكثرة التساؤلات وعتامة صورة المستقبل يمكن أن تفسر من خلال الدراسة والتدقيق في إشعاعات التجديد، سيما في عصرنا وزماننا اليوم.

الإشعاع الأول:

لا ننسى أننا نعيش ونحيا تحت إشعاع رؤية علامات الساعة بأم العين وما تبقى إلا شروق الشمس من مغربها، فكل أشراط الساعة تحققت، وبالنظر إلى ما تتركه هذه الأشراط من تأثير قد لا يحس به المسلم لأنه مستغرق في أحد أشراط الساعة المتعلق بقصر الزمان وتزاحم الآفات والظواهر الكونية.

الإشعاع الثاني:

استنفاذ مشروع الحركة الإسلامية لأهدافه وتحقق أغلبها في الميدان، الأمر الذي أحدث أزمات فكرية وسياسية واجتماعية هامة في أوساط كل الحركات الإسلامية، الأمر الذي أقلق حتى مناصريها وأصابتهم أزمات الهوية والشرعية والمشاركة والتوزيع والتغلغل والتكامل، الأمر الذي يقتضي إعادة تحيين أهداف الحركات الإسلامية وتجديدها وإعادة اختيار وسائل العمل، سواء على مستوى التنظيم والتسيير أم على مستوى التنسيق العام واقتسام الأهداف المشتركة، بما يحقق الفعالية في الأمة من خلال إخراج المشروع الإسلامي من ضيق الأحزاب والجماعات إلى سعة ورحابة الأمة كافة.

نحن نريد أن نعطي ونسوق لهذا الفهم حتى نَبعَث الأمل المُحرِّك للعزائم، ونهزم اليأس القاتل للنفوس، في مقابل إعادة نشر وإذاعة المبشرات النَقليَّة من القرآن الكريم ومن السنة النبوية.

أولا: المبشرات من القرآن

أما القرآن فحسبنا قول الله تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَرۡسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلۡهُدَىٰ وَدِينِ ٱلۡحَقِّ لِيُظۡهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ وَلَوۡ كَرِهَ ٱلۡمُشۡرِكُونَ ﴾ [التوبة: 33]. وقد تكررت هذه الآية بهذه الصيغة مرتين، في التوبة وفي الصف، وفي سورة الفتح ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَرۡسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلۡهُدَىٰ وَدِينِ ٱلۡحَقِّ لِيُظۡهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴾ [الفتح: 28].

فهذا وعد من الله تعالى بظهور دين الحق- الإسلام- على الدين كله، أي على الأديان كلها، وكان وعد الله حقًا، فلن يخلف الله وعده، ولا زلنا ننتظر تحقيق هذا الوعد: غلبة دين الإسلام وظهوره على جميع الأديان سماوية أو وضعية.

ونضيف إلى ذلك قوله تعالى في محاولات أهل الكفر النيل من الإسلام، وعرقلة تقدمه وانتشاره: ﴿ يُرِيدُونَ لِيُطۡفِـُٔواْ نُورَ ٱللَّهِ بِأَفۡوَٰهِهِمۡ وَٱللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِۦ وَلَوۡ كَرِهَ ٱلۡكَٰفِرُونَ ﴾ [الصف: 8]

﴿ يُرِيدُونَ أَن يُطۡفِـُٔواْ نُورَ ٱللَّهِ بِأَفۡوَٰهِهِمۡ وَيَأۡبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ وَلَوۡ كَرِهَ ٱلۡكَٰفِرُونَ ﴾ [التوبة: 32].

وبشارة قرآنية أخرى، وهي قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ يُنفِقُونَ أَمۡوَٰلَهُمۡ لِيَصُدُّواْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِۚ فَسَيُنفِقُونَهَا ثُمَّ تَكُونُ عَلَيۡهِمۡ حَسۡرَةً ثُمَّ يُغۡلَبُونَ ﴾ [الأنفال: 36].

ثانيا: المبشرات من السنة

1-ما رواه مسلم في صحيحه وأبو داود والترمذي وصححه وابن ماجه وأحمد عن ثوبان أن النبي- صلى الله عليه وسلم- قال: إن الله زوى لي الأرض- أي جمعها وضمها- فرأيت مشارقها ومغاربها، وإن أمتي سيبلغ ملكها ما زوي لي منها..." الحديث (رواه مسلم برقم -2889-، وأبو داود -

4252-، والترمذي -2203- وصححه، وابن ماجه -3952-، وأحمد 5/ 278، 284)

وهو يبشر باتساع دولة الإسلام، بحيث تضم المشارق والمغارب، وهذا لم يتحقق من قبل بهذه الصورة، فنحن بانتظاره كما أخبر الصادق المصدوق.

2ـ ما رواه ابن حبان في صحيحه: ليبلغن هذا الأمر- يعني الإسلام- ما بلغ الليل والنهار، ولا يترك الله بيت مدر ولا وبر إلا أدخله الله هذا الدين، بعز عزيز، أو بذل دليل، عزا يعز الله به الإسلام، وذلا يذل الله به الكفر (ذكره الهيثمي في موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان -1631، 1632). فإذا كان الحديث السابق يبشر باتساع دولة الإسلام، فهذا يبشر بانتشار دين الإسلام، وبهذا تتكامل قوة الدولة وقوة الدعوة، ويتحد القرآن والسلطان.

3ـ ما رواه أحمد والدارمي وابن أبي شيبة والحاكم وصححه ووافقه الذهبي، عن أبي قبيل قال: كنا عند عبد الله بن عمرو بن العاص، وسئل: أي المدينتين تفتح أولاً: القسطنطينية أم روميّة؟ فدعا عبد الله بصندوق له حَلَق قال: فأخرج منه كتابًا قال: فقال عبد الله: بينما نحن حول رسول الله- صلى الله عليه وسلم- نكتب، إذ سئل رسول الله- صلى الله عليه وسلم-: أي المدينتين تفتح أولاً: قسطنطينية أم رومية؟ فقال رسول الله- صلى الله عليه وسلم-: مدينة هرقل تفتح أولاً يعني قسطنطينية (رواه أحمد برقم -6645- واللفظ له، وقال شاكر: إسناد صحيح، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد 6/ 219: رواه أحمد، ورجاله رجال الصحيح، غير أبي قبيل وهو ثقة، والدارمي برقم -493- وابن أبي شيبة والحاكم 3/ 422، 4/ 508 وصححه ووافقه الذهبي، وذكره الألباني في الصحيحة برقم -4-).

ورومية هي ما نطقها اليوم: روما عاصمة إيطاليا.

وقد فتحت مدينة هرقل، على يد الشاب العثماني ابن الثالثة والعشرين: محمد بن مراد والمعروف في التاريخ باسم "محمد الفاتح" فتحها سنة 1453م. وبقى فتح المدينة الأخرى: رومية، وهو ما نرجوه ونؤمن به.

4ـ ما رواه أحمد والبزار- والطبراني ببعضه- عن النعمان بن بشير عن حذيفة: أن النبي- صلى الله عليه وسلم- قال: "تكون النبوة فيكم ما شاء الله أن تكون، ثم يرفعها الله إذا شاء أن يرفعها، ثم تكون خلافة على منهاج النبوة، فتكون ما شاء الله أن تكون، ثم يرفعها الله إذا شاء أن يرفعها، ثم تكون ملكًا عاضًا (الملك العاض أو العضوض: هو الذي يصيب الرعية فيه عسف وتجاوز، كأنما له أسنان تعضهم عضًا)، فيكون ما شاء الله أن يكون، ثم يرفعها الله إذا شاء أن يرفعها. ثم تكون ملكًا جبريا (الملك الجبري: هو الذي يقوم على التجبر والطغيان)، فتكون ما شاء الله أن تكون، ثم يرفعها إذا شاء أن يرفعها. ثم تكون خلافة على منهاج النبوة" ثم سكت. (أحمد في مسنده عن النعمان بن بشير 4/ 273 من طريق الطيالسي، وأورده الهيثمي في المجمع 5/ 188، 189، وقال: رواه أحمد والبزار أتم منه، والطبراني ببعضه في الأوسط ورجاله ثقات، وهو في- منحة المعبود- برقم -2593-، وفي كشف الأستار عن زوائد البزار، برقم -1588- وصححه الحافظ العراقي في كتابه: "محجة القرب إلى محبة العرب" وذكره الألباني في الصحيحة(5).

إن بعد الليل فجرًا، وإن مع العسر يسرًا، وإن المستقبل للإسلام، وقد بدت بشائر الفجر، والحمد لله.

سنريهم آياتنا:

ومن المبشرات القرآنية قوله تعالى: ﴿ سَنُرِيهِمْ ءَايَٰتِنَا فِى ٱلْءَافَاقِ وَفِىٓ أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ ﴾

وهذا وعد من الله تعالى، يبرز منه في كل زمن ما نشهده بأعيننا، وما نسمعه بآذاننا، وما نحسه بقلوبنا.

ومن جملة ذلك: ما نراه في عصرنا من دراسات من أهل العلم الطبيعي والرياضي، لبيان أوجه جديدة للإعجاز العلمي في القرآن، وفي بعض هذه الدراسات نظرات جيدة وعميقة اعترف بها عدد من غير المسلمين. كما نشير إلى الانتصارات التي تحققت في فلسطين ولبنان في الحرب الأخيرة.

الحركة الإسلامية:

أمة تنتظر... ونخبة تحتضر

في ظل التنافس على كسب ود الحركة الإسلامية وجعلها تحت الإبط من أجل توجيه برامجها وأفكارها وتحديد سقوف رجالها ومفكريها، في مقابل صياغة شبكات إسلامية معتدلة جديدة تستهدف من ورائها القوى الغربية المهيمنة إلحاقا مبرمجا لجهود الحركة الإسلامية وهي تعيش عصرها الذهبي، ومن جهة أخرى تحاول الأنظمة إعادة صياغة الحركات الصوفية للقيام بأدوار سياسية في المستقبل لقطع الطريق عن الحركة الإسلامية. في مثل هذه الظروف الحساسة تعيش الحركة الإسلامية صورتين متناقضين، صورة تعبر عن تقدم الحركة الإسلامية وانتصارها في مواطن كثيرة، وصورة تصف عمق الانشطار داخل هذه الحركة الإسلامية والحيرة الكبيرة حول مفردة التجديد السياسي والدعوي للحركة الإسلامية.

وحتى وقت قريب كانت قضية الدعاة والعمل السياسي مدعومة بشكل مطلق ضمن الإشكالية الرئيسة والرائجة المتعلقة بشكل ومستوى العلاقة الناظمة لجدلية الدين والدولة أو الدين والسياسة.

وبما أن السجالات والجدالات كانت تجري وفق السياق السالف، فلم يكن هناك سانحة موضوعية قادرة على إبراز التمايزات والتنويعات بين الكتل والاتجاهات الفكرية والسياسية وامتداداتها الحركية؛ بل كان هناك ما يشبه التوحد والتماثل والاصطفاف نظرا لما كان يحدثه الاستقطاب الحاصل حول الموقف المبدئي العام من هذه القضية.

فقد كان هناك اتجاه غالب يقترب من مستوى الإجماع عند الإسلاميين يرى في مشروعية ومعقولية- بل ومصلحية- ارتباط الدعاة بالعمل السياسي في إطاره المباشر والكثيف نوعا من التأكيد على صوابية الفكرة الإسلامية في ملمح شمولية الفكرة الإسلامية ووثوقية الصلة بين الإسلام والسياسة.

وقد ارتبطت بذلك حالة من الاهتجاس الشديد بأن يكون هذا الطرح الخاص بالدعاة والسياسة مدخلا لإخفاء تسويغات تجعل للعلمانية المتجملة موطئ قدم في واقع المجتمعات الإسلامية من خلال لافتات براقة. وقد يسأل البعض سؤالا هجينا: هل تتغير الحركات الإسلامية؟ وهل ستبقى على صورتها الحالية جمعا بين السياسي والدعوي والاقتصادي والفكري في ظل الشمول الدعوي المعروف والمسلم به؟ وهل هنالك فرق بين شمول الفهم وشمول العمل؟ كيف يمكن للحركة الإسلامية أن تواجه المستجدات المتعلقة بالعلاقة بين السياسي والدعوي في واقع يصر فيه البعض على النظر إلى الحركات الإسلامية بوصفها كيانا واحدا وتركيبا متماثلا ورسالة مشتركة، ويصر هذا البعض على أن الحركات الإسلامية لا تتغير، ولكنها قد تأخذ أحيانا شكلا مغايرا، ولكنها في كل الحالات لا تتغير. والبعض ينظر إلى هذه الحركات بوصفها معادية أصلا للعصر وللتطور، ويرى أنها ليست إلا حركات تكفيرية وقتالية في آن واحد، وإن تعددت مناهجها وسلوكياتها(7).

طروحات عديدة أصبحت تبرز في نقاشات الإسلاميين من سياسيين ومفكرين ودعاة وفقهاء، وهي طروحات جديرة بالتوقف والتجلي والمناقشة والحوار العميق كونها- أي الحركة الإسلامية- أصبحت أمل الأمة في التغيير، لأن الأمة تعيش مرحلة حيرة في انتظار مجدد القرن المتحدث عنه في الحديث الشريف- 'يبعث على رأس كل مائة سنة من يجدد للأمة أمر دينها'- وإذا كان من تفسير لهذا المستجد وذلك التحول، فإن التفسير الأكثر قدرة على كشف حجم تأثير المتغيرات التي أحاطت بالظاهرة يعود إلى زيادة

مستوى الاحتكاك الحاصل بين الإسلاميين والعمل السياسي، وما خلقه للإسلاميين من فرص، وما طرحه عليهم من تحديات، وما ترافق مع ذلك من إعادة النظر من لدن بعض المفكرين والناشطين والمحسوبين بشكل أو بآخر على معسكر العلمانية.

فالأولون- الإسلاميون- ومن خلال المحكات العملية الكاشفة اتضح لفريق منهم أن القول بقدرة حركة إسلامية ما، مهما بلغت قوتها وحجم اتساعها، على الوفاء بمقتضيات العمل الدعوي والسياسي والاجتماعي... إلخ ما هو إلا ضرب من العبث، وإن الادعاء بالقدرة على إنجاز ذلك وضرورة الانخراط في المسلكيات المرتبطة بهذه الأنشطة تماهيا مع القول بشمول الفكرة الإسلامية ما هي إلا فكرة طوباوية كان مجال صدقيتها وصوابيتها عالم القناعات المجردة والذهنيات المسبقة، فلما تنزلت هذه القناعات على صفحة الواقع وغاصت في جوف إشكالاته وصعوباته كان لزاما عليها أن تعيد تقييم وتقويم ذاتها دون أن يعني ذلك السيولة والوقوع في شرَك الضبابية والارتباك.

داخل هذا الفريق من الإسلاميين وُجِدت تنويعات أخرى؛ إذ ثمة مَن طالب بضرورة معالجة موضوع الدعوة والسياسة على قاعدة ضبط الأوزان وتقدير الحجوم، ووضع حد للأسقف من دون أن يطرح أية دعوات لفصم العُرَى بين الدعاة والعمل السياسي. وباختصار يمكن إجمال موقف هؤلاء في دعوتهم لفكرة ترشيد العمل الإسلامي.

إلى جوار هؤلاء ثمة من دعا إلى ضرورة التخصص وتركيز الجهد، سواء بين الحركات الإسلامية ذاتها بحيث تتنوع أدوارها وتتكامل بدلا من أن يكون كل منها خصما من رصيد الآخر. فثمة صعوبة تقارِب الاستحالة في ادعاء القدرة على صوغ سياسات ووضع برامج تأهيل وتكوين لشخصية لها القدرة

على الالتحاق بكل المناشط بشكل ناجع دون اكتساب وصف يجعل من شخص ما أو حركة أقرب لهذا المجال أو ذاك في إطار المواقف والرؤى المتصاعدة داخل أروقة الاتجاهات العلمانية والقومية.

يمكن ملاحظة تيار آخذ في التصاعد يدعو إلى ضرورة المراجعة بشأن 'الإسلاميين' بعدما أثبتت الشواهد أنهم يمثلون قوة حية ورقما لا يمكن تجاهله، إضافة إلى إعادة صياغة 'العلمانية' في ضوء النظر إلى قناعات الشعوب الإسلامية ومكون الخبرة في التجربة الحضارية الإسلامية.

بهذا المعنى، لم يعد لدى هؤلاء ما يعوق ولوج المشاريع والرؤى الإسلامية داخل مضمار التنافس السياسي، إلا أن هؤلاء يرون عوائق كثيرة من وجهة نظرهم تحول دون مقبولية الاحتكاك المتزايدة للدعاة بالسياسة، مطالبين بضرورة التمييز بين فضاء العمل السياسي الذي يتطلب اتخاذ مواقف وتقديم رؤى تتواءم وتتناسب ولوازم التنافسية والخصوصية، وهو ما يتعارض مع السمت الجمعي والروحية العامة التي ينبغي على الداعية أن يتحلى بها. وبهذا المعيار كان هؤلاء لا يرون في الأمر تكريسا لمفهوم العلمانية السائد، فالمطلب ليس إقصاء الطروحات والمشاريع ولا السياسيين الإسلاميين، بقدر ما هو ضبط مستوى العلاقة بين الدعاة والعمل السياسي أو الدعوة والعمل السياسي، باعتبار أن المقتضى العقدي هو فضاء واشتراط الأولى، وأن فضاء المواطنة هو مجال واشتراط الثانية. إننا ندعو بصوت عال إلى:

"مؤتمر فكري دولي للحركة الإسلامية"

لمعالجة إشكالات مطروحة على الساحة الإسلامية اليوم ومنها:
- إشكالية الدعوي والسياسي.
- إشكالية وحدة الطليعة الإسلامية.

- إشكالية التمثيل الإسلامي على المستوى القطري والإقليمي والعالمي.
- إشكالية وعي الجماهير المناصرة للفكرة الإسلامية وصعوبة التحكم في استمرارية وثبات "الوعي الجماهيري الانتخابي" وتحويله إلى "وعي جماهيري حقيقي" يناصر الفكرة مهما كانت الظروف والمواقف.

- إشكالية ظروف المعركة وتعدد التقديرات التحليلية لهذه الظروف والدخول في لا توازن الأولويات الإسلامية.

- إشكالية امتلاك القوة والعدة وشروط التمكين للمشروع بعد استخلاف الرجال.
- إشكالية الشرعية وإفقاد سيادة الدول سيادة الدول القطرية في ظل مشاريع العولمة المؤمركة.

- إشكالية المشاركة وعدمها في القرار السياسي والعسكري.

- إشكالية التنظيم والتشكل المطلوب حاليا لتنظيم وترتيب جهود الحركة الإسلامية وتحديد المستهدفات الاستراتيجية.

- إشكالية التطبيع مع إسرائيل والجمع بين مفردة "المشاركة" و"المقاومة"
- إشكالية التعددية في ظل الوحدة والوحدة في ظل التعددية السياسية والموازنة بينهما.

- بغض النظر عن الإشكاليات التقليدية في ملف المرأة والفن والاغتراب والجهاد.

كما أننا ندعو إلى ضرورة توجيه البحوث في المجالات الأكثر حيوية، والتي تستهدف:

- الارتفاع في السقف الثقافي والفكري للنخب في الأمة.
- الارتفاع في سقف الخصائص.
- الارتفاع في سقف الالتزام.
- الارتفاع في سقف التخصص والاحتراف الحضاري.
- الارتفاع في سقف التخصص الحياتي.

وإذا ما ارتفعت النخبة إلى سقوف عالية وخرجت من النمطية التقليدية إلى فضاء التجديد استطاعت بعد ذلك أن تتمثل قوله سبحانه وتعالى: ﴿ قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِيٓ أَدۡعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِيۖ وَسُبۡحَٰنَ ٱللَّهِ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ﴾[يوسف:108] أما إذا بقيت النخبة الإسلامية على حالها من النرجسية والذاتية والانغلاق والعيش بين أضلاع مربع الخداع، فإنه سينطبق عليها سجع الأديب: أمة تنتظر... ونخبة تحتضر.

حماية الحركة الإسلامية من التهريب والحراقة

الحراقة:

تعني الهجرة السرية عبر البحار والحدود غير المراقبة، وهي تعني أيضا الدخول إلى البلد دون إذن من أصحابه، وهي تعني هنا التسلل إلى مراتب القيادة في الحركة الإسلامية دونما تحقق للشروط ثم سرقة مشروع الحركة الأصيل أو الانحراف به إلى أهداف أخرى.

إن تدقيق النظر في بدايات نشاط الحركة الإسلامية الحديثة، وتفحص مسارها الدعوي والسياسي والاجتماعي، يخلص صاحب هذا التدقيق والفحص إلى نتيجة منطقية وواقعية تقول إن الحركة الإسلامية تحمل مشروعا شاملا شمول الرسالة التي تحملها فهو دعوة وسياسة واجتماع واقتصاد وفكر وثقافة ودولة وحكم، وراحت الحركة الإسلامية الحديثة تفصل لتجسيد هذه الرسالة بالتأسيس لمؤسسات ترعى وتصون وتسهر على تحقيق هذه الأهداف والمشاريع، فعرفت الساحة الاسمية جمعيات وأحزابا ونقابات مهنية ومؤسسات اقتصادية وفنية ومالية وفكرية، فكل مؤسسة تقوم على تحقيق جملة أهداف ومشاريع مرتبطة رساليا بمشروع الحركة الإسلامية الشامل، ولكن بعد طول زمن طرحت على الحركة الإسلامية إشكاليات عميقة تتعلق بسؤال آلية تنسيق الجهود ورعاية الأولويات واندماج المشاريع وتكاملها لخدمة الهدف الرسالي الذي اجتمعت عليه الحركة الإسلامية في البداية وعرفت إشكالية الدعوي والسياسي ومفردات الاستقلالية في الجمعيات والنقابات، وطرحت قضية من يصنع القرار في الحركة الإسلامية الواحدة، كما عرفت الساحة الدعوة إلى حل التنظيمات الإسلامية لأنها صارت من

خلال التدافع والصراع فيها وكثرة الانشقاقات عبءا على الصحوة الإسلامية والأمة وبرزت الدعوة إلى استراتيجية التيار، ومن خلال مراقبة وضع الحركة الإسلامية الحديثة، وقراءة حاضره واستشراف مستقبله، تبرز الحاجة إلى بحث وتركيب الأفكار الجديدة التي تطرح هنا وهناك رغبة في مد الحركة الإسلامية بالحلول والآليات والبرامج والأفكار التي من شأنها أن تجعلها في منأى عن ذهاب الريح، وتفرق الجمع واستنفاذ الغرض، ذلك أن سمعة الحركة اليوم تتعرض إلى الكثير من الضربات الموجعة في نظر الأمة على اعتبار ما يحدث فيها من أحداث التنازع القيادي الذي طبع المشهد الإسلامي في الآونة الأخيرة على الخصوص، سواء تعلق الأمر بالاختلاف في التصريحات حول ملفات الأمة الحساسة أم تعلق بالاختلاف بين قياداتها على مستوى الهياكل التنظيمية، وأصبح من الضروري مناقشة مفردات هذا المشروع وأدبياته وطرح الأفكار الجديدة التي من شأنها أن تدفع بالمشروع إلى الأمام، بعيدا عن منطق الأشخاص الذين قد يكونون استأثروا بالمكانة والتقدير القيادي، أو استمسكوا بالسلطة وصارت عملية التغيير داخلها دونها خرط القتاد، أو استلذوا ألفاظ الرئيس والمرشد والأمير وبروتوكولات التقدير والاحترام والاستقبال والرفعة. ويمكن تشبيه بعض ما يحدث في الحركة الإسلامية من أحداث بظاهرة التهريب والحراقة، فبعد أن كانت الحركة الإسلامية مجتمعة على مشروع وفكرة ومنهجية وتوزيع للمهام صارت اليوم تتنافس بعض فروعها وقياداتها على السلطة تحت مسميات الاستقلالية والتفرد وتطور الوضع، والاحتكار، وأهل مكة أدرى بشعابها، وهو تمام التهريب والحراقة لفصول مهمة في مشروع الحركة الإسلامية الذي تأسست من أجله، وهي ظاهرة يجب التوقف عندها مليا بغرض حماية المشروع من التهريب واللائكية الحركية.

إن الأفكار التي ستطرح في هذا المقال ليست من بنات أفكار الكاتب بقدر ما هي تجميع لتفاريق كتبها العديد من المفكرين وتفرقت في الصحف والكتب والمجلات، وهي أفكار قابلة للمناقشة والتدقيق والنقد والتصويب على اعتبار إن الشأن الإسلامي اليوم، بما فيه من تنظيمات وأفكار ومواثيق ومؤسسات، صار ملكا للأمة لا يجب أن يحتكره أحد مهما علت مرتبة الفكرة أو التنظيمية.

تطوير مفهوم "الجماعة" وتوسيع دائرة "نحن"

إن تطوير النقاش حول مستقبل الصحوة الإسلامية يجعلنا مدعوين أساسا لإعادة التفكير في مفهوم الجماعة ومفهوم الانتماء، بما أنهما مفهومان محددان لمفهوم التنظيم.

إن آفاق هذه المراجعات المفاهيمية والثقافية، تنطلق من تراكم تاريخي للحركة الإسلامية، وإبداع مقولة التنظيم الرسالي الذي يراهن أساسا على الأثر أو العائد المجتمعي للفعل الدعوي، أكثر مما يراهن على التجميع والتعبئة والحشد البشريين، هو أبداع في محله وينم عن فهم دقيق لطبيعة المرحلة التي تمر بها الحركة الإسلامية, غير أن التحولات لم تصل إلى حد مراجعة مفهوم الجماعة في اتجاه توسيع الـ"نحن"، وتقليص دائرة "هم"، وذلك بإعادة تعريف مفهوم الجماعة، باعتباره هو المجتمع ذاته(8).

إن دلالة الجماعة في أبعادها الثقافية والاستراتيجية، ذات أبعاد عميقة، في اتجاه توسيع المجال الحيوي للتدين داخل المجتمع بكل فئاته أفرادا وتنظيمات وتيارات، وأيضا تجاوز ثنائية "الديني" و"اللاديني"، نحو استيعاب أكبر للديني ضمن مجال أوسع، خاصة وأن التدين المجتمعي في تزايد مطرد، وأن توجهات "اللاتدين" في تراجع مستمر، وإن كانت أكثر جرأة وأوفر إمكانيات.

إن هذه التحولات في فكرنا المجتمعي، ستسمح بنقل رهاناتنا الدعوية، من مطلب "نجاح التنظيم" بمعايير ومؤشرات الجماعة "المغلقة"، إلى مطلب "تطور منسوب التدين في المجتمع"، كما ستتجه التنظيمات الإسلامية وفق هذه الآفاق الجديدة، إلى العناية بدورها الاستراتيجي في المجتمع، أي المساهمة في التوجيه المرجعي لتوجهات وسياسات ومواقف التدين بالبلد الذي تنتمي إليه.

هذا المنظور الذي نقترحه، يستحضر باقي الفاعلين الدينيين، أفرادا ومؤسسات، وهو ما يسمى "ما بعد الجبهة الدينية"، أي كيف يكون جميع الفاعلين الدينيين أعضاء في الجماعة بمفهومها الواسع، أي جماعة المسلمين، بما يعفينا من ضيق التنظيم وأسره، في النظر إلى مستويات تطور التدين ونضجه في المجتمع، بحيث يصير "التنظيم الإسلامي" جزءا من جماعة المسلمين تصورا وممارسة.

- **سؤال: كيف نبني المسؤولية والفاعلية؟**

ومن الأسئلة المؤرقة في العمل الإسلامي، الذي يحمل مهمَّةَ ورسالةَ إقامة الدّينِ وإصلاحَ المجتمعِ وتحقيقَ النهضةِ الراشدةِ، ويَنشُد تزكيةَ النفسِ ورساليةَ الفردِ، انطلاقا من مقاصدِ الدّينِ، والتي ينبغي أن يتجدَّد طرحها باستمرار، سُؤال المسؤوليةِ والفاعليةِ، وشروط تحقُّقها في الفرد والجماعة، لأجل الاستجابة لتلكُم المهمة والرسالة.

فكيف نجعل من المسؤوليةِ التي تتأسَّس على المحفِّزات الإيمانية أساسا في خطابنا التَّربوي والدَّعوي، دونما إغفالٍ للمحفِّزات السُّننية التي وضعها الله- عز وجل- في ذات الإنسان، والتي تعتمدها المؤسسات والشركات والهيئات الإدارية والتجمعات البشرية المختلفة، والتي تتحقق فيها فعاليةٌ مقدرةٌ وديناميةٌ أكبر؟

إن الرؤية التكاملية للإسلام تنظر إليه باعتباره تصورا وممارسةً، قولاً وفعلاً؛ إنه فعّالية وجدانية تقوم على أساس العبادة، التي تنتج فعاليةً حضاريةً تقوم على أساس العمران، باعتبارها نتيجة لتفاعل الإنسان المسلم مع المحفزات الإيمانية، وأيضا مع المحفزات السُّننية النفسيةِ والاجتماعيةِ المتصلة بها.

فكثيرا ما نُعلّل ضُعفَ المسؤوليةِ والفعّاليةِ بضعف التربيةِ، أي بضعف الوازع الإيماني والمحفزات الإيمانية، فلماذا لا يجتهد علماء ودعاة ومربو الحركة الإسلامية في توسيع مفهوم التربية لتكون قاعدته، تزكية النفس بالحوافز الإيمانية، وفي نفس الوقت، البحث في القواعد السُّننية والقوانين التاريخية للفاعلية، والتي استثمرتها العديد من التنظيمات والمؤسسات الإدارية والاجتماعية.

فكيف لنا أن نجمع بين المقومات التي تدعو إلى الانتساب للإسلام وللدعوة والعمل الجماعي باعتبار ذلك فريضة شرعية، وفي نفس الوقت نستجيب لرغبة الفرد في الانتماء باعتبارها حاجة إنسانية؟

وكيف نجمع بين معاني التكليف والاستجابة لرغبة الإنسان في الإنجاز؟ ثم كيف نتجنب الوقوع في منطق الانتظارية فيما يخص الرفع من منسوب الفاعلية والانخراط في المسؤولية، ونستجيب لرغبة الإنسان في امتلاك القدرة والمهارة في العمل، ولن يتم ذلك إلا باعتماد وتطوير قواعد التكوين والتكوين المستمر، الذي يعتد به للرفع من القدرات التنافسية في جميع المنظمات والهيئات؟

- **سؤال "ما بعد التنظيمات الإسلامية"**

ما بعد التنظيمات الإسلامية؟؟؟ الدعاة الجدد بديل عن الحركات الإسلامية... الجماعات بدعة حزبية.. تعبيرات تسود اليوم في الخطاب حول الحركة الإسلامية، من زوايا مختلفة، فهذه زاوية الداعية الذي يدعونا إلى إلغاء التنظيمات وحلها، لأنها أصبحت تشكل عبءا على الصحوة الإسلامية، وهذه زاوية الباحث الناقد الذي تتجلى له قوة موجة الدعاة الجدد المرتبطة بثلاثية الصورة والخطاب والمال، فيصير إلى الحديث عن "ما بعد التنظيمات"،

وتلك زاوية المعادين للحركة الإسلامية في الداخل أو الخارج الذين يحاولون التأسيس لمسلمة استنفاذ 'الإسلام السياسي' لدوره ووظيفته..9

إن تقييم وظيفة 'التنظيم' بما هو هياكل وأجهزة ونظام قرارات، يجب أن ينبني على رؤية تجعل المشروع ذا أسبقية على التنظيم، وعلى مراجعات مستمرة للهياكل التنظيمية بحسب المتغيرات الأساسية التي يعرفها المحيط.

ذلك أن حالة التأثر والقلق لها دوافع حقيقية، ترتبط بـ'حالة المخاض' التي تعيشها الصحوة الإسلامية في مسيرة انتقالها من طور إلى طور، بحيث يصير البحث عن انطلاقة جديدة، مدخلا لتحميل النموذج التنظيمي القائم كل مظاهر التعثر، فتتنامى نفسية 'البحث عن المفقود' و'القفز على الموجود' دونما العناية 'بتطويره وتجديده، خاصة وأن عملية التجديد ليست بالضرورة قطيعة مع ما كان.

فخطاب 'ما بعد التنظيمات' ليس جديدا، بل له مثيل في التاريخ القريب للصحوة الإسلامية، حيث كان خطاب الصحوة في بداياته يتبنى مقولة 'ما بعد المذاهب'، من منطلق أن المذهبية الفقهية تحيل على التعصب، والانغلاق، وتفرقة الأمة وتفكيك وحدتها، فكان التبشير بـ'بعثة جديدة' تتجاوز مآزق المذهبية، وتؤسس لـ 'لامذهبية' ترتبط مباشرة بالكتاب والسنة اقتداء واتباعا، غير أن المتأمل يكتشف أن هذا الخطاب قد تحول إلى ضده، فكان مسار البحث عن بديل للمذهبية وقوعا في مذهبية أخرى، لا هي حافظت على وحدة وتماسك المجتمع ولا هي قدمت حلولا للسلبيات الأولى.

وكما قال الحمداوي إن 'ما بعد التنظيم' هي مقولة تنتهي بالضرورة إلى ظهور تنظيم جديد، حتى وإن لم يكن في شكله الهيكلي المعتاد، وإذا كان ركوب موجة تحطيم النماذج التنظيمية القائمة يقوم على دعوى 'تصلبها' أو 'تعصبها'، فينبغي الانتباه إلى أن التعصب يرتبط بالفكرة والاختيار حتى وإن لم

يعكس قالبا تنظيميا واضحا. فليس المطلوب حل التنظيمات الحالية، بل المطلوب في العمق هو العمل على طرح أسئلة حقيقية، تساهم في التجديد النوعي للأداة التنظيمية للمشروع الإسلامي، تثبيتا للإيجابيات، وتجاوزا للسلبيات، ومن مداخل ذلك فتح نقاش جاد وحيوي حول الصيغ المطروحة في عالم اليوم لتجديد التنظيمات، كصيغة التيار، أو الشبكة، أو النسيج الجمعوي، أو غيرها من الأشكال التي يمكنها أن تجمع بين أفراد وجماعات ضمن مشروع مجتمعي واحد، وأيضا تطوير نقاش أساسي حول مفاهيم الانتماء والجماعة والتنظيم.. من زوايا جديدة تستوعب التحولات المجتمعية الحقيقية وتجاريها.

استقلالية العمل الجمعوي للحركة الإسلامية

إن للمشروع المجتمعي الذي تحمله الحركة الإسلامية دورا تاريخيا في إعادة بناء العمل الجمعوي، وتسديده بالرؤية التي تجعل العاملين فيه متحملين لمسؤولياتهم الكبرى تجاه المجتمع والدولة، من خلال الإسهام الحيوي والفاعل في مهام التأطير والتنشئة المجتمعية والتحسيس والبناء القيمي، وذلك بهدف استئناف المسيرة الحضارية التنموية المباركة. إن العمل المدني في مشروعنا المجتمعي يتأسس على مبدإ الشهود الحضاري، وهذا الشهود يتحقق على مستوى الأداء من خلال الحضور القوي والمتعدد الأشكال والأساليب في مختلف مجالات المجتمع وفضاءاته.

ذلك أن انخراط عملنا الإسلامي في قلب التحديات التي تفرضها المشاركة السياسية والمجتمعية، صار يستلزم التوفر على برامج عملية، وإنجازات ميدانية، تساهم في إصلاح الأوضاع التي يعيشها مجتمعنا في مختلف المجالات، حيث لم يعد كافيا في مرحلة الدخول العملي في تحديات المشاركة

القيام فقط بدور التعبير عن الضمير العام أو إعلان الموقف العاطفي الذي يستجيب لطموحات الناس والمجتمع.

إن العمل الإسلامي المدني الذي يجعل النهضة أفقا وتقدم البلد وتنميته هدفا وبرنامجا، يحتاج أن يحدث تحولا جديدا في صيغته الحالية، بما يسمح له بتطوير آلياته ومنهجية عمله ومنظومة علاقاته العامة. وصار انتقال عقلية التنظيم الشمولي أو المحوري الجامع إلى عقلية العمل النهضوي العام والنشاط المجتمعي المفتوح واجب الوقت فمن الضروري الدخول في منظومة جديدة على مستوى بناء شبكات ونسيج جمعوي يعمل على تنمية وتطوير المجتمع، ويؤهله لتحمل مسؤولياته الحضارية والأخلاقية. ونحن هنا نطرح نفس السؤال الذي طرحه المغاربة في تجربتهم الفتية وهو: إذا كان هذا التصور الذي نضعه ينطلق من رؤية تجعل من ارتباط الجمعيات بمشروع مجتمعي ضرورة حضارية، فهل يتعارض ذلك مع "قضية الاستقلالية"؟ إن عبارة "جمعية مستقلة عن أي جهة سياسية"، التي تجتهد أغلب الجمعيات في تصدير وثائقها المؤسسة بها، تتجه إلى ما يتعلق بالتدبير والعلاقات، وليس إلى ما يتعلق بالانطلاق من نفس المرجعية أو بالعلاقة التشاركية مع مشاريع مجتمعية.

وهذه التعبيرات والتحيزات للمشاريع المجتمعية القائمة تساهم في بناء وخلق دينامية قوية في الفعل المجتمعي العام، وتترك الفرصة للمجتمع أمام اختيارات متعددة. وهذا هو جوهر الديمقراطية التمثيلية، التي تحمل رهانات الفعالية في الإنجاز، وفي نفس الوقت تسمح للمجتمع باختيار الأصلح من بين المشاريع المجتمعية المتدافعة.

فالاستقلالية المطلقة للجمعيات عن أي مشروع مجتمعي، هي منطق مضاد لطبيعة الأشياء القائمة على التعدد والتنوع.

الأستاذ مهدي ألف تحية للعاكف

عاكف المرشد العام للإخوان المسلمين يمثل استثناء تاريخيا في مسار حركة الإخوان المسلمين، لأنه بعبارة بسيطة وواضحة ينطق بعبارات تعبر عن عمق التصور الإسلامي للحركة الإسلامية، صحيح أنه تعرض لانتقادات حادة ومن التنظيم الذي يمثله، لكنه لا يعبر عن تكتيك سياسي فقط بقدر ما يعبر عن مسار حركة إسلامية تحافظ على مشروعها من الذوبان أو الخديعة بغيره، بالرغم من وجود تجارب إخوانية هنا وهناك حاولت التجديد في منهجية التعاطي مع الواقع الحالي، وما تزال تنافح عن المنهج والمنهجية بطريقة حديثة ومتجددة، انسجاما مع معطيات الواقع الجديد، لكن الأستاذ مهدي عاكف عبر عن ضمير الحركة الإسلامية ومبدئية التعامل مع الأحداث، وحتى لو اعتبرنا هذه التصريحات تغرد خارج سرب النظرة الجديدة للحركة الإسلامية، لا سيما من خلال استراتيجية المشاركة التي صارت أغلب الحركات الإسلامية تنتهجها، سواء تعلق الأمر بالتعامل مع نظام سياسي مستقل كما يحدث في الجزائر والمغرب والكويت واليمن أم تعلق الأمر بنظام استعماري محتل كما يحدث في العراق وفلسطين.

إن الأستاذ مهدي عاكف يدرك جيدا أن مشروع الحركة الإسلامية يتعرض لعملية احتواء خطيرة وعلى أكثر من جبهة، عملية الاحتواء هذه قد تهرب أو تسرق فقرات مهمة من مشروع الحركة الإسلامية، وللأسف من أبنائها بقصد وبدون قصد، مما فرض عليه كمرشد لهذه الحركة الإسلامية أن يتميز في الطرح، وينقل للعالم أجمع أبجديات المشروع بعيدا عن إكراهات الوضع الداخلي للأقطار، هذه الإكراهات التي جعلت الأقطار تتكيف مع الوضع وتتفنن في الاستفادة من المتاح في مجال الحريات، وتقدر عواقب انهيار الجبهة الداخلية في مقابل مشروع ضرب السيادة القطرية للعالم الإسلامي. والأستاذ مرة أخرى يفرق جيدا أيضا بين التكتيك الذي تقوم به فصائل

الجند، وبين الاستراتيجية التي ينبغي أن ترعاها القيادة العليا وتنبه إلى الاختلالات في كل مرة وكلما سنحت الفرصة، وهنا أضم صوتي إلى صوت الصحفي ياسر زعاترة حين كتب في صحيفة الدستور الأردنية 10 عن المرشد أنه رجل يمضي في سياسة رفع الرأس عاليا بصرف النظر عن ردود فعل الآخرين، وبصرف النظر عن اللغة الدبلوماسية التي يطالبه بها كثيرون، سواء أكانوا من الحريصين على الجماعة، أم كانوا من المذعورين الذين 'يحسبون كل صيحة عليهم' ويهتمون بغضب الحكومات أكثر في بعض الأحيان من غضب رب العالمين.

رغم تجاوزه سن الثمانين إلا أن الأستاذ محمد مهدي عاكف ما زال يسجل حالة فريدة في تاريخ الجماعة بعد مؤسسها الشهيد حسن البنا، فمنذ سنوات ما زال عاكف يسجل جرأة استثنائية في التعبير، ليس عن هموم وتطلعات الإنسان المصري فحسب، بل عن مختلف هموم وتطلعات الإنسان العربي والمسلم، رضي من رضي وسخط من سخط. 'ليس في قاموسنا شيء اسمه إسرائيل' قالها بكل جرأة وعنفوان عندما تورط أحد مسؤولي الجماعة بالحديث عن إمكانية القبول بكامب ديفيد في حال وصلت الجماعة إلى السلطة.

وعندما اختار الإخوان الانخراط في العملية السياسية تحت الاحتلال في العراق رفض ذلك بكل وضوح، الأمر الذي انسحب على موقفه من تحالف الإخوان السوريين مع عبد الحليم خدام، فضلاً عن تحذيره من مغبة الاستقواء بالخارج ضد النظام في الداخل، وإن لم يحدث ذلك بحسب قيادة الجماعة.

هناك بالطبع من يتصيّد أخطاء الرجل، وثمة قطاع من الصحفيين يعملون مخبرين لهذه الجهة أو تلك، رسمية كانت أم مؤدلجة، وهم يسعون دائما إلى

توريط خصومهم بكلمة هنا أو هناك، وشخصيا لا أستبعد أن ذلك هو ما حدث في قصة ذلك الموقع الإلكتروني الذي نقل عن المرشد تصريحه بشأن أسامة بن لادن، لا سيما أنه موقع متخصص في محاربة كل ما يمت إلى الظاهرة الإسلامية بصلة.

لا يستبعد أن يكون الأستاذ قد قال ما نقل عنه، إذ أن ما قاله يعبّر عن موقف الناس العاديين الذين لا يؤيدون كثيرا مما يفعله بن لادن، لكنهم لا يرونه قاتلاً أو مجرما مهووسا بالدماء، أما موقف الجماعة من العنف خارج سياق مقاومة المحتلين، فهو واضح كل الوضوح، ومن يأخذ مواقف الجماعات والتيارات من كلمة عابرة هنا أو هناك سيجانب الإنصاف من دون شك. أيا يكن الأمر، فالأستاذ عاكف، ورغم تقدمه في السن ما زال الأكثر تعبيرا عن ضمير الجماعة وروحية مواقفها، وهو رجل لا يعبأ بما يفكر به أعداؤه وخصومه، فله من تجارب السجون ثلاثة عقود لم تغير بوصلته.
بقي القول إن روحية مواقف الأستاذ عاكف ليست متفردة في الحالة المصرية، لأن قيادة الجماعة هناك ما زالت تتحرك ضمن بوصلة واعية تعبّر عن روح الفكرة الإسلامية، واللمسة الربانية التي تحفظ هذه الفكرة والحركة ترافقت مع جميع المرشدين انطلاقا من أسمائهم فالأول أشرف على البناء فكان اسمه حسن البنا، والثاني قاد الحركة في مرحلة الهضاب فكان اسمه حسن الهضيبي، والثالث، تلمس للحركة سبل الخروج من الأزمة والقهر فكان اسمه عمر التلمساني، والرابع ساهم في قيادتها إلى النصر في الانتخابات فكان اسمه حامد أبا النصر، والخامس ساهم في تنظيمها ونشرها والإشهار لها في العالم فكان اسمه مصطفى مشهور، والسادس أمن لها البقاء وسار بها في مرحلة الهضاب فكان اسمه مأمون الهضيبي، والسابع يقودها اليوم في مرحلة التجديد والتطوير والانفتاح والمشاركة السياسية عاكفا على حماية الفكرة والمشروع والأدبيات والمبادئ ومحافظا عليها من الانحراف فكان اسمه محمد مهدي عاكف.

الحركة الإسلامية في عين إعصار الذاتية

حبر كثير سال في شأن التحولات التي تمر بها الحركة الإسلامية في الجزائر، وقليل من ذلك الحبر حصر إنجازاتها في المرحلة السابقة، بل سلطت الأضواء فقط على سلبياتها بغرض تشويهها، واقتناص الفرصة لإدانتها بأدلة واهية تتعلق في مجملها بممارسات أشخاص يخطئون ويصيبون، وانطلى مضمون هذا الحبر على الكتاب والإعلاميين وحتى الباحثين، وصارت عملية البحث في مسار الحركة الإسلامية سطحية لا تغوص في الأعماق، وبالتالي لا تسبر الأغوار، وتقيم بشكل غير موضوعي مخرجات الحركة الإسلامية في الجزائر، سواء كانت هذه المخرجات سلبية مثل الانشقاقات والتراشق بالاتهامات، أم كانت عبارة عن نجاح في الاستحقاقات السياسية والاجتماعية.

ويتحمل الإسلاميون مسؤولية هذه الصورة المسوقة عنهم، لأنهم لا يكتبون تجاربهم، ولا يحرصون على نشر التقاييم والدراسات التي تنجز في مجالس شوراهم بسبب سيادة ثقافة السرية والأسرار وفي مرات عديدة تبقى تلك التقاييم والدراسات والتقارير مجرد وثائق يطويها الأرشيف ولا يستفاد منها في معرفة حقيقة ما يجري داخل الحركة الإسلامية، في وقت أصبح كل شيء معلنا ومنشورا.

وتعلو أصوات هنا وهناك تلوم الإعلام على نشره بعض التحليلات والتعاليق حول مخرجات الحركة الإسلامية والتي أدرك تمام الإدراك أنها لا تمثل الحقيقة، بل أصبح بعض الإسلاميين له الحرص والرغبة في شراء ذمم الصحافيين من أجل عدم التعرض لبعض الحقائق التي تخفيها إرادات البقاء. وفي هذه المحاولة، ومن وجهة نظر داخلية أحاول أن أكتب عن التحولات المهمة التي تحدث في مسار الحركة الإسلامية في الجزائر، بعد أن كتبت عن

ظاهرة الحراقة والتهريب لمشروع الحركة الإسلامية من طرف بعض أبنائها للأسف تحت قاعدة أنا وبعدي الطوفان، أو نظرية هدم المعبد بعد أن اكتشف الصنم، حدث ذلك في أغلب الحركات الإسلامية الجزائرية، منها من وصل إلى هدم المعبد ومنها من يحاول ذلك دون جدوى.

وأريد أن أبدأ من البداية وأطرح السؤال: هل ما يحدث داخل أروقة الحركة الإسلامية اليوم طبيعي ومفيد ويخدم المسار والمشروع، ويمكن اعتبار إرهاصاته خطوة أكيدة نحو تجديد نفس الحركة الإسلامية في الجزائر بعد أن عملت عدة معاول على رهن مستقبلها وربط كل إنجازاتها بالعوامل الشخصية التي استأثرت بمنصب القيادة والرمزية والاحترام، أم أن ما يحدث فيها مؤذن باستنفاذ أغراضها وأهدافها ولا بد من بروز قوى جديدة ترعى المشروع وتنتصر لمبادئه وإنجازاته المعنوية والمادية؟ ومن جهة أخرى هل ما يحدث في الحركة الإسلامية من الاهتزازات هو بفعل داخلي وذاتي فيها أم أن المخطط الخارجي وعملية الاستقطاب والاحتواء للقيادات والرموز قد فعلت فعلتها بفعل الوقت وطبيعة العلاقات المتشابكة مع السلطة؟؟

أن سبر أغوار واقع الحركة الإسلامية في الجزائر ودراسة نقاط الانعطاف بالمفهوم الرياضي في مسار كل فصيل يؤكد حقيقتين واضحتين:

الحقيقة الأولى: أن العوامل الذاتية والداخلية المتعلقة بإرادات الأشخاص ونرجسيتهم وحبهم للبقاء وادعائهم امتلاك الحقيقة المطلقة والتقدير الصحيح في أي مرحلة من المراحل، وكانت هذه الذاتية السبب الرئيس في الانشطارات والفشل وذهاب الريح بعبارة القرآن الكريم، ويمكن الإشارة إلى عدة نماذج هنا للدلالة على حضور جذر الذاتية والعوامل الداخلية فيما أصاب ويصيب الحركة الإسلامية، فمثلا نموذج التنظيم الخاص للإخوان المسلمين في مصر الذي أسسه الشيخ الإمام حسن البنا وانتدب له الأستاذ عبد الرحمان السندي، وهو نظام خاص بأتم معنى الكلمة، استطاع التأثير في الحياة المصرية ولكن لما لاحت في الأفق انحرافات بعض ممارساته بدأ الإمام

البنا يقلص من صلاحيات السندي خاصة بعد حادثة الخزندار، من دون أن يشعر، ولكنه لما توفى الأمام البنا وحل محله القاضي حسن الهضيبي، الذي حد من صلاحيات السندي في التنظيم الخاص، الشاهد هنا أن السندي لما أحس بذلك قال مقالة مشهورة هي بيت القصيد في هذا الشاهد: لقد بنيت التنظيم الخاص لبنة لبنة، وسأهدمه لبنة لبنة، وفعلا حدث ذلك وهو ما أدخل الإخوان في خصومة ما تزال آثارها اليوم مع النظام السياسي الذي اتكأ على الإخوان وتحالف معهم وأوصلوه إلى الحكم.

ومفردة البناء لبنة لبنة ثم الهدم لبنة لبنة، مفردة خطيرة جدا تنم على نفسية نرجسية وذاتية نلمح بعض أشكالها اليوم في سلوكات بعض الأشخاص في الحركة الإسلامية، فهم على استعداد لهدم المعبد بالذي فيه ولا يهمهم ميراث الأجيال، المهم عندهم إشباع نزعة حب البقاء.

كما أن نموذج الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الجزائر يفيد بعد دراسته للتدليل على أهمية البعد الداخلي والذاتي في هزيمة وانكسار الحركة الإسلامية، فبمجرد بروز الاختلافات أو أسباب الاختلاف في تقدير المصالح أعلن عن بيان لأعضاء مجلس الشورى يتبرؤون من تصريحات ومواقف قيادة الجبهة ممثلة في عباسي مدني وعلي بلحاج، ليظهر بعض القيادات في التلفزيون أثناء الاضطراب السياسي أو العصيان المدني، وانكسرت الجبهة وانشطرت إلى تفاريق وشلل وجيوب هنا وهناك وعادت كل فكرة إلى موطنها الأصلي، أي كل جماعة إلى ماضيها التليد سلفية، جزأرة، تبليغ، جهاد... وذهب ريح الجبهة واعتقل قادتها وبدأت الفتنة الكبرى التي أتت على أكثر من مئة ألف قتيل. وأذكر هنا أنه لولا النرجسية المتبادلة لنجح ما سمي آنذاك حوار الظل، وكان عدد الضحايا سنة 1994 لم يتجاوز الخمسين ألفا، فانظر رحمك الله ما تفعله الذاتية والنرجسية ومنطق ما أريكم إلا ما أرى، حيث وصل عدد الضحايا إلى 100 ألف.

وإذا ما أخذنا نموذج حركة النهضة والإصلاح، كذلك نجد العوامل الداخلية والذاتية المتعلقة بالسلوك القيادي، هي السبب في الانشطار، حيث حدث ذلك في مؤتمر النهضة الأول بحجة الصلاحيات، وبعد شهرين كاملين من التصريحات المبشرة بديمقراطية المؤتمر، لعبت الأسباب الذاتية دورها في بروز حركة الإصلاح الوطني، وبعد النتائج الكبيرة التي أحرزتها حركة الإصلاح الوطني في انتخابات 2002، حدث الخلل والانشطار من قبل قيادات في الصف الأول من المكتب الوطني، وفي بيان معلن أعلنت خمس قيادات وطنية أن الشيخ دكتاتور ومتفرد في القرار ويريد أن يكرس ذلك في قوانين الحزب بتضخيم مؤسسة الرئاسة، ووصل الأمر إلى القضاء، ولا تزال القضية يتحكم فيها للأسف غير الإسلاميين، وتلعب أيضا الأسباب الذاتية والداخلية في حركة مجتمع السلم التي استطاعت أن تخفي أو تتعامل مع الاختلاف فيها بطريقة مغايرة ولكنها قد تنتج نفس النتائج التي وصلت إليها تجارب الحركات الإسلامية الأخرى، إذا لم تتدارك تلك القيادات نفسها أولا ثم ميراث وتراث مهم في الذاكرة الجزائرية، ذلك أن المؤتمر الرابع للحركة كان ساخنا وعكس الاختلاف بل والتنافس على القيادة بشكل ملفت، ورغم الاحتكام إلى المؤتمر والقاعدة النضالية، وحسم الأمور الخلافية بمنطق التوافق من خلال ثلاث وثائق وقعت من طرف المتنافسين، وكانت سببا في سير أشغال المؤتمر بعد أربعة أيام من الانتظار في القاعة البيضاوية، وحسم المؤتمرون الأمر، ورجع الجميع إلى ولاياتهم، ولكن بعد شهر نسمع عن إرادة لإعادة الأمور إلى نقطة الصفر، والتشكيك في هوية وقرارات المؤتمر الرابع، وعدم القبول بالنتائج بل يجري الحديث عن لائحة مطالب تقدم بها الطرف الثاني للمشاركة في مؤسسات التنفيذ في الحركة من خلال منطق التوافق الذي حسم فيه المؤتمر، وكأن قواعد اللعبة التي وقع عليها الجميع قبل وأثناء المؤتمر استنفذت أغراضها، وبدأ البعض يشهر سيف الاحتجاج

الإعلامي القانوني والقضائي، وكذا دفع قيادة الحركة الحالية إلى مواقف التطرف من بعض القضايا الحيوية أبرزها علاقة حركة حمس بحركة الإخوان المسلمين، التي توسطت كعادتها لحماية وحدة الحركة من الانشطار والانقسام، كما فعلت نفس الجماعة مع الأزمة الجزائرية حين أرسلت بالدكتور توفيق الشاوي في المرة الأولى، والدكتور يوسف ندا في المرة الثانية للحوار مع قيادة الفيس في السجن على عهد زروال بوساطة من الشيخ محفوظ نحناح، الذي كانت تربطه علاقات جد هامة مع أبرز قيادات هذا التنظيم الإسلامي العريق، وكانت استراتيجية الشيخ محفوظ نحناح في العلاقة مع هذا التنظيم الإسلامي المعتدل، هي الاستفادة من خبرته وتاريخه ورصيده النضالي وتجربته الكبيرة في العالم العربي والإسلامي على مستويات متعددة، وقد استطاع الشيخ نحناح بحكمته أن يساهم مساهمة كبيرة في إقناع هذا التنظيم بضرورة المشاركة السياسية وعدم البقاء في ركن المعارضة والصدام مع الأنظمة، وقد استجاب لدعوته الكثير من القيادات الإسلامية في الأقطار العربية والإسلامية، وصارت استراتيجية المشاركة مسارا تسلكه أبرز قيادات هذا التنظيم الإسلامي، ويكون بذلك الشيخ نحناح قد قدم خدمة كبيرة للأمة من خلال الدفع باتجاه المشاركة لا الصدام، هذه هي طبيعة العلاقة التي كان ينسج لها الشيخ في أكبر تنظيم إسلامي، وهو نفس ما يجب أن تضطلع به القيادة الحالية، أمام إرادة البعض في حصر ذلك في علاقات تنظيمية لحزب سياسي معتمد حسب القانون الجزائري الذي يحظر الأحزاب التي لها علاقات خارجية مع تنظيمات دولية معتمدة فكيف بالمحظورة، فهي إرادة تستخدم هذا الخطاب لضرب أكبر حزب إسلامي في الجزائر، وتحقق بذلك إرادة علمانية سابقة اختفت في الجزائر، ويريد لها البعض أن تستيقظ من جديد.

وللأسف يتم ذلك عن طريق قيادات في الحزب الإسلامي لم تستطع المرور إلى القيادة عن طريق تأشيرة المناضلين، وتريد البقاء في الريادة بإرادة الضغط والإكراه أو التهديد بالخروج وتشكيل حزب سياسي أو الانخراط في بعض الأحزاب السنافر التي لم تقو على تحصيل نصاب البقاء، هذا المنطق هو عبارة عن وهم تخدع به بعض القيادات نفسها وبعض أتباعها، والصحيح أن تلتزم بقواعد اللعبة السياسية الداخلية وتؤهل نفسها قانونيا وشوريا ونضاليا للقيادة فيما يأتي من أيام، ذلك أن الصبر السياسي وبعد شقة العمل الإسلامي هو الحل، والتجارب السابقة كلها تؤكد هذا المسار. وقد يقطع بعض إخواننا الفيافي ويستهلكون الأموال والسفريات المتكررة، ويخلصون إلى هذا الحل، لأن مصلحة الجميع في البقاء وانتظار الفرصة بروية وبعد نظر، وإدراك لطبيعة المناضل الذي أصبح يتتبع كل صغيرة وكبيرة عن القيادات. وأنصح لبعض الإخوان أنه بدل البقاء في أرض المعركة وندب الحظ أو التخطيط للإغارة من جديد، ينبغي الجلوس إلى مائدة التقييم، بدل سلوك أسلوب الهروب إلى الإمام، ليتم إحصاء الأخطاء والتجاوزات المتعلقة بالسلوك القيادي والخطاب المعتمد وطرق العمل، ليكتشف الإخوان أنفسهم مرتين، لأن المحاولة تمت مرتين والفشل حدث مرتين، مرة في 2003 ومرة أخرى في سنة 2008.

فحركة حمس حركة كبيرة ومتعددة الاختصاصات ووضعها في سوق المزاد السياسي من أي طرف يعني بكل تأكيد، حماقة تاريخية كبيرة أيضا، لأن الحركة أصبحت اليوم وقفا للأمة، ضحى من أجلها أكثر من 500 شهيد، فهي مسقية بالدماء، ولحمها مسموم كما تعلمون، وإنما الموقف لحظة تاريخية يحياها الإنسان مع نفسه، فما الفائدة من أن تصل إلى قيادة حركة ضعيفة مرتهنة لدى النظام السياسي بفعل سلوكات طائشة من البعض، وما الفائدة

من أن تقود حركة مفككة الأوصال، بعيدة كل البعد عن انشغالات المواطنين والشعب؟

إن ما تمر به الحركة الإسلامية في الجزائر اليوم ومع حرارة التعاطي الإعلامي مع كل ما يتعلق بسلبيات الحركة الإسلامية، يحتاج من النخبة غير المؤدلجة فيها أن تتحرك لحماية هذا الميراث المسقي بالعرق والدم، سيما إذا تعلق الأمر بخط الدفاع الأخير للحركة الإسلامية في الجزائر وهي حركة مجتمع السلم, وكما بقي المؤتمرون أربعة أيام في القاعة البيضاوية يحمون حركتهم من الانقسام والانشطار حري بهم اليوم أن يحموا أيضا خيارهم باستقرار الحركة والضرب على أيدي المقامرين والمغامرين بحاضر ومستقبل الحركة.

أما الحركات الإسلامية التي تستنجد بفكرة المؤامرة وتحميل العامل الخارجي المسؤولية، قد تكون محقة في جانب واحد فقط وهو التوظيف وليس الفعل، أي أن العمل الخارجي سواء كان سلطات أم أي طرف آخر يمكنه توظيف ما يحدث في داخل الحركة والاستثمار في بعض القيادات عن طريق تزويدها بالمعلومات التي لا يملكها أصلا ولكن يخيل إلى المغامر أنه يصدقه، وهو يورطه ويوسع في حجم الهوة بينه وبين أخيه إلى درجة تركيب المشاهد والأفلام وتسجيل المكالمات وإحصاء حركات وسكنات ما قد يسمى خصما، لكن التسويق لفكرة المؤامرة هو عين الخطإ والتضليل للرأي العام، وهو ما ينبغي أن يتفطن إليه الإسلاميون في حركاتهم، فعندما يفوت الفرد فرصة التوظيف لرأيه أو موقفه من أطراف خارجية، يكون قد وضع لبنة صحيحة في جدار الصد، فالإعلان عن الموقف والرأي المختلف ليس بمثلبة في حق الأفراد، فالحركات الإسلامية في الجزائر على الأقل أصبحت شفافة إلى درجة كبيرة، حيث تقلص حجم الأسرار القيادية إلى مساحات ضيقة جدا، وبالإمكان الإفصاح عن الرأي، ولا بد في المقابل من احترامه، لكن ينبغي لمن

يعلن عن رأيه أن لا تأخذه العزة بالإثم وحب الصدارة والريادة ويعتقد أنه يملك الحقيقة المطلقة، فيسقط في أحابيل التوريط ثم التوظيف ثم الاحتواء، ثم يتحول إلى وحش كاسر يهدد استقرار وسمعة الحركة الإسلامية التي يمثلها ولا يهمه شيء سوى الانتصار لنفسه.

وفي حروب الطوائف في الأندلس قال ابن العباد حين حذره ابنه من الاستعانة بملثمي الصحراء: لأن أرعي الجمال عند ابن تاشفين خير لي من رعي الخنازير عند ألفونسو.. وهي قاعدة ذهبية في التعامل داخل الحركة الإسلامية بين قياداتها حين يكون التنافس بينها، وهم الذين علمونا ونحن صغار: لأن أكون ذيلا في الحق خير لي من أن أكون رأسا في الباطل واللبيب بالإشارة يفهم.

أزمة نظرية واستراتيجية أم أزمة واقع ومتطلبات

تحدثنا في السابق على أنه ينبغي إدراك حقيقتين أساسيتين لفهم التحولات التي تمر بها الحركة الإسلامية في الجزائر، وفسرنا الحقيقة الأولى المتعلقة بالأسباب الذاتية التي تؤدي بالحركات الإسلامية إلى الانشطار وذهاب الريح، أما الحقيقة الثانية والتي تكتسي أهمية كبيرة وخطيرة، وهي المتعلقة بالاستراتيجية والارتباط بالمشروع الذي تناضل من أجله الحركات الإسلامية، ذلك أن الانحراف عن غايات المشروع الأسمي وأهدافه ومعالمه الكبرى، وعدم تربية وتكوين القاعدة النضالية والأمة وحشدها وراء هذه الغايات، يجعل الحركة الاسمية تجرفها الرياح بعد ذهاب الريح، وهذه الحقيقة الهامة ينبغي أن تؤخذ بعين الجدية والأهمية عند دراسة واقع الحركة الإسلامية والتحولات الحاصلة فيها.

ونجد أنفسنا اليوم بعد عقود من الزمن ملزمين بالتذكير بغايات هذا المشروع الكبير وبحث نظريات تطبيقه في الميدان وتدقيق النظر بروح نقدية معيارية في التحديات والأخطاء التي وقعت فيها مختلف الحركات الإسلامية لنصل إلى ميثاق شرف تجميعي لملامح نجاح المشروع والأدوار الأساسية لمختلف الجماعات الإسلامية وقد عملنا على تجميع أبرز الكتابات المختلفة حول الحركة الإسلامية بغرض الاستفادة الشاملة من التجربة والرصيد.

غايات المشروع الإسلامي:

يمكن أن نطلع على غايات المشروع الإسلامي من كتابات الإمام حسن البنا وكذا في مقولات كثير من علماء المسلمين المعاصرين ومؤسسي

الجماعات الإسلامية على فروق فيما بينهم في سعة وضيق الغايات والأولويات حيث يمكن اختصار غاياته فيما يلي:

1) إيجاد الجيل المسلم الملتزم بدينه المضحي في سبيله المدرك لطبيعة تحديات عصره.

2) استعادة المسجد الأقصى وكل فلسطين من أيدي اليهود وأعوانهم الصليبيين. تأمين قلب وأطراف الأمة من الاعتداءات والمقصود بالتأمين هو التأمين العسكري الجهادي ورفع رايته خفاقة في العالم.

3) تأمين مسيرة الدعوة الإسلامية في العالم حتى يبلغ هذا الدين ما بلغ الليل والنهار.

4) الاستقلال الحقيقي للمسلمين عن أوضاع أمم الكفر في العالم وتأثير تلك الأمم في صناعة واقع الأمة السياسي والفكري.

5) التحكم التام في ثروات الأمة المسلمة واقتصادها وتكامل اقتصاد المسلمين على المستوى الإقليمي والعالمي.

6) التمكن العلمي التطبيقي والدخول في دائرة البحث والاختراع والإنتاج ومنافسة الأمم في هذا الميدان.

7) استعادة رمز وجود الأمة ووحدتها السياسية والشرعية وهو نظام الخلافة الإسلامية.

8) تطبيق الشريعة كقانون وحيد يحكم أوضاع المسلمين بمرونته وسعته الفقهية في كل بلدان المسلمين.

9) رد الاعتبار للمسلم وكرامته وصون عرضه ووطنه ودمه وماله بعد أن أهدرت على أيدي الكفرة الفجرة في العالم.

10) تطبيق النظام السياسي الإسلامي بدءا بالخلافة الإسلامية الجامعة ومرورا بالولايات الإسلامية والتعددية السياسية والقومية وانتهاء بحقوق الفرد المسلم السياسية والمواطن في العالم الإسلامي بغض النظر عن دينه ومذهبه وجنسه.

الإشكاليات المتعلقة بالجماعات الإسلامية والتي تحول دون تسارع المشروع:

وقد أحصى هذه الإشكاليات أحد تلامذة الشيخ الراشد وهو الأستاذ الدقي الإماراتي 11 وهي:

- يشكل الصراع البيني إحدى أهم أخطر الإشكاليات المتعلقة بالجماعات الإسلامية والذي يحول دون تسارع المشروع لأن وحدة الصف الإسلامي هي وقود الدفع فإذا تغيرت طبيعة ذلك الوقود وأصبح ماء بدل أن يكون نارا فكيف نتوقع تسارع المشروع؟ ويعتبر هذا البلاء بالمفهوم الشرعي معطلا نهائيا للمشروع الإسلامي أي لا حل لـه البتة إلا باستحضار وحدة الصف وتوفيرها كأحسن ما تكون. ولنا أن نتساءل عن الحكمة عندما قضى الخالق عز وجل بمنع رسوله الكريم ﷺ من ضمان أن يكون بأس الأمة بينها شديدا ولم يعطه ما طلب في الحديث الصحيح المشهور. فعن معاذ بن جبل قال: أتيت رسول الله- صلى الله عليه وسلم- أطلبه فقيل لي: خرج قبلُ. قال: فجعلت لا أمر بأحد إلا قال: مر قبلُ. حتى مررت فوجدته قائما يصلي. قال: فجئت حتى قمت خلفه قال: فأطال الصلاة، فلما قضى الصلاة قال: قلت: يا رسول الله، لقد صليت صلاة طويلة. فقال رسول الله ﷺ: إني صليت صلاة رغبة ورهبة، سألت الله عز وجل ثلاثا، فأعطاني اثنتين، ومنعني واحدة، سألته أن لا يهلك أمتي غرقا فأعطانيها، وسألته أن لا يظهر عليهم عدوّا ليس منهم فأعطانيها، وسألته أن لا يجعل بأسهم بينهم، فردها

عليّ رواه أحمد (21705)، فلو تساءلنا عن سر بقاء هذا البلاء بين المسلمين لوجدنا- والله أعلم- من مراده أن أكثر ما يضر بالدين الذي ارتضاه الله للعالمين أن تؤذى صورة هذا الدين النقية عبر الخلاف المفضي للنزاع والقتال بين أتباعه بينما كان من واجبهم أن يحافظوا على نقاء صورة الدين فكان عقابهم أن يكون بأسهم بينهم شديدا، كما كان حال أتباع النصرانية من البغضاء والقتال. فلكي يستقيم الدين لا بد من استقامة أهله بالعلاقة التي ارتضاها لهم- عز وجل- وهي الأخوة والتناصر والولاء فإن تركوا هذه الصفات كان بأسهم بينهم شديدا كعقوبة لهم على التشويه والترك معا، وقد يقول قائل وهل يمكن أن يبلغ الخلاف بين الجماعات الإسلامية إلى الحد الذي يهدد بحصول قتال فيما بينهم؟ والإجابة نعم بكل تأكيد إذا استمرت الأمور في نفس مسارها وبقيت القيادات تنفخ في الخلاف بينها والأتباع يتحرقون حنقا على إخوانهم في العقيدة أكثر مما يتحرقون على اليهود والنصارى فماذا ننتظر؟ وما استحلال الدماء الذي وقع بين المسلمين في بعض المواقع إلا تأثر بالمناهج المتضاربة وعليه فإن علاقات الجماعات الإسلامية فيما بينها هي أهم ما ينبغي مراجعته من مفردات المشروع الإسلامي وإلا فلا ينتظر أحد نصرا ولا غلبة على الكفار:) ﴿ وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَا تَنَٰزَعُواْ فَتَفۡشَلُواْ وَتَذۡهَبَ رِيحُكُمۡۖ وَٱصۡبِرُوٓاْۚ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴾ [الأنفال:46]صدق الله

- ومن الإشكاليات التي تتعلق بالجماعات الإسلامية وتحول دون تسارع المشروع ضعف وتذبذب الاستقلال العلمي والفكري للجماعات الإسلامية حيث فقه الأعداء خطورة ذلك الاستقلال فباتوا يسهمون في صناعة رؤى المسلمين بأساليب كثيرة ومن تلك الأساليب انبثاث فلول اليسار والقومية في الأمة ممن يسمون بالمفكرين في أجهزة الإعلام والسياسة ومساهمتهم الكبرى في صياغة عقول المسلمين والدعاة فإن الدعاة يستفيقون كل يوم على جرائد

وقنوات هؤلاء الفضائية حتى تخصص الكثير منهم في ساحات المسلمين المختلفة وأصبح مرجعا يصوب ويخطئ، والعجيب أن كثيرا من الدعاة لا يفكرون البتة في تواصلهم وتأملهم للحالة الإسلامية ولا يرون لذلك حاجة فقد استغنى كل باجتهاده ورؤيته فكيف يطيق سلفي أن يجالس أحد الإخوان المسلمين؟ وكيف يطيق جهادي أن يتفاهم مع تبليغي؟ وكيف يطيق صوفي أن يرى سروريا فضلا عن أن يستشيره أو يتفاهم معه؟ وكأني بهم (على فضلهم) كجمهور السينمات والمسارح لا علاقة للمتفرج بصاحبه والعقول يصنعها الممثلون على المسرح، ومن الوسائل المستخدمة سياسيا وأمنيا في تفريق الدعاة وصناعة عقوهم هو الإيحاء لبعضهم بأنكم أفضل من الآخرين فأنتم موالون وأولئك خارجون وأنتم مسالمون وأولئك إرهابيون وهكذا مع إعطاء بعض الميزات العملية لأناس وحرمان الآخرين منها.

- ومن الإشكاليات التي تتعلق بالجماعات الإسلامية وتحول دون تسارع المشروع الإسلامي هو عدم سماح مناهج وعواطف الجماعات القيام بأي نوع من المراجعة والتقويم للمسيرة الإسلامية المعاصرة ولا للتجارب التي قادتها تلك الجماعات ودخلت فيها سواء كانت تلك التجارب في الميدان التربوي والدعوي أم الميدان السياسي والفكري أم الميدان الجهادي مما يكرس الأخطاء الكبرى ولا يسمح باستثمار النجاحات ويؤدي إلى الوقوع في نفس الحفر التي وقع فيها الدعاة من قبل، ولعل عدم تقويم تجربة أفغانستان الأولى قد سمحت بنشوء أزمة أفغانستان الثانية وسمحت بوقوع أزمة الشيشان الثانية وعدم تقويم أزمة البوسنة سمحت بتكرار تجربة كوسوفو، وعدم تقويم تجربة سوريا أنتجت أزمة الجزائر وإذا لم تقيم أزمة الجزائر قد تؤدي إلى الوقوع- لا سمح الله- في وقوع أزمات مشابهة في مواقع أخرى.

- ومن الإشكاليات التي أنتجتها الجماعات الإسلامية تقابل المفاهيم الإسلامية والمصطلحات وتناقضها بدلا من تكاملها وتناسقها مما ضيع كثيرا من الجهود والزمن وأدى بالناس إلى أن يدوروا حول أنفسهم ويقوموا بإنتاج نفس الواقع دائما فهناك مفهوم الحكم الإسلامي والذي يقف بالضرورة أمام مفهوم الدعوة بالحكمة والموعظة الحسنة وهناك مفهوم الجهاد الذي يقف بالضرورة أمام مفهوم السياسة والحوار وهناك مفهوم الجماعة والذي يقف بالضرورة أمام مفهوم الجماعات إلى غير ذلك من المفاهيم المتقاطعة وغير الملتقية. وهذه الممارسة في بعدها النظري والعملي قد أدت بلا أدنى شك إلى أن يغوص المشروع الإسلامي في وحل وشلل هذه الجدلية.

- ومن الإشكاليات التي صنعتها الجماعات الإسلامية أو وقعت فيها هو اعتماد أكثر الجماعات الإسلامية المعاصرة على نظرية الهدوء والسلم وحدها وتكريس هذه النظرية من الناحية النظرية والعملية وبناء الآمال الكبار عليها دون التطرق النظري فضلا عن العملي إلى أي أبعاد أخرى يقرها المنهج الإسلامي بل ويشجع عليها أيما تشجيع، ثم التعويل في إطار تلك النظرية على وعود السلم وحوار الحضارات الذي بات يشغل المسلمين وحدهم أكثر مما يشغل بقية الأمم وقد ترتب نتيجة للاعتماد الكلي على هذه النظرية واقع مغلق. فإن منظومة المرجعيات التي تنتمي إلى هذه النظرية قد أوصلت المسلمين إلى شفير الهاوية وليس هناك من مخرج إلا الانتظار، ومن تلك المرجعيات التي تنتمي إلى نظرية الهدوء الكامل: الاعتماد النهائي على منظومة الحكم في العالم الإسلامي والتي باتت تتحسس رقابها خوفا من المقص الأمريكي وهي مرشحة للاستجابة الكلية لتوجيهات الأمريكان- إلا من رحم الله وقليل ما هم-، ومن تلك المرجعيات جمعية الأمم المتحدة التي يتصارع فيها العمالقة الكبار وليس للأمة أي نصيب بينهم ولا مستقبل. ومن

تلك المرجعيات هو الاعتماد على وعود الديمقراطية وما يلحقها من مقولات كالحريات وحقوق الإنسان ومنظمة العفو الدولية التي باتت أملا يتطلع إليه كثير من الدعاة وليس للأمة في ذلك كله نصيب ولا مستقبل حسب ما هو مشاهد طوال خمسة عقود مضت. ومن تلك المرجعيات هو الاتكاء على الأبعاد الوطنية لكل شعب أو عرق كما هو محدد في مساحات الدول الإسلامية والعربية. وقد انكفأ البعد الوطني المحدود انكفاء كليا أمام زحف العولمة وزحف الأمم الهادرة والتي لا تعترف إلا بالبعد الأممي. فهناك الأمة الكاثوليكية والأمة الأرثوذكسية وهناك الأمة البروتستانتية وهناك الأمة الهندوسية وهناك الأمة الصينية أما (مفاحص القطا) الوطنية- نسبة إلى مفحص القطاة وهو عشها وموضع بيضها- فلم يعد لها موقع بين العمالقة الكبار، وهكذا يبدو واضحا بأن كل المرجعيات التي تعتمدها نظرية الهدوء أو نظرية الانتظار وهما وجهان لعملة واحدة قد أصبحت مهددة وليس لدى الدعاة من خيار آخر في ظل هذه النظرية حيث أصبح الوجود الإسلامي في أغلبه محايدا مما يقتضي سرعة البحث في المنهج الإسلامي ومسطرته عن البدائل الأخرى التي يتيحها ذلك المنهج لا ما تتيحه جمعية الأمم المتحدة التي أصبحت رواقا خالصا لقيصر الروم الجديد.

- فهل تستطيع نظرية الهدوء الكامل المعتمدة لدى أكثر الجماعات الإسلامية أن تواجه التطورات في العالم وفي أمة الإسلام حيث يتجه الموقف الكلي نحو زيادة معدلات الأذى والمهانة للمسلمين وتعويق مسار الدعوة إلى الله تعالى؟ وهل ستساعد تلك النظرية وحدها في إحداث تحولات حقيقة نحو غايات المشروع الإسلامي؟

- ومن الإشكاليات التي أحاطت بالجماعات الإسلامية هو تعقد العلاقة بينها وبين مبدإ الجهاد وتطبيقاته المختلفة بل ومنطلقاته النظرية التي أصبحت

مخيفة ولا يريد أحد أن يقترب منها بأي شكل من الأشكال وحتى الجهاد الذي لا يمكن لأحد من المسلمين أن يختلف فيه- وهو الجهاد في فلسطين- أصبح بدوره يمثل أزمة خانقة لا يلوح في أفق الجماعات الإسلامية تصور واضح ودقيق لنصرته ودعمه سوى التفرج عليه وفي أحسن الأحوال جمع المال لـه والذي أصبح بدوره مهددا بدرجة كبيرة حيث أدرجت أمريكا الحركات الجهادية في فلسطين ضمن لائحة المنظمات الإرهابية في العالم وأصدرت قانون الإرهاب الذي يتيح لها ملاحقة من يدفع درهما واحدا لحماس. بل ولعل في العمليات القذرة التي اعتمدتها أمريكا لجهاز استخباراتها إمكانية قتل وتصفية من يقوم بدعم تلك المنظمات دعما قويا وفاعلا، فكيف سيكون موقف الجماعات الإسلامية تجاه بقية الأعمال الجهادية في العالم الإسلامي حيث غير كثير من الدعاة اتجاه المعادلة التي أمر بها الرب تباركت أسماؤه حيث قال: ﴿ وَقَٰتِلُوهُمۡ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتۡنَةٞ وَيَكُونَ ٱلدِّينُ كُلُّهُۥ لِلَّهِۚ فَإِنِ ٱنتَهَوۡاْ فَإِنَّ ٱللَّهَ بِمَا يَعۡمَلُونَ بَصِيرٞ ﴾ [الأنفال:39] فبدلا من النظر إلى انحسار الجهاد عن الأرض وسيطرة الكفرة كمظهر للفتنة فإن الكثير بات ينظر إلى التحرك الجهادي على أنه عين الفتنة في الأرض.

- ومن الإشكاليات الدقيقة في مسار الجماعات الإسلامية الآن هو الاختلاط الشديد بين البعد الوطني القومي ومتطلباته وبين البعد الإسلامي ومتطلباته، حيث انغمست الجماعات الإسلامية في الارتباط الشديد والنهائي بالبعد القومي وتم تفصيل المشروع الإسلامي وفق هذا البعد مما جعل الدعاة ينكفئون على متطلبات البعد القومي ويعرضون عن متطلبات البعد الإسلامي سواء ما كان يتطلبه البعد الإسلامي من تواصل وتشاور ونظرية محكمة أو ما يتطلبه من برامج وعمل مشترك فأدى ذلك إلى اختزال المشروع وفقد أغلب الطاقات والقدرات في الأمة حيث انغلق أهل باكستان في

بلادهم وانغلق أهل موريتانيا في بلادهم فلا علاقة البتة بين الجيران إلا القليل ولا تكامل إقليمي إلا بعض التواصل الخفيف وكان من النتائج الخطرة لهذه الحالة هو غرق القيادات الإسلامية في كل قطر لصناعة المشروع الكامل وتوفير متطلباته وهو أمر متعذر تماما حتى على أكبر الأقطار مساحة وشعبا فكيف على البقية؟ وقد بلغت محاولات كل قطر لاستنساخ المشروع الإسلامي مبلغا محيرا فإن المتطلبات واسعة في المجال الشرعي والدعوي والسياسي والاقتصادي فظل الناس يدورون في حلقة لا نهاية لها. مما يؤكد بأن أزمة العمل الإسلامي هي أزمة نظرية واستراتيجية بالمقام الأول وليس أزمة واقع ومتطلبات.

- ومن الإشكاليات هي تلكؤ وتراجع عمليات صناعة وإعداد الجيل الجديد الذي سيرث مسيرة العمل الإسلامي حيث أدت نظرية الهدوء إضافة إلى عوامل أخرى إلى تجميد وبطء العملية التربوية وانشغل أكثر الدعاة والمربين بالانتظار أو بطلب المعاش أو اعتقدوا بأن ما لدى كل جماعة إسلامية من طاقات وقدرات كافية لهذه المرحلة فمات الطموح وتراجع الهم ولم يعد الراهب يبحث عن الغلام الذي سيورثه أمانات المشروع الإسلامي ولم يعد يهتم بإطلاق طاقات الغلام ولا بتحديد طبيعة المرحلة وتحديات المستقبل كما فعل الراهب الذي ورد ذكره في حديث الرسول- صلى الله عليه وسلم- حيث استلم الغلام العقيدة من الراهب ثم مضى في تجربة واختبار هذه العقيدة وتمكن من قتل الدابة وعاد يقص على الراهب قصته وإذا بالراهب يجدد طبيعة التحول المرحلي ويسلم راية القيادة للغلام فقال له: أَيْ بُنَيَّ أَنْتَ الْيَوْمَ أَفْضَلُ مِنِّي قَدْ بَلَغَ مِنْ أَمْرِكَ مَا أَرَى وَإِنَّكَ سَتُبْتَلَى فَإِنِ ابْتُلِيتَ فَلاَ تَدُلَّ عَلَيَّ. (مقتطف من حديث مسلم رقم 7461) وعليه فقد مضى الغلام في قيادة وإدارة المرحلة حتى قاد الشعب المعبد للملك الطاغية إلى التوحيد وإلى أفياء الإيمان بعد أن صمم عمليته الاستشهادية المشهودة في الزمن والمثبتة في القرآن الكريم في قصة أصحاب الأخدود.

إشكالية قيادة وممارسة

أم أزمة تطبيق نظريات؟

إن الحديث عن أزمة العمل الإسلامي يمر حتما على محطة توجيه النقد والتقييم لنظريات التغيير التي تحدد مسيرة كل جماعة إسلامية على حدة ومن جهة أخرى ممارسة القيادة لتجسيد تلك النظرية في الميدان، وبالرغم من أن عمليات التقييم والنقد تتم في داخل هذه الجماعات وتنتج في الكثير من الأحيان انكسارات وانشقاقات، إلا أن خلاصات ذلك لا يعرفها الباحث في الحركات الإسلامية فضلا على الشارع الإسلامي المناصر للفكرة إلا ما كان حديثا إعلاميا صاخبا يستهدف التشهير والتشويه والتشويش. وقد ظلت الجماعات الإسلامية تبرر أخطاءها وتقيم حول عمليات النقد ضباب العمالة أو الاستعلام، ونسجل هنا جرأة بعض الجماعات الإسلامية التي أصدرت مراجعاتها في كتب ومقالات بتوقيع قادتها، وهي خطوة حري بجميع الجماعات الإسلامية أن تقوم بها، ومن جهة أخرى نقرر أن أغلب الجماعات الإسلامية جربت نظريات التغيير التي اقتنعت بها ولها من رصيد التاريخ والتجربة ما تستطيع الآن أن تنجز وثيقة التقييم لمسارها وتنسج على المنوال وتعترف بالأخطاء وتحاول أن تشترك مع غيرها من الجماعات الإسلامية في القواسم المجمعة، لأن مخرجات التعدد والتفرق واضحة للعيان والصدق مع الرسالة والرؤية الإسلامية والمشروع يقتضي فقه التوقف والمراجعة والتقييم، وهو ما نحاول أن نفتح فيه نافذة لتقييم نظريات التغيير التي طبقتها أغلب الحركات الإسلامية. ونحاول الاستفادة من كل ما كتب في هذا المجال سواء من قيادات الحركة الإسلامية أم من غيرها من الباحثين والمراقبين لشأن الحركة الإسلامية. وسندقق مع هذه النظريات بإسقاطات جزائرية حتى تحصل الفائدة وتحدد بوصلة المستقبل.

تقويم نظريات التغيير

إن الذي يجمع نظريات التغيير وعددها خمس نظريات هو عامل واحد مهم يتمثل في العزم والاستهداف لإحداث تغيير جوهري في مناطق الحكم العليا في بلاد المسلمين بحيث يتوصل من خلال ذلك التغيير إلى فسح المجال أمام الحريات الفردية والجماعية وتطبيق الشريعة الإسلامية وإلى الحكم بما أنزل الله تعالى في مختلف شؤون الحياة أو أغلبها على أقل تقدير وأن ترفع الفتنة عن المسلمين المتمثلة في إجبارهم على اتباع مناهج غير منهج الإسلام وأن يتمكن المسلمون من ثرواتهم ويؤدي ذلك إلى ممارسة أدوارهم المستقلة كبقية شعوب العالم إلى غير ذلك مما يستتبع هذا النهج.

والنظريات التي سوف يتم استعراضها وتقويم الأداء التطبيقي فيها هي خمس نظريات كالتالي:

1) نظرية الانقلاب العسكري والثورة المسلحة.
2) نظرية التغيير من خلال الدساتير والبرلمانات.
3) الجهاد المباشر ضد الكفرة على أنواعهم.
4) نظرية إدارة الأزمات والتعامل مع الانهيارات.
5) الثورة الشعبية أو العصيان المدني الشامل.

النظرية الأولى: نظرية الانقلاب العسكري والثورة المسلحة

وهي النظرية التي أثارت جدلا كبيرا في أوساط الحركات الإسلامية وذلك لما ترتب عليها من إشكاليات وتجاوز معدلات الفشل فيها معدلات النجاح إلى درجة أنه لم تنجح إلا محاولة واحدة هي محاولة السودان على يد الشيخ حسن الترابي، ومآلاتها معروفة بعد 13 سنة من العمل سواء تعلق الأمر

بواقع السودان أم موقع الترابي الفكري والسياسي وفيما يلي تقويم مختصر لهذه النظرية:

1) لقد استندت هذه النظرية إلى أرضية صلبة من القواعد الشرعية التي توجب نصب الإمام في حال قفز على رؤوس المسلمين من هو ليس بأهل لهذه المهمة ففرط في مصالح المسلمين الكبرى أو ممن وطّأ ومهّد لهم الكفار لحكم المسلمين ورسموا لهم طريقتهم فاستولوا على الإمامة في بلاد المسلمين، وبهذا فقد تحقق ما تحدث به علماء المسلمين من الواجب المتحقق عند خلو الزمان من إمام يقوم بأركان الشريعة ولم يحتج الدعاة الذين طبقوا هذا الحكم إلى تكفير الحكام للخروج عليهم بالانقلاب العسكري فيكفي تضييع الحكام للمصالح الكبرى للمسلمين حتى يتحقق جواز خلعهم، ولكن العامل الأساسي الذي تحكم تحكما نهائيا في جدلية جواز أو حرمة تطبيق نظرية الانقلاب العسكري ليس الأصل الشرعي بل هو ما يترتب على تلك النظرية من مفاسد.

2) لقد تحكمت أوضاع الأمة الداخلية في فشل هذه النظرية إذ أن المناهج الفكرية والخلقية التي سادت في الخمسينيات والستينيات من قومية علمانية وشيوعية ملحدة جعلت نصرة الأمة للإسلاميين محدودة وضعيفة إذا لم تكن مستحيلة.

3) لم يكن تقدير الوضع الداخلي والخارجي دقيقا عند أكثر من قاموا بالمحاولات الانقلابية حيث إن النظام الذي اعتمده الغرب في التحكم في الأمة لم يكن يعتمد على القصر وحده فهناك السفارات وهناك الأحزاب الأخرى المتربصة، وأما في الخارج فهناك القوى الإقليمية الحارسة وهناك المنظومات الإقليمية التي لا بد أن تعترف بالانقلاب.

4) كان من أهم أسباب معارضة هذه النظرية هو التعرض لدماء المسلمين من أفراد الجيوش ومنتسبي الأجهزة الأمنية والذين ساقتهم أقدراهم وأرزاقهم إلى العمل في هذه الأجهزة.

5) الانكشاف الذي سوف يتعرض له الانقلابيون وحاجتهم إلى الاستعانة بمصادر داخلية وخارجية وخاصة الخارجية. ومع عدم وجود أي بقاع خالصة للمسلمين في ذلك الوقت فإنهم سيقعون ضحية الاستعانة بنظم مجرمة كما حصل للإخوان السوريين عام 1982 الذين استجاروا بالنظام البعثي العراقي ضد النظام البعثي النصيري فكانوا كالمستجير من الرمضاء بالنار.

6) عدم توفر إجابات كافية للتعامل مع التداعيات التي تصاحب تطبيق هذه النظرية في مجال تشكيل القيادة ومجال التعامل مع التطورات في الداخل والخارج مما يؤدى إلى كثرة الخلافات والانشقاق كما حصل في سوريا وكما تحقق ولكن بدرجة أخف في التجربة السودانية.

7) وحتى ننصف رجال الأمة وشهداءها فلا بد أن نشير إلى أن تطبيق تلك النظرية لم يكن خاليا من الإيجابيات ولعل أهم تلك الإيجابيات هو حاجة المشروع الإسلامي إلى التجارب التطبيقية الشجاعة التي أظهرت معدن الأمة الحقيقي، كما جددت تلك التجارب اعتراض الرجال على انتهاك الحرمات من قبل الأنظمة الحاكمة، ومن لف لفهم، ثم حاجة المشروع للأبطال الشهداء الذين استقرت دماؤهم الطاهرة الزكية في مستودع الأمة، فهي تنبت الرجال والشهداء على الدوام.

ومع ذلك، فأنا أشعر أن الكتابة الحالية حول هذه النظرية لم تشبع كثيرا ولم تنصف رجال الأمة فهم كثر أولئك الذين حاولوا تطبيق هذه النظرية والذين اهتزت بهم عيدان المشانق والذين جددوا سنة خبيب- رضي الله

عنه- فصلوا ركعتي الشهادة ولم يطيلوها في العراق وفي تونس ومصر وغيرها.

النظرية الثانية: نظرية التغيير من خلال الدساتير والبرلمانات:

وقد اعتمد من أجاز العمل بهذه النظرية من علماء المسلمين القول بضرورات المرحلة الاستضعافية والتي يجوز فيها للمسلمين أن يعملوا تحت المظلة الديمقراطية على ما فيها من فساد وبما هو متاح لرفع الصوت الإسلامي والقيام ببعض التحسينات على الحياة العامة للمسلمين من خلال إقرار القوانين المستمدة من الشريعة ويمنعوا الفساد قدر استطاعتهم ويزاحموا المفسدين من أصحاب الأفكار الأخرى وغيرهم، وقد قاد هذه النظرية ثلاث مدارس إسلامية: الأولى مدرسة نجم الدين أربكان في تركيا، والثانية مدرسة الجماعة الإسلامية في الباكستان، والثالثة مدرسة الإخوان المسلمين بتطبيقات في مواقع مختلفة من العالم العربي والإسلامي.

وفيما يلي تقويم مختصر لهذه النظرية:

إن المدة التي استغرقتها هذه النظرية في محاولات التطبيق والتحسين قد استغرقت ثلاثة عقود أو يزيد.

لقد حقق الإسلاميون الذين عملوا بهذه النظرية بعضا من الانفراج واستثمروا الوقت في رفع كلمة الإسلام أفسحوا للدعوة والتأثير العام في المجتمعات المسلمة وكسبوا مساحات جيدة.

لم يلاحظ أهل الشرق وهم يأملون في التطبيق الديمقراطي علاقة الديمقراطية بمستنبتها فقد تأسست في بيئة لها شروطها وتاريخها وأحلامها وهو ما لا يتوافر البتة في الشرق، ولذا لم نجد النظرية تعمل عندما تم نقلها إلى بيئات أخرى لعدم توافر الشروط التي تعمل وفقها النظرية وتعطلت عند كل

المجتمعات، وليس في هذا إعذار لساسة الشرق ولا اتفاق معهم على تحريم الديمقراطية ولكنها الحقائق التي لا يريد الكثيرون أن يروها.

وقد تعرضت الديمقراطية في الشرق لعـُقـد وألغام أثناء محاولات التطبيق في العالم الإسلامي فكلما نزع لغم انفجر آخر وكلما حلت عقدة ظهرت أخرى فأصبح الناس في حيرة وتساؤلات ومن تلك العقد:

1) عقدة الإدارة الخارجية والتأثير الخارجي.

2) عقدة الدجاجة والبيضة وهي مسألة علاقة الحاكم بالدستور وبالبرلمان، فكلما كان هناك بصيص أمل بانفراج من نوع ما تطايرت الأوراق واختلطت وتعطل البرلمان أو تعدل الدستور..

3) عقدة المحاسبة على ثروات الأمة وأبواب صرفها وتوزيعها فدون ذلك خرط القتاد.

4) ومن العقد مصادرة حق تشكيل الأحزاب وإذا سُمح بها فهي معدودة مختومة.

5) ومن العقد التلاعب بالقوانين للحد من الواقع الميداني المؤثر للحركات الإسلامية فتفصل قوانين الانتخابات بالطرق التي تضمن سقوط الإسلاميين وبكل قانونية ونزاهة!

6) ومن العقد التزوير الذي تستخدم فيه كل الوسائل والأجهزة. ومن العقد عند تجاوز تلك العقد كلها والوصول إلى البرلمان سيف حل البرلمان المسلط على الرقاب في أي لحظة تجاوز فيها الأعضاء حدودهم والحدود غير معروفة أصلا.

7) وتوهم البعض بأن الانفراج سيكون في العالم الإسلامي والعربي قريبا بناء على شيخوخة الكثير فإذا بالأبناء جاهزين وأولاد العمومة متربصين

والدستور تكسر رقبته إذا لم تلين والبرلمان جاهز للتصديق والتحول من الجماهيرية إلى الملكية الوراثية بجرة قلم.

8) وقد بذل الإسلاميون المستحيل للبقاء ضمن مربع التفاهم الديمقراطي في العالم الإسلامي فلم يقبل أحد منهم ذلك ولا أدل عليه مما فعله أربكان في تركيا طوال ثلاثة عقود وكذا ما فعلته الجماعة الإسلامية في باكستان.

9) وأخيرا وفي الوقت الذي تلاشى الأمل تماما في هذه النظرية بينما جهات كثيرة من الإسلاميين يتهيؤون للالتحاق بركبها خاصة بعدما تجددت بعض الممالك الجهرية وأنعم على بعض الإسلاميين بالعباءات العربية كأعضاء في البرلمان وجلسوا تحت التاج البريطاني الجدد وتنافسوا تنافسا شريفا كإخوان وسلف وكاد بعضهم يفسق بعضا ويحرم بعضهم التعاون مع الطرف الآخر؟

10) كما ينبغي أن يحذر الدعاة من الانصراف الكلي عن الدعوة والسماح للأداء الديمقراطي بإفساد علاقة الدعاة بعضهم فيختلفون على من يقدم للترشيح وتشتعل المعارك في المدرسة الواحدة وبين المدارس الإسلامية المختلفة أحيانا وينصرف الدعاة المتخصصون في تربية الأجيال وتعليمهم بمقاعد البرلمان وقببه.

11) ومع ذلك فليمض من فسح لـه المجال في هذا الميدان إلى النهاية وليكتشفوا بأنفسهم هذه الحقائق فإن وجدوا فرصة للتغيير وجب عليهم أن يستخدموها إلى آخر رمق متاح.

النظرية الثالثة: الجهاد المباشر

وقد كانت أول بادرة ضمن المشروع الإسلامي هي بادرة الإمام البنا (دون أن نقلل من جهود من سبقوه في فلسطين وجاهدوا ومهدوا للاحقين) وذلك عندما عزم على قتال يهود، ومع ما تعرضت لـه تلك المبادرة من مصادرة لكنها وضعت خميرة مباركة للأعمال التالية، ثم كانت المناوشات مع

يهود أيضا في الستينيات من قبل المجاهدين الذين انطلقوا من الأردن، وكانت هناك بعض الأعمال الجهادية المتفرقة في العالم كقتال نصارى الفلبين على يد مجاهدي مورو وتصدي المجاهدين لليهود في لبنان عام 1982 وكانت القفزة الكبرى من خلال العزمة المباركة التي عزمها الرجال الأشداء وهي قتال الروس في أفغانستان والذين كانوا يقتسمون الدنيا بأسرها مع الأمريكان فجدد بذلك الأفغان سنة نبيهم- صلى الله عليه وسلم- ثم كانت عزمة الرجل المشلول أحمد ياسين التي عانقت السماء يوم عزم وإخوانه على قتال يهود وفي عقر تحصيناتهم فكانت إبداعا خاصا بمن هم في بيت المقدس وأكناف بيت المقدس، فعانق الفلسطينيون الموت عناقا حارا بعد طول غياب. وكان الأداء الكشميري المميز الذي عز بين المسلمين فلقنوا الهندوس دروسا في حب الموت ألوانا. وكان وكان من البوسنة إلى كوسفو إلى الشيشان إلى الطاجيك إلى غيرهم ممن آمنوا بالجهاد طريقا لا ثاني لـه في استعادة مجد المسلمين الضائع.

وفيما يلي تقويم للأداء التطبيقي في ظل هذه النظرية:

-1 لقد مثل التطبيق العملي في مجال الجهاد أخطر اكتشاف للمسلمين في العصر الحديث إذ أعادوا بذلك اكتشاف أنفسهم واكتشاف منهجهم القائل إذا تقدم الأبطال في الميدان تجسد التاريخ من جديد.

-3 ولقد مثل الجهاد الأفغاني أقوى وأوضح النماذج لتطبيق الجهاد المعاصر حيث التف المسلمون عليه في كل الأرض وكانت الدروس الكبرى في ميدان الجهاد الأفغاني كالتالي:

- استقام الجهاد بمقدار استقامة الصفوف ورصها فلما اختلت اختلت النتائج وضعفت.

- واستقام الجهاد وحلق في آفاق الشهادة والكرامات بمقدار استقامة وتضحية القادة، فلما تسلل الضعف إلى الرؤوس القيادية سرى إلى بقية الجسد.

لم يكن هناك عمل فاعل وكاف في الإعداد والتربية والنظرية والاجتهاد الذي يجمع الناس ويؤلف بينهم فلما تدخل العدو بدسائسه تخلخل الصف وتنوعت الاجتهادات.

- لم يكن هناك احترام للشورى وقفز البعض فوقها فكانت الطامة. وكان تفضيل الأتباع على بقية المسلمين سواء كانوا أولئك الأتباع حزبا أم قبيلة أم غير ذلك فكان الفشل.
- ولم يكن الحذر من العدو كافيا خاصة عندما تسلل بوجوه المسلمين ففتحت الأبواب وأصيخ السمع ووقعت الفتنة.
- وغاب تواضع خالد بن الوليد عندما عزله عمر- رضي الله عنهما- وحل التنافس على الرياسة فكان الفشل.
- وغاب دور حذيفة بن اليمان الدقيق ودور نعيم بن مسعود الخفي فكان الاختلاط والتخليط.
- وتم الخضوع للمال وضغوطه فتدخلت المخابرات الوكيلة عن الصليبيين يمينا وشمالا.
- والفقه وغيرها من العلوم والفنون فتقدم الرويبضة يفتي في أمر العامة.

4- وأما الجهاد في فلسطين فقد تحقق لـه قدر أفضل من الجهاد الأفغاني ذلك أنه اعتمد على مدرسة متكاملة هي مدرسة الإخوان المسلمين فتحققت لـه القيادة الموحدة وإن كان التفرع في القيادة بين الساسة والمجاهدين الميدانيين يعتبر مهددا يحتاج إلى عناية ورعاية وسهر، كما تحقق له ممارسة الشورى الملزمة والتي تؤدى بنظام وإدارة دقيقة، وتحقق لـه صف متراص من المجاهدين المتآخين، وتحقق لـه استراتيجية واضحة، وتحقق لـه دعم تخصصي ممتاز وفي جميع المجالات.

5- ومن أهم حاجات الجهاد في فلسطين هو تجديد الاستراتيجية لـه لكي تتناسب حركته والتطورات الأخيرة في العالم.

6- وقد تعرض الجهاد في المواقع الأخرى من الأرض إلى إشكاليات مشابهة كان من أهمها تفرق المدارس الإسلامية وإصرارها على إنجاز المهمة الكبرى وحدها كما حصل في الشيشان والبوسنة وإرتريا وغيرها.

7- ومن الإشكاليات الرئيسة في فهم وممارسة الجهاد المعاصر عدم تكامل المسيرة الجهادية مع المسيرة الدعوية وتحديد الأدوار التي ينبغي أن يقوم بها الجاهدون ومكان وزمان ذلك.

-8ومن الإشكاليات الرئيسة في فهم وممارسة الجهاد المعاصر إمكانية قيام البعض بصرف الجهاد عن مساره الطبيعي الذي فرضه الله عز وجل وتوجيهه إلى ساحات المسلمين بدلا من الكفرة، أو عدم التلاقي الصحيح بالميادين التي يقدرها الله تعالى وفي وقتها المطلوب، كما يحدث مع القاعدة التي دولت الجهاد فصار الأمر إلى ما هو عليه.

-10والجهاد عموما بحاجة إلى استراتيجية تحدد أولوياته ومواقعه الرئيسة وطرق تعامله مع مستجدات واستراتيجيات الصليبية العالمية وغيرهم من الأعداء.

النظرية الرابعة: نظرية إدارة الأزمات والتعامل مع الانهيارات

وهي نظرية لم تستخدم نظريا بعد إلا من خلال ما هو متاح من دراسات إدارية ولم يتم التطرق إليها في أوساط العمل الإسلامي بوضوح، ولكن وبدون اتفاق قامت أجنحة الحركة الإسلامية في مواقع مختلفة من العالم بتطبيق هذه النظرية وتحقيق نجاحات جيدة، وهي نظرية مرشحة للتطبيق بكثافة وذلك بالنظر إلى التطورات التي تشهدها بداية القرن.

وتتلخص هذه النظرية في تقدم الحركة الإسلامية لملء الفراغ الناشئ عن انهيار النظم والتعامل الدقيق والحاسم مع تلك الانهيارات سواء كان الانهيار سياسيا أم عسكريا أم اقتصاديا أم اجتماعيا، وذلك لبروز فرص وفراغات أثناء الانهيارات لم تكن لتظهر لولا الانهيار مما يرشح الحركات الإسلامية للعب دور مميز في تلك المرحلة.

وأما المواقع التي تم فيها تنفيذ هذه النظرية كليا أو جزئيا فهي الصومال والجزائر وكردستان العراق وإندونيسيا وغيرها حيث حرص الدعاة في كل تلك المناطق على قراءة مبكرة للأحداث مما سمح بالتعامل معها وفق التصورات التي تم التفكير فيها قبل ذلك بمدة مما سمح بالتعامل المباشر والميداني مع الأزمة وإما أن يكون الدعاة قد قرؤوا الأزمة عند وقوعها فكانت قراءتهم صحيحة ودقيقة فطفقوا يديرون الأزمة بتلك الرؤية الصحيحة والدقيقة.

وفيما يلي تقويم للأداء التطبيقي في ظل هذه النظرية:

1) تضارب الأداء بين المدارس الإسلامية تضاربا شديدا في فهم وإدارة الأزمات وذلك لانقطاع الصلات بين إخوان العقيدة وضعف الثقة والتنافس المذموم مما فاقم من أثر تلك الأزمات على المسلمين ومن يخضعون منهم مباشرة لها، ونفس الموقف تكرر في الجزائر حيث تضارب اتجاه الإخوان المسلمين مع الاتجاه السلفي في تقدير الموقف ورؤية الأزمة حيث قدر الإخوان المسلمون الموقف بقيادة الشيخ محفوظ النحناح- رحمه الله تعالى- بأن الأمر في الجزائر مقبل على أزمة تحتاج قدرا من التبصر والتأني بينما قدرت جبهة الإنقاذ الموقف على أنه فرصة ذهبية يمكن اهتبالها بالممارسة الديمقراطية.

2) تمكنت مدرسة الإخوان المسلمين في أكثر من بقعة في العالم من إدارة واستثمار الأزمات المستجدة إدارة طيبة وما ذلك إلا بتوفيق الله عز وجل ولتطبيق أسس إدارة الأزمات واستراتيجاتها بشكل صحيح. ومن ذلك نجاح حزب الاتحاد الإسلامي في كردستان العراق من استثمار أزمة الخليج الثانية عام 1990م، وكذا حصل في إندونيسيا عندما تمكنت بضع اتحادات من طلاب الجامعات أن يسهموا وبالتعاون مع الآخرين في تحريك الشعب الإندونيسي لإسقاط طاغيته الذي عمر طويلا سوهارتو.

3) يعتبر الوضع الدولي والوضع الإقليمي من أكبر المعوقات والمهددات لتطبيق نظرية إدارة الأزمات في التغيير أو في التحسين من الأوضاع القائمة وما لم تستصحب تلك الأوضاع في تراتيب الرؤية والمراحل.

4) تعد الفلسفة التي ينظر من خلالها القادة المعنيون بإدارة الأزمات من أكبر العوامل تأثيرا في نجاح وإخفاق التعامل مع الانهيارات وكلما اعتمد القادة على فلسفة استثمار الانهيارات سياسية كانت أو اقتصادية وحتى اجتماعية وليس على مجرد السعي لتبريد الأزمة وإنهائها وتم ربط ذلك برؤية بعيدة المدى كلما كانت الإنجازات أكبر وكلما تعب القادة من الانهيارات وسعوا للتخلص السريع منها كلما كانت الإنجازات بسيطة وهامشية بل إنه يمكن استثمار الانهيارات لوضع أسس دقيقة للمستقبل، فقد كان يسع مثلا حركة مجتمع السلم بقيادة الشيخ محفوظ النحناح في المرحلة التالية من الأزمة أن يختاروا بعد إقصاء الشيخ نحناح من رئاسيات 1999 مسارا جديدا للحركة من شأنه أن يساهم مساهمة كبيرة في إدارة الأزمة وإيصالها إلى نتائج أحسن نفعا للأمة وتمسكا بمن بقي من الجماهير متمسكا بمنطق التغيير بواسطة الانتخابات بدل الوصول إلى الاستقالة من الفعل السياسي والانتخابي وكذا كان نصيب الدعاة الذين اجتهدوا اجتهادا لم يصله أحد من الشعب الكويتي في أزمة الخليج 1990م ولما انتهى دورهم ألقي بهم على قارعة الطريق. والموقف أكثر ما يكون ماثلا وواضحا وضوح الشمس في المثال الذي يجري

هذه الأيام على أرض العراق بعد الاحتلال الأمريكي، حيث تسارع ألوان طيف الخارطة السياسية في العراق، ومنهم بعض الإسلاميين لمنح المحتل الأمريكي شهادة حسن سيرة وسلوك وشهادة اعتماد واعتراف بالاحتلال عبر التجاوب وإن كان بدرجات متفاوتة مع البرنامج الأمريكي لمحو آثار الاحتلال أو تجميل وجهه القبيح على أقل تقدير والحجة المعتمدة لديهم لكي لا يفوت القطار السياسي.

5) تعتبر الحساسية الفائقة لتوقع المستقبل القريب والبعيد من أهم مستلزمات العمل بنظرية إدارة الأزمات واستثمارها في إحداث التغيير في واقع المسلمين بل وفي أي واقع. وعليه فكلما ارتفعت قدرة الدعاة وحساسيتهم في هذا الجانب كلما أجادوا العمل بالنظرية، خاصة وأن مستقبل المسلمين مهدد وملغم مما يجعل الحاجة إلى نظرية إدارة الأزمات ماسة جدا. ولعل أحد المؤشرات في صدق هذا التوقع مجمل الأحداث التي مرت بالعالم خلال عقد واحد فقط وهو عقد التسعينيات من القرن المنصرم.

6) وأخيرا فإن نظرية إدارة الأزمات لا يمكن أن تعمل معزولة عن بقية نظريات التغيير فشوطها محدود ومضغوط بالمرحلة الشديدة المصاحبة للانهيارات فإذا تنفس الناس الصعداء كانت الحاجة ماسة إلى نظرية أخرى تتناسب وتجدد الأوضاع وتغيرها مما يقتضي حسن الإدارة والتنقل بين مختلف نظريات التغيير حسب الحاجة والرؤية البعيدة المدى، وهو ما سنشير إليه عند الحديث عن الرؤية المستقبلية للحركة الإسلامية في الجزائر.

النظرية الخامسة: الثورة الشعبية أو العصيان المدني الشامل

وهذه النظرية طبقت أو استثمرت في العالم الإسلامي خلال القرن في كل من إيران عند سقوط الشاه وفي السودان عند سقوط نميري. وفي إندونيسيا عند سقوط سوهارتو. وفي الصومال عند سقوط سياد بري. ويعتبر عامل

الحركة الإسلامية التغييري في كل حالات الثورة محدودا وإنما لعب الدعاة دور العامل المساعد وليس الدور الأساسي عدا ثورة الشيعة في إيران والتي أسهمت حركة الخميني مساهمة قوية ومباشرة في إحداث التحول وإسقاط الشاه.

وتحتاج هذه النظرية للنجاح إلى تظافر عوامل محددة منها:

1) أن يكون الشعب واقعا تحت ضغوط شديدة في النواحي السياسية والأمنية والاقتصادية وغيرها.

2) أن تستمر تلك الضغوط فترة زمنية طويلة.

3) أن تكون المكونات الاجتماعية للشعب الثائر بمستوى من التفاعل والشجاعة واللامبالاة بالعواقب وأن تسوده حالة نفسية من التوافق على معطيات محددة.

4) أن يقدم الشعب تضحيات جساما وذلك بالدفع بالأبناء إلى الأخطار وتحمل الأذى والسجون والهجرة والقتل.

5) أن تلعب القيادات الفكرية والسياسية دورها الفاعل والشامل باتجاه الثورة وتبقى مصرة على هذا الاتجاه.

6) أن تنتظم في الشعب مسارات حزبية واسعة وأن تصل إلى كل شرائح المجتمع خصوصا الشرائح الطلابية والعمالية.

7) أن يتوافر لهذه النظرية على أرض الواقع رموز دينية وسياسية وفكرية يمثل جهادها ونضالها أملا للخلاص.

8) أن يستثمر عامل ظرفي مساعد كانهيار اقتصادي شامل أو انكسار جزئي أو كلي في النظام من الداخل أو ظرف دولي.

9) أن تستخدم وسائل البث الفكري والإعلامي والدعاية بأقوى الأساليب وأنجعها تأثيرا.

ومن مهددات هذه النظرية ما يلي:

- سقوط الثورة في يد ديكتاتور آخر أو نظام قمعي جديد.
التدخلات الخارجية والتأثيرات السلبية إما بالمال أو العملاء أو التدخل العسكري.
اختلاف رموز الثورة وتنافسهم الشديد مما يرشح النتائج للوقوع في أيدي من ليس لهم علاقة بها.

- حدوث انهيار في برنامج الثورة الأساسي وتحولها إلى حرب أهلية.
تغلب الأطروحات الوطنية على الأطروحات الإسلامية.

- ضعف البرامج والاستراتيجية المعتمدة لدى قيادات العمل الإسلامي في إدارة الثورة وتوصيلها إلى بر الأمان.

- سيطرة روح الانتقام فيسود التخريب والقتل والنهب.

وبعد هذا الاستعراض لنظريات التغيير التي طبقت في بلاد المسلمين من قبل الحركات الإسلامية وما ترتب عليها من دفع وتحقيق واقع جديد للأمة المسلمة من جهة وما ترتب عليها من جمود وإشكاليات ميدانية يحين موعد وزمن طرح السؤال الكبير: هل بقي في قوس تلك النظريات منزع ومجال للعمل بها وتشغيلها من جديد في بلاد المسلمين أم أنها قد استنفذت أغراضها ولم يعد بالإمكان استخدام شيء منها نتيجة لتعقد الأوضاع أكثر من ذي قبل؟ وهو ما سنبحثه في الحلقة القادمة إن شاء الله.

من أجل الاستثمار في النقد الذاتي قصد صياغة توليفة المستقبل

بعد استعراض النظريات التي طبقها الإسلاميون في الواقع من أجل تحقيق غايات المشروع الإسلامي، ومعرفة مدى تجسيد المضامين والإشكاليات التي حالت دون تجسيدها، وتحديد مسؤولية الحركة الإسلامية على نواحي القصور بالإضافة إلى الظروف التي أحاطت بالتجربة سواء تلك المتعلقة بطبيعة الأرضية التي تطبق فيها النظرية أم بطبيعة النظام السياسي الذي واجهته الحركة الإسلامية، صار من الواجب معرفة الإنجازات التي تحققت في الميدان حتى يتم استثمارها والبناء عليها في المستقبل، ومعرفة السلبيات حتى يمكن تلافيها بعد التقييم والتقويم.

وعملية حصر الإنجازات ونواحي القصور في تجربة كل الجماعات الإسلامية ليست بالأمر الهين ولا اليسير على اعتبار معطى السرية الذي تتميز به أغلب الحركات الإسلامية، وحتى لا نسقط في مطبات الذاتية والرؤية الانتقائية والنقد من خارج التنظيم فإننا سنعتمد على بعض التصريحات والكتابات والانتقادات التي وجهت إلى أغلب الجماعات الإسلامية من داخلها وخارجها وصياغة توليفة متوازنة من الإيجابيات والسلبيات، التي تصلح في الأخير لتجميع مفردات رؤية جديدة للحركة الإسلامية بعيدا عن منطق الدعاية والإشهار لهذه الجماعة أو تلك.

وبعد أن ننجز هذا التقييم سنسقط كل ذلك على أداءات الجماعات الإسلامية في الجزائر للتمثيل والتوضيح.

ونقرر بداية أن لكل جماعة إنجازها وتفردها في خدمة المشروع الإسلامي من زاوية أو زوايا محددة لكن يجب إثبات خطإ الظن الذي وقع فيه أكثر العاملين للإسلام في ظل هذه الجماعات بأن الاجتهاد والتطبيق الذي هم

عليه معصوم من الأخطاء والقصور، وفيما يلي جملة من الانتقادات البانية لرؤية جديدة في تعامل الحركة الإسلامية مع المستجدات.

الإخوان المسلمون: الإنجازات والحاجة إلى التجديد والتطوير

- **تحقق متطلبات التجديد:**

كاد علماء المسلمين المعاصرين وقادة الجماعات الإسلامية أن يجمعوا على أن الاجتهاد الذي طرحه الإمام حسن البنا وسعى لتطبيقه قد بلغ ذروة من متانة العلم وجزالة الرأي واستيعاب الواقع لم يبلغها أي طرح آخر معاصر فقد أجاب فيه- رحمه الله تعالى- على أهم التحديات في تاريخ الأمة حيث طرح اجتهادا متكاملا مستوفيا لمفردات الإسلام وحدد مسارا مفصلا لمشروعه وفق مراحل متدرجة وقد تناول في مشروعه كل شؤون الحياة الأساسية في ظل الإسلام سواء كان الشأن الدعوي أم الشان السياسي أم الشأن الاجتماعي أم الشأن الاقتصادي أم الشأن العالمي وغيره من الشؤون.

1) وقد تحققت متطلبات التجديد في اجتهاد الإمام البنا بالمرتكزات التالية : استكمال واستحضار أركان الإسلام ومتطلباته الأساسية في الاجتهاد وعدم تجاوز أي ركن منها.

2) تحديد سقف المشروع بالخلافة الإسلامية التي أعطت للمشروع فضاء واسعا من حيث الزمان والمكان.

3) تأسيس الاجتهاد على علاج دقيق ومباشر للمستجدات الكبرى في واقع الأمة المسلمة وليس مجرد جمع لمقولات سابقة لمجتهدين عالجوا وضعا محددا في التاريخ الإسلامي.

4) النجاح في تطبيق أغلب مقولات ومفردات منهج الاجتهاد من إعداد الجيل ومن بناء المؤسسات ومن الاهتمام بقضايا المسلمين ومن المشاركة

الجهادية الدقيقة في فلسطين ومن نزع فتيل المواجهة في المجتمعات المسلمة بقبول الأوضاع السياسية والدعوة للتغيير تحت مظلة القانون والنظام. توريث الدعوة للأمناء الذين حافظوا على مسيرة الدعوة ورعاية الاجتهاد وتحملوا العنت في سبيل الله.

تعدد التطبيقات والتجارب

فقد تعددت التطبيقات والتجارب في جماعة الإخوان المسلمين جغرافيا وفقهيا مما فتح المجال لإضافات مباركة من التطبيق والتجارب الثرية التي أغنت المرحلة المعاصرة من تاريخ الأمة والتي سمحت بدورها بالتطوير والإضافة في كل الاتجاهات، وهناك الإضافات في مجال تطوير الرؤية السياسية والممارسة السياسية والتعامل مع الاتجاهات السياسية، وتحملت دعوة الإخوان المسلمين في مواجهة تلك الاتجاهات الدور الأكبر حيث راوحت الممارسة النظرية والعملية لدى هذه الجماعة بين الحكمة والدهاء وبين المواجهة والمصابرة.

الاجتهاد الوافر والشامل

فقد تمثل في اجتهاد الإخوان المسلمين النظام المتكامل والقابل للتطبيق في كل الاتجاهات وتحت أقسى الظروف مما رشح دعوة الإخوان المسلمين للاستمرار والتعامل مع كل البيئات والتغلب على العقبات. فهناك الوجود المبكر للإخوان المسلمين في أوروبا وأمريكا والذي سمح بوضع استراتيجية رعاية الجاليات المسلمة في القارتين وهناك إدارة الصراع مع أعتى النظم العلمانية التي عرفها قلب العالم الإسلامي.

تجديد الممارسات الجهادية

لعل من أهم ما يتيحه التوفيق وهو إعلان الجهاد المعاصر في فلسطين على يد الإخوان المسلمين ممثلا في حركة حماس أن يتمحور المشروع الإسلامي المعاصر على هذه النقلة التي يمكن أن تجمع عليها الأمة والجماعات الإسلامية بغض النظر عن اختلاف الاجتهادات والرؤى.

الإضافات الاجتهادية والعلمية:

وقد تم ذلك بالإضافات العلمية المباركة في مجال الفقه والتطبيق في عدة ميادين فهناك فقه الزكاة المستجد للشيخ يوسف القرضاوي والذي له فضل السبق فيه. وهناك الفقه المقارن الميسر الذي قدمه للأمة سيد سابق- رحمه الله-. وهناك التطبيقات الاقتصادية التي قدمها كل من المرحوم الدكتور عيسى عبده إبراهيم والمرحوم الدكتور محمود أبوالسعود والتي تأسست على ضوئها البنوك الإسلامية. وهناك التطوير في مناهج التربية والتعليم الذي قاده الدكتور إسحاق الفرحان. وهناك الفقه السياسي التطبيقي والذي شاركت فيه كوكبة وشريحة كبيرة من الكويت إلى لبنان إلى السودان إلى الجزائر إلى أوروبا وأمريكا من طاقات وعناصر الإخوان المسلمين، وغير ذلك كثير لا يتسع المجال لذكره.

الدعوة والتربية في مجال الشباب والطلاب والنساء

وذلك من خلال التوظيف الفعال لطاقات الأمة في الدعوة خاصة في مجال الشباب والنساء والطلاب واستثمار ذلك التوظيف في مواجهة تغلغل الفساد والفكر المعادي للإسلام بكل ألوانه.

العمل على المدى البعيد

فقد استخدم الإخوان المسلمون طول النفس والصبر كاستراتيجية أساسية للوصول إلى تحول حقيقي في الأمة دون التفريط في الفرص التي تأتي والتحولات التي تطرأ في المجال السياسي والاجتماعي وقد ساعدت تلك الاستراتيجية على تجذر الدعوة وتجنيبها المخاطر الاستئصالية.

عالمية الدعوة

فقد نجح الإخوان المسلمون في تحويل الحلم بعالمية الدعوة إلى مقدمات مباركة تسمح بالبناء عليها وذلك من خلال الأداء العلمي والعملي فمن الناحية العلمية أثرت كتب الإخوان في المكتبة الإسلامية المعاصرة ومهدت الطريق لتواصل عالمي بين علماء الأمة ومثقفيها. ومن الناحية العملية فقد سرت دعوة الإخوان في كل العالم وتموضعت في أغلب الشعوب الإسلامية وتجاوزتها إلى مواقع أخرى في العالم وتنوعت المؤسسات الدعوية التي تقوم بأدوار عالمية.

الأداء المؤسسي الدعوي

نجح الإخوان المسلمون في إرساء أكثر القيم تأثيرا في الأداء المؤسسي الحزبي ومن ذلك التوالد القيادي والتداول للإمارة والشورى الملزمة والتخطيط الاستراتيجي والتخطيط المرحلي وإقرار السياسات العامة والمتابعة والتقويم والهيكلية المناسبة لكل بيئة والأداء التخصصي والتدريب إلى غير ذلك من جوانب الأداء المؤسسي.

السلبيات في تطبيقات الإخوان المسلمين:

الجمود القطري

فقد تبين في العقدين الأخيرين وقوع دعوة الإخوان المسلمين في أسر النظرة القطرية والمصلحة القطرية التي باتت تتقدم على المصلحة الدعوية العالمية وقد أثر ذلك سلبا على الأداء الاجتهادي النظري كما أثر بطبيعة الحال على الأداء العملي التطبيقي، وعليه فإن من نتائج هذا القصور أن ضاق واقع الإخوان عن سعة النظرية والاجتهاد الذي ينتمون إليه والتاريخ الذي تقلبوا فيه كما زهد أكثر القادة في خدمة النظرية العالمية وانعكس ذلك على تقييد مصلحة المشروع الإسلامي بمصلحة كل قطر وعليه فقد أصبحت المرجعية القطرية حاكمة لأي تطور في المشروع الإسلامي وتم تحجيم المرجعية العالمية. بينما العدو يتحرك من منطلق عالمي وبنظرية استراتيجية موحدة فهو يضرب في أفغانستان وفي العراق وفي الفلبين بمنطق واستراتيجية واحدة.

حبس المشروع الإسلامي في الوضع القطري:

اعتبار الوضع السياسي في كل قطر هو المرجع الأول والأساسي لحركة الدعوة وانغلاق تطور المشروع الإسلامي بناء على العلاقة مع النظم الحاكمة فيها وانتظار الفتح الذي طال انتظاره بينما الأمور تمضي نحو انغلاق طوال العقدين الماضيين. ومما زاد من انسداد هذه العلاقة هو فقدان النظم الحاكمة في العالم العربي والإسلامي لكل هوامش استقلالها الشكلية السابقة خاصة مع تطور الإمبراطورية الأمريكية ورغبتها في إدارة العالم الإسلامي بيديها مباشرة.

الجمود المؤسسي:

فقد غلب الأداء الجماعي على الأداء الحركي حيث بالغ الإخوان في استصحاب أدوات الأداء المؤسسي وقيدوا أنفسهم بذلك فأصبح القرار

العلوي مرتهنا بدائرة كبيرة ومعقدة من النظم والإجراءات لا تتناسب ومتطلبات الأداء الحركي وضرورة التجاوب مع المستجدات وأصبح القرار القيادي خاضعا لرؤية استراتيجية لا تنتهي كما لا يمكنه الاستجابة للأداء التكتيكي القصير المدى، وأصبح أكثر القادة مجرد منسقين للأعمال الإدارية العليا لا متخذي قرارات. كما يمكن تسمية هذه الحالة بأنها نوع من الإسراف في استخدام إلزامية الشورى وضعف الاستفادة من الشورى المعلمة.

سلبيات الأداء الشمولي واشكالية السياسي والدعوي

وهو أن يخضع كل شيء في العمل الإسلامي للتخطيط من الألف إلى الياء وأن يخضع كل الأفراد لتوجيه مركزي وأن يتعلق الأداء بفئة محدودة من القيادات حيث لا يكون للزمن اعتباره ولا للوقائع المتحققة في الميدان إلى غير ذلك من سمات الأداء الشمولي الذي أسقط أقوى الإمبراطوريات في التاريخ فتمتنع حينئذ المبادرات الفردية ويتراجع الإبداع ويتكل الناس على ميكانيكية الأداء الشمولي أو الجماعي وحده.

الانتظار القاتل

غلبة سياسة إيثار السلامة والهدوء الكامل الوافر على أكثر مواقع الإخوان والحرص الشديد على تقديم القادة الذين يطبقون هذه السياسة بحيث لا يفعلون أكثر من تسيير الأمور الإدارية ولا تكون لهم علاقة بصناعة المواقف والأحداث وترى أغلب القادة ينتخبون دون أن يسألوا عن برامجهم ولا عن رؤاهم ويكفي الشرط الزمني في انتمائهم إلى الدعوة، وفي ظل هذه السياسة يصعب تشكل الاتجاهات والمبادرات وبالتالي اتخاذ القرارات الحاسمة.

الانغلاق المدرسي

ويتضح ذلك من خلال الزهد والتحسس في التعامل مع الحركات الإسلامية الأخرى وانتظار التغيير في الأمة من داخل مدرسة الإخوان فقط بغض النظر عن مستوى التحولات النظرية والعملية في الأمة.

تذبذب عملية إعداد الجيل

الانصراف عن الاهتمام بالجيل الجديد بما يتناسب ومتطلبات الإعداد العلمي الشرعي والإعداد التربوي الجهادي خاصة في بعض المناطق التي انشغل أهلها بالترف ومظاهر الحياة كدول الخليج وأوروبا وأمريكا.

جماعة الدعوة والتبليغ: استقطاب بدون استيعاب

إيجابيات الجماعة وإنجازاتها

- النجاح في توجيه الاهتمام بالشرائح العامة من المسلمين والذين كانوا مسرحا للتأثر بمادية العصر وفساده الخلقي، والعمل على إنقاذهم مما وقعوا فيه من بلاء وبعد عن الدين.
- النجاح الملموس الذي حققه منهج الجماعة في تحول حياة الملتحقين الجدد بالجماعة من التفلت التام إلى الالتزام الدقيق بمفردات المنهج العبادي والخلقي للإسلام.
- النجاح في التعرض بالدعوة لأصحاب البلاء من المسلمين والواقعين في المخالفات وانتشالهم من ذلك البلاء.
- النجاح في التخصص الدعوي وتحديد ميدان الوعظ والتزكية كميدان وحيد للعمل ومنع التأثيرات الأخرى أن تصل إلى هذا الميدان وتحول دون استكمال عمله كالتأثيرات السياسية وغيرها.

- عالمية مدرسة التبليغ وسقوط كل إشارات الانتماءات الأخرى وانتصاب الأخوة الإسلامية كمؤشر وحيد على الانتماء.

السلبيات في تطبيقات جماعة الدعوة والتبليغ:

- الانغلاق الشديد في المنهج الاجتهادي للجماعة وعدم القدرة على رؤية غيره من المناهج ولو في أبسط المستويات وتقديم اجتهاد الجماعة على أنه حل نهائي وشامل لأمراض الأمة ومرحلتها بينما العوار واضح في هذا المنهج واقتصاره على جزئيات من الدين العظيم.

- تحييد جماهير الأمة الملتحقة بهذه الجماعة ونزع كل مقومات المقاومة فيها عدا المقاومة السلبية على طريقة غاندي بحيث يصعب بل يكاد يستحيل التحاق جماهير جماعة التبليغ بأي برنامج مشترك أو تحرك للأمة باتجاه التغيير أو الجهاد إلا أن يشاء الله.

- انغلاق الجماعة إلى الدرجة التي لا تجد من تحاوره فيها من القيادات فقد اختفت الشخوص القيادية تماما لصالح المنهج ولا يوجد من يمكنه الإضافة إلى المنهج فضلا عن التغيير.

الجماعات الصوفية: الروحانية في الإسلام لا تقتضي الارتهان الإيجابيات والإنجازات في تاريخ الجماعات الصوفية.

إبرازهم للجانب الروحي من الإسلام وتزكية النفس وهو ما يحتاجه العصر المادي كثيرا.

قيامهم على مساحات كبيرة من جماهير الأمة في العالم وحفظهم للأداء التعبدي في أوساط الجماهير المسلمة كما هو الحال في جنوب شرق آسيا وآسيا الوسطى وإفريقيا وغيرها.

إبداع بعض المتصوفة المعاصرين في الدعوة الإسلامية خاصة بين أمم النصارى في أوروبا وأمريكا الجنوبية.

تجاوبهم مع متطلبات الجهاد في بعض المواقع من العالم الإسلامي كما حصل منهم في البوسنة وطاجكستان والشيشان.

السلبيات في تطبيقات الجماعات الصوفية:

- إصرار أكثر الجماعات الصوفية على التقليد الكامل لموروثات الأداء المذهبي والطرقي وتحسسهم من أي اتجاه بمراجعة ذلك التقليد واعتباره خروجا عن الدين.

- الشتات والتوزع على طرق كثيرة وجماعات واسعة مما يصعب من إمكانية مخاطبتهم كتجمع واحد.

- تركهم وهجرهم لقضايا المسلمين باعتبار ذلك سياسة وأن الحكمة تقتضي البعد عن هذه المواطن.

- المبالغة في الالتزام بالمظاهر والشكليات التي لا تعبر عن جوهر تداخل المرجعيات النصية عندهم بين ما هو معتمد عند أهل السنة والجماعة وما هو غير معتمد مما يفتح الباب عندهم لاختراق خطير من جهة الفكر والفلسفة الواردة من أمم الأرض أو من تاريخ المسلمين البدعي. استخدامهم من قبل النظم السياسية كمظاهر دينية لتكريس الهيمنة على المسلمين.

الجماعات السلفية: التركيز على المظهر والتفريط في الجوهر.

الإيجابيات والإنجازات في تاريخ الجماعات السلفية:

- النجاح في لفت نظر الأمة إلى سوء ما آلت إليه الأمور من وقوع كثير من أبناء الأمة في مظاهر الشرك والبدع في مجال القبور والنذور واللجوء إلى السحرة والمشعوذين وتصديق الخرافات وغيرها.

- التخفيف من حدة التقليد المذهبي الذي ساد في الأمة في القرون الأخيرة والدعوة إلى الأصول التي كان عليها سلف هذه الأمة والتخفيف من عنت الإضافات والانغلاق.

- المساهمة في نشر كتب السلف والعلم الشرعي ودعوة الأجيال الجديدة للاقتراب منها واستيعابها.

- الحد من ظاهرة المناهج العقلية والفلسفية البحتة والدعوة للعودة إلى نصوص الكتاب والسنة والفهم الدقيق لهما من خلال فهم القرون الأولى.

السلبيات في تطبيقات الجماعات السلفية

- المبالغة الشديدة في إحياء المعارك الكلامية للقرون الماضية في مسائل العقيدة والتي اندثرت اندثارا كبيرا والانشغال بتلك المعارك عن التحديات الواقعية التي يواجهها المسلمون.

- المبالغة في اعتبار الطرح السلفي المعاصر أولى بالاتباع من كل المناهج الأخرى المعاصرة وتنزيل هذا المنهج منزلة الدين ذاته بينما هو اجتهاد فإذا صح في الجانب العقدي فلا يعني أنه يصح في كل الجوانب الأخرى. قياس أحوال الأمة المعاصرة على أحوال مضت والغفلة عن كل المستجدات الكبرى في واقع الأمة.

- التشدد في الفروع والخلافيات ومحاكمة الناس إليها ومقاطعة كل اجتهاد خالف اجتهاد بعض أعلام السلفية المعاصرة.

- الاستعداد الوافر لخدمة الأنظمة السياسية والقول بشرعيتها ووجوب طاعتها بغض النظر عن مسائل الولاء والبراء التي هي من لب العقيدة الإسلامية.

احتكار التوحيد والعقيدة وفتنة المسلمين إما باتباع كافة مفردات الطرح السلفي المعاصر وإلا حرموا من وصف التوحيد والعقيدة الصحيحة وفي هذا تضييق لواسع.

جماعات الجهاد: المقاومة نعم والإرهاب لا

الإيجابيات والإنجازات في تاريخ جماعات الجهاد:

- النجاح في إبقاء استراتيجية عدم تخلي المسلمين عن الشوكة والتي لا يعمل المشروع الإسلامي إلا بوجودها.

- النجاح في رفع الأداء الإسلامي وبقائه مقتربا من ذروة سنامه وهو الجهاد حتى لا يقبع الدعاة في الوضع السلمي والمدني البحث على الدوام.

النجاح في تجاوز الأوضاع السيئة، سياسية كانت أم أمنية، في واقع الأمة وعدم الخضوع لها.

السلبيات في تطبيقات جماعات الجهاد:

- تبني بعض جماعات الجهاد منهجا متشددا تجاه بقية الاجتهادات الإسلامية والذي لا يرى خيرا فيها مما أثر في طبيعة العلاقة بين جماعات الجهاد وبقية الجماعات.

- اعتبار بعض جماعات الجهاد أنفسهم مرجعية شاملة ونهائية لكل أوضاع المسلمين والحكم عليها مما يدفع باتجاه إصدار الأحكام المتعجلة وغير المستوفية للشروط العلمية.

- إعطاء بعض جماعات الجهاد أنفسهم حق إهدار دماء المسلمين في سبيل تنفيذ رؤاهم واجتهادهم مما يدخل الأداء الإسلامي في أسوإ وأشد صوره سوداوية ويسد الباب أمام أية تطورات إيجابية متى وصل الأمر إلى استحلال الدماء بلا حق.

- العمل المنفرد والذي لا يتكامل مع بقية الاجتهادات الإسلامية. خطورة تسلل المنهج التكفيري لبعض جماعات الجهاد نتيجة للضغط الشديد عليهم ونتيجة لتسلل بعض الاجتهادات التي لا تتوافق مع ما عليه أهل السنة.

هذه الانتقادات الموجهة إلى أهم الجماعات والتجارب الإسلامية التي انعكست بشكل أو بآخر في كل أصقاع العالم، ولا سيما في شرق آسيا، ماليزيا، وأندونيسيا، سنستفرغ الجهد في إسقاطها على النموذج الجزائري للحركة الإسلامية، بغرض توجيه الأصابع إلى مكامن الخطإ والصواب واقتراح توليفة تجديدية لاستراتيجية الحركة الإسلامية في المستقبل، ونحن نعيش تحت تأثير وإرهاصات قرن التجديد، هذه التأثيرات التي جعلت أجيال الحركة الإسلامية التي عاصرت تنفيذ نظريات التغيير التي تحدثنا عنها يعيشون اليوم حيرة كبيرة ويطرحون أكثر من سؤال؟

دروس الماضي، هل تصيغ رؤية المستقبل؟

بعد التعرض لتقييم أداء أغلب الجماعات الإسلامية الناشطة على الساحة الإسلامية، تجدر الإشارة إلى أن هذه الانتقادات والتقاييم، لم تكن ذاتية أو ادعاء للمعرفة بأغوار الجماعات الإسلامية بقدر ما هي تجميع لأغلب ما كتب عن هذا الموضوع من داخل وخارج الجماعات الإسلامية. وهو أمر تقتضيه الرغبة في تقديم الجماعات الإسلامية كما هي، مما يسهل عملية البحث عن توليفة المستقبل، وتركيز شعاع الجماعات الإسلامية من أجل المساهمة في عملية التجديد القادمة لا محالة من منظور الحديث الشريف الذي يحدّث فيه الرسول الكريم- صلى الله عليه وسلم- أن الله يبعث على رأس كل مائة سنة من يجدد للأمة أمر دينها. ودعوة الجماعات الإسلامية إلى الخروج من دائرة القداسة والتبجيل للزعامات إلى دائرة البحث في المشترك وما ينفع الأمة الحائرة بين ضغوط العولمة، وإكراهات الوضع السياسي في أقطارها.

وقبل إسقاط نظريات التغيير على التجربة الجزائرية، نستعرض مجمل الإنجازات والمعوقات الكلية التي رافقت مسيرة الجماعات الإسلامية المعاصرة حيث اتضح بأن اختلاف الجماعات الإسلامية لم يكن كله بلاء وفتنة فقد كان في بعض جوانبه اختلاف رحمة. وكان اختلاف تنوع لا اختلاف تضاد. ذلك أن الاختلاف أتاح مضي كل جماعة لتحقيق اجتهادها في ساحات المسلمين وباستخدام أساليبها الخاصة مما نوع الأداء في الأمة وقد كانت الأمة ولا تزال بحاجة إليهم جميعا وإلى جهودهم بدليل أنه لو قامت كل جماعة من تلك الجماعات بمضاعفة جهودها مرات ومرات فلا تزال ساحات الأمة بحاجة إليها، وكما كان في الأمة الإمام عبدالله بن المبارك العالم

المجاهد فقد كان فيها الإمام الفضيل بن عياض العالم الزاهد العابد. واتضح بأنه لا تغني جهود جماعة عن جماعة ذلك أن توجه الاجتهاد في كل جماعة نحو مسألة أو مسائل محددة جعلها تتقن أداءها وتتخصص فيه تخصصا يصعب على البقية أن يؤدوه بنفس المستوى.

واتضح بأن انصراف كل جماعة نحو اجتهادها قد أهلها لتنبيه بقية الجماعات بل والأمة إلى حاجتها لهذا النوع من الاجتهاد والعمل. واتضح بأن انتشار الجماعات الإسلامية على مستوى الأمة قد أوجد أجواء موحدة في الاجتهاد والتطبيق الإسلامي وهي درجة من النهضة محمودة. واتضح بأن بعض الجماعات تمكنت من إحداث نقلة مباركة في التنسيق والتواصل كان من أهمها العلاقات التي تطورت بين الإخوان المسلمين والجماعة الإسلامية في باكستان وحزب الرفاه في تركيا وباقي التجارب الإسلامية في المشرق والمغرب والعالم أجمع.

واتضح بأن أداء الجماعات الإسلامية قد أوجد بنية تحتية مباركة من الأجيال الملتزمة والمؤسسات العاملة والتجارب الثرية، وهو ما يمكن أن يستثمر لاستكمال المسيرة الإسلامية بشرط إدخال تعديلات هامة في تلك البنية ومنها تخفيف الألوان الفاقعة لكل جماعة وتخفيف حظوظ النفس لدى القيادات وغير ذلك من المتطلبات.

واتضح بأن الجماعات الإسلامية لا تزال تمتنع امتناعا يكاد يكون كليا عن التقارب والتعاون والتلاحم.

واتضح بأنه لا يمكن لأي جماعة أن تنفرد بصناعة واقع ومستقبل الأمة لوحدها مهما بلغت إمكانات وقدرات تلك الجماعة ودليل ذلك الواقع المشاهد ومستوى العجز الذي آلت إليه أمور الجماعات الإسلامية وهي متفرقة.

واتضح بأن أكثر الجماعات قد تعارضت وتقاطعت أدوارها بينها في أحيان كثيرة دون أدنى مستوى من الاعتراف بعضها ببعض أو السعي إلى التنسيق والتكامل بينها على أقل تقدير..

واتضح بأن النقد الموجه من فريق إلى آخر يمكن أن يتكرر عند المتقدين. واتضح بأن كل جماعة تتخذ من اجتهادها مرجعية كاملة ونهائية للحكم على بقية الجماعات وتنزل اجتهادها منزلة الدين ذاته مما منع من أدنى مستويات التفاهم والتنسيق حتى أعطت كل جماعة لنفسها الحق بالحكم على كل ما هنالك من أحوال وأوضاع في الأمة وذلك وفق اجتهادها ومقولات مؤسسها أو مجموع مؤسسيها.

وقد حرصت أغلب الجماعات على تلقين القادمين الجدد إليها فنون الخصام والجدال وإظهار نقائص وعيوب الآخرين من أول يوم لهم فيها فتنغلق الآفاق على هؤلاء الملتحقين فلا يسعهم إلا أن يتحركوا وفق ما تم تلقينهم إياه فمتى تحصل المؤاخاة بين المسلمين إذا كانت هذه حالهم؟ واتضح أن من أهم التطورات السلبية في فقه الجماعات الإسلامية هو نمو القول وتكاثره بالفهم الخاص للإسلام عند كل جماعة وامتناع هذا الفهم على الآخرين مما يكرس الانغلاق ويضعف التواصل والاصطفاف وراء المشروع الإسلامي ومتطلباته الكبرى.

اتضح بأن طول الأداء المنغلق لكل جماعة قد أورثها منظومة من القيم الداخلية المعطِّلة (بكسر الطاء) والتي باتت تشكل بيئة طاردة للقيم الإيجابية كالتعاون والرغبة في التطوير والتحسين ومن تلك القيم المعطلة قيمة الانغلاق وقيمة الجمود.

واتضح بأن الأداء المنغلق لكل جماعة قد جعل بعض تلك الجماعات تنفرد بمعالجة أخطر شؤون الأمة دون استصحاب الآخرين سواء كانت تلك القرارات في المجال السياسي أم الجهادي أم الدعوي.

واتضح بأن الأداء المنغلق للمدارس الإسلامية المعاصرة قد جعل الأعداء يتخذون قرارات ضربها دون أن يوحد الضرب فيما بينها فقد ضُرب الإخوان في مصر وغيرها وبقي الآخرون يتفرجون وضُرب الجهاديون في مصر وبقي الآخرون ينظرون وضُرب السلفيون في الجزائر وبقي الآخرون ينظرون وضُرب السروريون في السعودية وبقي الآخرون ينظرون وهكذا.

واتضح بأن الجماعات غالبا ما تهمل تتبع منظومة القيم الإسلامية المتكاملة عند إعداد أتباعها فخرج نتيجة ذلك الجيل الإسلامي المعاصر وقد تضخمت فيه بعض المعاني واضمحلت فيه بعض المعاني الأخرى فترى بعض الخاشعين في الصلاة أو بعضا من طلبة العلم الشرعي يظهرون دهشة كبرى للأداء الجهادي ويستغربون من أهله وترى الكثير من الملتزمين يعيبون على إخوانهم الاستقلال والجرأة في نقد الأداء الإسلامي ويعتبرونه شقاقا وخروجا.

واتضح بأن غالب الجماعات الإسلامية تهتم بكسب الأفراد إلى صفوفها فإذا تمت عملية الكسب والولاء تُـركَ هؤلاء من زيادة العلم وزيادة العبادة وزيادة المهارات فتتم عملية إدارتهم بالعاطفة وحدها مما يهدد بالانجرار إلى المواقف الكبرى دون تأمل وتبصر.

واتضح بأن شدة الضغوط السياسية والأمنية التي مورست ضد الحركات الإسلامية خلال عقد التسعينيات من القرن المنصرم قد أدت إلى نتائج سلبية كثيرة في أوساط الحركات الإسلامية ومنها تبرؤ بعضها من بعض رغبة في السلامة ومنها سلوك البعض مسلك التمويه الشديد على المسار الإسلامي

حتى اختلطت الأمور على المسلمين فلم يعودوا يتبينون حقيقة المواقف ومدى قربها من الإسلام.

واتضح بأن أكثر ما أضر بمسيرة الجماعات الإسلامية المعاصرة هو وقوعها في أسر الانتقائية الفقهية والانتقائية التاريخية والانتقائية الجغرافية والتي باتت تشكل مقولات قيادات كل دعوة وجماعة مما ضيق واسعا ومنع تفاهم وتواصل تلك الجماعات..

واتضح بأنه رغم أن أغلب الجماعات الإسلامية أصبحت عابرة للقارات وتشكل أحد عناصر العولمة في عالم اليوم لكنها وقعت أسيرة للحدود السياسية القاصرة وللحدود العصبية القومية ولم تتمكن بعد من بناء الجسور التي تتمكن الأمة المسلمة من العبور عليها إلى واقع أفضل وتكامل في أدائها.

واتضح بأن تفرق الجماعات الإسلامية قد مكن الحكومات من استخدامها بأشكال شتى فقد لعبت تلك الحكومات على تناقضات الجماعات الإسلامية وتمكنت من توظيف عداء بعضها لبعض فقربت هذا وأبعدت ذاك واتخذت من شرعية الجماعات شرعية لها وهكذا.

واتضح بأن أشد ما يعطل تكامل أداء الجماعات الإسلامية اختلافها على نقاط رئيسة تتمحور حول التالي:

- تفسير الوضع السياسي في الأمة وما يستتبعه من انعكاسات كالموقف من حكام المسلمين.

- تفسير الوضع السياسي العالمي وتعامل المسلمين معه.

- مسألة تحديد المنهج الأساسي المتبع في عملية التعامل مع الأوضاع السياسية بين المسلمين أو مع أعدائهم.

- التقييم الكلي لمنهج كل جماعة إسلامية وأسس التعامل فيما بينها.
طبيعة علاقة الحركات الإسلامية بالأنظمة وتشابك هذه العلاقة عبر التاريخ.
- طبيعة علاقة الحركة الإسلامية مع بعضها البعض واختلاف تجارب الجماعة الواحدة عبر الأقطار.

هي إذن النقاط الرئيسة التي باتت تعطل المسيرة المشتركة للحركة الاسمية في المستقبل. وإذا استقامت قراءة الوضع السياسي وتقدير التقدير الموضوعي وتحدد منهج التقييم، وتقاربت التجارب عبر الأقطار وتكاملت لا شك أن توليفة المستقبل ستكون جاهزة وتستبشر بها الأمة الإسلامية جمعاء.

حقائق لم تنشر عن المؤتمر الرابع لحركة مجتمع السلم

سنوات خلت والإعلام يتناول المؤتمر الرابع لحركة مجتمع السلم (حمس) بشيء من التجاذب، وأحيانا يصف ما حدث من تنافس بالصراع على القيادة، ويحاول أن يعطي الانطباع للرأي العام أن حركة مجتمع السلم على وشك السقوط والانشطار، وهو من خلال هذا المنطق الإعلامي في تناول الحدث الوطني الحزبي الوحيد الذي استقطب القراء والخبراء والشعب، ووضع مناضلي ومحبي حركة مجتمع السلم في قلق متواصل على مستقبل حركة تعد خط الدفاع الأخير في تيار الإسلاميين في الجزائر بعد انقسام الجميع إلى أشطار متعددة ومختلفة, وذهبت ريحها في الساحة السياسية الانتخابية الجزائرية.

لكن هذا الإعلام الذي تحدث عن مؤتمر الحركة بهذا المنطق التزم الصمت المطبق على تثمين التفاعل الديمقراطي النادر في الساحة السياسية الجزائرية والعربية وحتى الإسلامية، وراح ينشر نتائج المؤتمر الرابع ببرودة ولامبالاة، وهو ما يخل بالروح المهنية والاحترافية المطلوبة من الإعلام خصوصا الجزائري حيال مثل هذه القضايا المهمة التي تحدث كتطور في الساحة السياسية والإعلامية الجزائرية على اعتبار القيم السياسية التي يجب على الإعلام ترسيخها في المجتمع مهما كان الفاعل، سواء كان إسلامياً أم وطنيا أم علمانيا.

ولذلك نريد أن نفرد في هذا المقال مساحة لحقائق لم تنشر عن فعاليات مؤتمر "حمس"، على اعتبار أن هذه التقارير تشكل مادة أساسية لصياغة مدارس سياسية ديمقراطية شورية ينبغي على الجميع الاستفادة منها ولا سيما الحركات الإسلامية.

الحقيقة الأولى لم يكن التنافس على منصب رئاسة الحركة مجرد مناورة ديمقراطية اختير لها شخصان، الأول هو الشيخ أبو جرة سلطاني، والثاني هو الأستاذ عبد المجيد مناصرة، بل كان التنافس حقيقيا، حيث شملت الحملة الانتخابية كل ولايات الوطن، وبلغ التنافس حد توقيف المؤتمر أربعة أيام ومحاولة تأجيل الجلسة الافتتاحية، وأصدر المرشحون كتبا ومطويات تعريفية، وكان لكل واحد منهم فريق عمل يدير العملية ويخطط لفوز مرشحه، وحدث لأول مرة أن قاد المرشحون حملة انتخابية داخل القاعة بالدوران حولها، في محاولة لجذب انتباه المؤتمرين الذين كانوا ينظرون إلى مثل هذه الدورات بشكل طبيعي، ولم يرفض أحد هذا الأمر، وهو إن دل على شيء فإنما يدل على أن المنافسة كانت حقيقية، والاصطفاف كان ملحوظاً، ولذلك لما أسقط المؤتمرون مشروع جدول الأعمال بالتصويت حيث بلغ عدد المصوتين بـ "نعم" 511، وبلغ عدد المصوتين بـ "لا" 728، ثم جاء التصويت على مكتب المؤتمر بالاقتراع السري حيث صوت المؤتمرون بـ "لا" لمكتب المؤتمر بعدد أصوات 790 صوتا مقابل 430 صوتاً بـ "نعم" لمكتب المؤتمر.. من خلال هذا التصويت عرف طرفا التنافس اتجاه المؤتمر، فانسحب الأستاذ عبد المجيد، لينتخب الشيخ أبو جرة سلطاني بالتزكية في مجلس الشورى الوطني، أي بتصويت بلغ الإجماع 262 من 262، وهذا النوع من التصويت يحدث لأول مرة في مجلس شورى حركة مجتمع السلم، حيث تم انتخاب القيادة في زمن قياسي لم يبلغ نصف ساعة، فما حدث في مؤتمر حركة مجتمع السلم يعبر عن حقيقة ديمقراطية ينبغي أن ينتبه إليها الرأي العام والباحثون، ويحاولوا بحث ودراسة مخرجات هذا المؤتمر الفريد من نوعه.

الحقيقة الثانية المراقب من الداخل لمؤتمر حركة مجتمع السلم يلحظ كيف استطاعت قيادات حركة مجتمع السلم صياغة آليات حل الخلافات، والإبداع

في معالجة القضايا الساخنة والجديدة بأسلوب مبدع، فما حدث من توقف للمؤتمر لمدة أربعة أيام، لم يكن لأسباب تقنية أو فنية كما ذهب البعض، تعلق الأمر بنسبة 5٪ من المؤتمرين الذين يعينهم المكتب الوطني، على اعتبار أن فرق التصويت كان أكثر من 200 صوت، وعدد الذين يعينهم المكتب 65 مؤتمرا فقط، بل السبب الرئيس في التأخر، كان يتعلق بتدقيق الصورة وبحث آلية الخروج من السباق، ثم بحث آلية الاشتراك في صياغة القيادة الجديدة، وما يلاحظ أيضا هو أن خطوط الحوار والتواصل بين الطرفين كانت متواصلة ولم تنقطع لحظة، بل اتخذ كل فريق مكتبا له في أعلى القاعة أصبح معروفا لدى المؤتمرين، والعبقرية الحمسية هنا لم تتطلب تدخل طرف ثالث من خارج الحزب لحل الإشكالات، بل كان كل شيء يُبحث بين أبناء الحركة في الفريقين، وكانت مصلحة الحركة دائما حاضرة في النقاشات مهما قيل عن السلوكيات والتصرفات التي أنتجها التجاذب والاستقطاب، وهو ما يجب أن تستفيد منه الحركة في المستقبل، ولعل ما أتاح الفرصة نحو الحلول الناجعة هو نشاط بعض المؤتمرين القياديين في الفريقين في تقليص هامش تحرك المتطرفين في الفريقين وتوسيع دائرة الوسط في المناقشة.

الحقيقة الثالثة قد يسخر البعض من الإعلاميين من مفردة سيادة المؤتمرين، ويتحدث عن المشيخة والتوجيه وغلبة سيناريو التحضير والمناورة والتبعية، ولكن الذي حدث فعلاً في مؤتمر حمس هو تجسيد فعليّ لإرادة المؤتمرين، الذين صبروا وصمدوا على خيارهم مدة أربعة أيام بدون إشغال، ولم يغادر القاعة أحد بالرغم من لعبة ربح الوقت التي انتهجها بعض الناس في مناقشة كل نقطة تنظيمية، حيث أعلم المؤتمرون أن أشغال اليوم الأول ستنطلق في الساعة التاسعة صباحا، ولم تنطلق وبقي المؤتمرون في مقاعدهم مرابطين على خيارهم، وهي صورة مهمة تعبر على أهمية حرص القاعدة على المساهمة الفاعلة في تشكيل القيادة والصبر على كل التصرفات

والسلوكيات التي تدفع باتجاه الاستقالة من الفعل السياسي تماما كما تفعل السلطة مع الشعوب.

وهو درس مهم ينبغي تسجيله ليستفيد منه الشعب في الصبر على اختياراته السياسية، وعدم الاستجابة للاستفزاز من أجل الاستقالة.
الحقيقة الرابعة خطبة جمعة واحدة كانت كافية لتذكير الصادقين بهويتهم وطبيعة العلاقة التي تجمعهم، وأبرزت لهم قيمة المسؤولية على حاضر ومستقبل الحركة، والهبت عواطف المؤتمرين الذين كانت طبيعتهم في كل اللقاءات والملتقيات هي الحب والتآخي والإيثار وسلامة الصدر، ولكنهم عاشوا في المؤتمر الرابع لحظات استثنائية بلغت حد التجاذب والتلاسن والاتهام، ولكن صدق كل هؤلاء وحبهم لفكرتهم، جعلهم بعد لحظة واحدة صفا واحدا متلاحما متسامحا متعانقا، في صورة جمالية نادرة قد لا تصدق، ولكنها حدثت أمام الأعين والأشهاد، وهي صورة تبرز عمق التكوين الفكري والارتباط العاطفي ووحدة التصور والفكرة لدى مؤتمري حركة مجتمع السلم، وهو ما يجب أن يكون مادة أساسية في البرامج والمناهج التربوية في تكوينات الحركة.

الحقيقة الخامسة التفاعل الديمقراطي وتحقيق الإنجازات السياسية يحتاج من الفئة التي تريد ذلك إلى عمل سياسي ودعوي وتربوي تسنده القاعدة النضالية، فلا أحد يستطيع أن يفرض الخيارات السياسية، ولا سيما في حركة مجتمع السلم من فوق، وهي الرسالة التي جاء بها المؤتمرون، مفادها أن الذي يريد أن يقود يجب أن ينزل إلينا ويتقاسم معنا الحلو والمر والواقع، وبذلك سنرفعه إلى العلياء، أما الظواهر الصوتية والإعلامية فهي مجرد فقاقيع يعدها المناضلون قصفا إعلاميا يستهدف الحركة في وحدتها واستقرارها واستمرارها، والدرس المستفاد هو رجوع كل القيادات إلى الولايات للنضال في الميدان والخروج النهائي من الديوان، وهو الشعار الذي أدرك حقيقته

الشيخ أبو جرة سلطاني كرسالة واضحة من المؤتمرين، من خلال إسقاطهم لكل ما صنع مركزيا حتى القيادات التي لم تنجح في عضوية مجلس الشورى الوطني، حيث لم تحظ بتزكية المؤتمرين.

هذه الحقائق الخمس هي تقارير لم تنشر في الإعلام بشكل يثمن التجربة السياسية ويستشرف المستقبل انطلاقا من أحداث المؤتمر الرابع، لكن الدرس الكبير الذي ينبغي أن يُستوعب هو أن حركة مجتمع السلم تتوافر على عوامل تركيبية عميقة تدخل في تشكيل بنائها، لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تنشطر، سيما أنها مرت بمرحلة ما بعد المؤسس "الشيخ محفوظ نحناح يرحمه الله" بسلام وعاشت الاستثناء، ولكنها صاغت مسارها وشقت طريقها نحو المستقبل. والمسؤولية الكبرى تقع اليوم على القيادة الجديدة التي يجب أن تتناغم في المواقع والمواقف، وتختار الكفاءة والمردودية والنجاعة في العمل، بعيدا عن منطق "هذا معي.. وذاك ضدي"، فالثقة لا تبرر الرداءة، ومن خلال مثل هذه الخيارات ستصنع أحداث المؤتمر الخامس للحركة سنة 2013م.

من يريد تحديد سقف الحركة الإسلامية المعتدلة حمس في التعاطي السياسي؟

الحركات الإسلامية في مسارها التاريخي عرفت انشقاقات وانكسارات وأزمات قيادية حادة أدت إلى خروج العديد من القيادات البارزة والاستراتيجية لأسباب تتعلق بطبيعة التنظيم والتقديرات السياسية والدعوية وفي بعض الأحيان صراع على السلطة والقيادة، وكانت هذه الظاهرة تتكرر كلما دخلت الحركة الإسلامية مرحلة جديدة سواء تعلق الأمر بالانتقال من منطق الجماعة إلى منطق الحزب السياسي أم من السرية إلى العلنية أو من المعارضة إلى المشاركة.

وكان لهذا الخروج والانكسار أثر بالغ على حاضر ومستقبل البلدان التي تقبل الحركة الإسلامية سيما عندما يتعلق الأمر بالمصداقية وثقة الشعوب والجماهير في هذه القيادات، والجزائر من البلدان التي عايشت هذه الظاهرة وهذه الأزمة منذ الاستقلال إلى اليوم، ولعل مرحلة الثمانينات والتسعينات هي أهم هذه المراحل والتي من خلال تدقيق النظر في مخرجاتها يمكننا اليوم أن نعرف ما يحدث للحركة الإسلامية في مرحلة الألفينات ونستطيع سبر أغوار الوضع القيادي المنشطر في الحركة الإسلامية والذي فوت فرصا كبيرة للالتقاء والارتقاء وحيازة مواقع مهمة في الساحة السياسية المرشحة للانغلاق أكثر بعد انفتاح طفراوي استطاعت الحركة الإسلامية أن تكون في ريادة النخب ولكنها ما فتئت أن عاشت الأزمة القيادية التي حبست كل فريق في سجنه ظنا منه أنه يملك الحقيقة المطلقة.

والمسؤولية هنا تلقى على النخبة والطبقة السياسية، وللأسف الشديد فإننا لا نكاد نعرف نوع وحجم القيادات السياسية في الأحزاب إلا عندما يحدث انشطار سياسي أو خروج من الحزب، وبقراءة سريعة لنوع القيادات في

الأحزاب الجزائرية فإننا نجد أرمادة ثقافية وسياسية في قياده هذه الأحزاب، ذات كفاءة عالية وقدرة على إعادة الفعالية السياسية إلى الساحة الفكرية والثقافية والسياسية.

إن التفاعلات الداخلية التي تحدث داخل حركة مجتمع السلم، سيما بعد التداعيات التي رافقت المؤتمر الرابع واستمرت إلى اليوم، والتي تتخذ من الإعلام المكتوب وسيلة للتباري السياسي والاستقواء على المؤسسات التي أفرزها المؤتمر الرابع، هي تفاعلات بلغت الأوج مع الإعلان عن تشكيل كتلة برلمانية تحت المجموعة البرلمانية لحركة مجتمع السلم في المجلس الشعبي الوطني، وهي تفاعلات إعلامية تؤشر على استهداف حقيقي لتقسيم حركة مجتمع السلم على الأقل إعلاميا إلى فريقين أو جماعتين، وتلتحق الحركة التي ظلت متماسكة طيلة أعوام الأزمة التي مست كل الأطراف بما في ذلك السلطة والأحزاب حيث لم يبق في القطر الجزائري تنظيم واحد شذ عن إرادة الانشطار والانقسام بما في ذلك الأحزاب، سواء ذات العلاقة بالسلطة أم التي تسلك سلوك المعارضة، أم منظمات المجتمع المدني حتى الحقوقية منها. ولحق الأمر بالجمعيات الخيرية وذات النفع العام، وكأن الاستثناء هو في التنظيم الذي يحافظ على تماسكه وانضباطه، وحركة مجتمع السلم من الأحزاب التي بقيت عصية على الانشطار رغم المؤشرات التي تدل عليه على الأقل في بعض الجمعيات التي تدور في فلك الحركة، وهي منقسمة اليوم إلى قيادتين.

والسؤال الذي يطرح اليوم بإلحاح هو: لماذا تستهدف الحركة اليوم في وحدتها؟ ومن المستفيد من ذلك؟ أم أن مسار التاريخ والسنن لا يحابي أحدا؟ ما هي جذور هذا السلوك الجديد في حركة مجتمع السلم؟ وهل ما يحدث فيها اليوم له علاقة بتداعيات المؤتمر الرابع؟ أم أن أسباب ما يحدث كانت موجودة منذ عهد الراحل الشيخ محفوظ نحناح؟ كيف يمكن قراءة

مضمون رسالة النواب الذين شكلوا كتلة التغيير التي قررت عدم الالتزام بقرارات المكتب التنفيذي الوطني للحركة رغم شرعية هذا المكتب وقيادته حسب نتائج المؤتمر الرابع؟ على ماذا يدل الخطاب المرفوع من قبل هؤلاء؟ هل يمكن قراءة كل ذلك من زاوية الصراع على القيادة والزعامة والاحتفاظ بالريوع والمكتسبات التي استطاعت الحركة أن تحققها وهي موحدة، حيث مصلحة الجميع تقتضي الوحدة إذا ما كان هذا هو السبب أي رعاية المكتسبات الفردية والريع المحصل؟؟ أم أن القراءة الصحيحة تتطلب استدعاء مسار تاريخ الحركات الإسلامية؟ والذي يؤشر على أن ظاهرة الانشطار والانقسام ظاهرة تاريخية بدأت بوفاة الرسول الأكرم- صلى الله عليه وسلم-، وأن ما حدث للصحابة- رضي الله عنهم أجمعين- وهم خير القرون والأقرب إلى الرسالة من اختلاف وصل إلى حد الاقتتال والبغي، هذه الظاهرة التي تتكرر في أغلب التنظيمات البشرية وحتى الأخلاقية منها، وهو المسار الذي يقلق ويفتن المناضلين والمريدين ولكنه مسار التاريخ الذي لا يحابي أحدا؟؟

إلا أن مسار التاريخ كما أنه يؤشر على هذه الظاهرة إلا أن القرآن الكريم مقتها ووصفها بمواصفات غير محبذة وحدد وصفة العلاج لها لمن يريد أن يتعاطى الدواء القرآني القائم على ثقافة: ولا تنازعوا فتفشلوا فتذهب ريحكم.

إن دراسة تجارب الحركة الإسلامية في العالم الإسلامي، دراسة موضوعية غير انتقائية، يعطي صاحب الدراسة مجموعة من المحددات الإسلامية الأخلاقية والسياسية تدفع عن الحركة الانقسام والتمزق، وادعاء امتلاك الحقيقة والصواب، واتهام الآخر مهما كان موقعه من الحركة الإسلامية بالانحراف أو التمرد أو التساقط على الطريق، وهذه المحددات الأخلاقية

والسياسية وحتى التنظيمية هي صمام الأمان، ودليل الطريق نحو الاجتماع على الصائب خير من الافتراق على الأصوب.

إن تداول الإعلام لأخبار بعض البيانات والتصريحات بعد المؤتمر الرابع الذي حسم في الرجال والمناهج، يستهدف إرباك الحركة وخفض سقف التعامل السياسي سيما ونحن على مشارف الرئاسيات وتعديل الدستور، ويستهدف دفع بعض القيادات- للأسف- إلى الانتحار السياسي سواء بالخروج من مؤسسة مجلس الشورى الوطني والاستقالة منه وتشكيل هيكل جديد يتراوح مجال تحركه من عاكف إلى عكيف، وهو دفع نحو المجهول، وانتحار باختيار ذاتي، وقد يبدو للمتابع أن ذلك خطر على حاضر ومستقبل حركة مجتمع السلم، ونحن نقول نعم إنه خسارة للحركة في قيادات ساهمت في صياغة مشروع الحركة طيلة عقدين من الزمن، لكن في المقابل لا خوف على حركة مجتمع السلم من أبنائها ولا من خصومها، إذا عملت بمنهجية الاستفادة والتصحيح من كل هؤلاء تحت شعار خذوا الحكمة من أي وعاء خرجت، أقول لا خوف عليها من أبنائها سواء كانوا قيادات مركزية خاصة عندما يعلنون على آرائهم ومواقفهم المتعلقة بالسياسات والاستراتيجيات لأن واجب الوقت اليوم أن نقيم ونفكر بصوت مرتفع في القضايا العامة، وبصوت مؤسسي في القضايا الخاصة، لا خوف من القيادات التي تتطلع إلى القيادة والريادة حتى لو أعلنت ذلك بصوت مرتفع لأنها في النهاية ستثري الحركة وتكشف عن صدقيتها وثباتها أو العكس وستصل إلى المؤسسات النابعة من المؤتمر ويكون الصندوق هو الفيصل، لكن عليها أن تلتزم بشروط اللعبة، وأخلاقيات العمل وشرعية المواقف والبعد عن تسفيه الآراء واحتكار الحقيقة والمس بأصول العمل الجماعي، ووحدة الحركة وكفالة الحريات التي تنتهي عندما تبدأ حرية الآخر، كما أن التشهير والتشويه والقذف

والتشخيص ليس من الأدبيات العامة المتفق عليها، لأن سقف النقاش لا بد أن يرتفع إلى المقامات العالية المتعلقة بالسياسيات والرؤية المستقبلية ولا يجب أن ينحدر إلى السفالات وإثارة القضايا الثانوية، وخلق مراكز قوى وجماعات ضغط وشلل وجيوب هنا وهناك، أو المساهمة في ميلاد نوادي نجوى تتناجى بالإثم والعدوان بدل التناجي بالمعروف.

مسار التاريخ واستدراك بلاء الانقسام

إن الزخم من الأسماء والكفاءات والكوادر السياسية التي تمتلكها الحركة الإسلامية اليوم يمكن الحركة من لعب دور أساسي في إحياء الطبقة السياسية وإبعادها عن شبح البيات السياسي، لكن على العكس أصبحت هذه الفعاليات اليوم داخل الأحزاب تستأنس الانشطار بمبرر قمع الزعيم أو التهميش في القرار أو بمبرر ذاتي آخر ويستصاغ الانشطار ويظن أنه الحل، والكل يشاهد اليوم مشهد الأحزاب التي أصابها هذا المرض وهو مشهد بائس يستجدي الرحمة، وتكرر النخبة في الأحزاب هذا المشهد وتساهم في إضعاف الطبقة السياسية من حيث لا تشعر، لأنها ستصير في أحسن الأحوال إذا كونت إطارا جديدا على هامش الحياة السياسية.

ذلك أن غرس قيم التدافع الديمقراطي داخل الحزب يقوي الحزب ويؤهله ويجعل منه فضاء لتحسين البرامج والمواقف والادعاءات لتخرج إلى المواطنين قوية وطموحة من شأنها أن تعبئه لمسارات أفضل في المستقبل، ووحدة الحزب لا بد أن تصبح رهانا مقدسا لدى المناضلين مع وجود الشجاعة لتطبيق قوانين الحزب حتى على رئيسه ويصير بذلك مطلب التداول على السلطة الذي تعتبر الغرض الأساسي لنشأة أي حزب مطلبا يطبقه الحزب داخله قبل أن يطلبه من السلطة سيما إذا كانت السلطة تحتكر القرار والمعلومة والرأي والإشهار والمنافسة والنزاهة والشرعية والوطنية والإسلام، كما تحتكر وسائل الإعلام الثقيلة التي تصنع لها لوحدها المصلحة العليا بمنطق السلطة وتمنع الطبقة السياسية من الاستفادة من الخدمة العمومية وكأن المادة الدستورية التي تتحدث عن حرية تأسيس الأحزاب ليست دستورية والحزب في الثقافة التقليدية عندنا ليس هيكلا دستوريا في ذهن المواطنين وسلوك السلطة. كما أن احتكار السلطة لتقييم الحالة الأمنية وفرض حالة الطوارئ تعتبر سببا مباشرا فيما آل إليه حال الطبقة السياسية.

ومن جهة أخرى فإن القدرة على إدارة الصراع السياسي هي وظيفة حزبية أساسية من خلال امتلاك أدوات التحليل والتدقيق والمعلومات

ووسائل التحكم في وسائل الإعلام والتأثير في الجماهير والرأي العام، ذلك أن إخفاق الحزب -وهو الواقع- في تأهيل هياكله وكوادره وتمكينهم من اكتساب مهارة القدرة على إدارة الصراع السياسي، هو سبب إخفاق الحزب في مقاومة إشعاعات السلطة الإعلامية والدعائية التي تستهدف فيما تستهدف أولا كوادر الحزب ثم منهجه ثم عزل القيادة المركزية عن القاعدة المحلية، ومن ضمن أهم الوسائل لإدارة الصراع السياسي هو امتلاك وسيط إعلامي يفسر الأحداث ويحلل المواقف ويركب المشاهد، حتى يضمن التواصل بين القمة والقاعدة ويعالج الملفات الحساسة من وجهة نظره وهو الضعف الكبير المسجل في ساحة الجزائر، ذلك أن الطبقة السياسية لا تهتم بتأسيس وسائط إعلامية تخصها بحجة عدم وجود التمويل المالي، في حين تصرف هذه الأحزاب الأموال الطائلة على رحلات رئيس الحزب والحملات الانتخابية. وإذا استثنينا أربعة أحزاب لها لسان حال إعلامي رغم ضعف التوزيع والمضمون والمقروئية، فإن باقي الطبقة السياسية تقتات من فتات صحف السلطة وفي بعض الأحيان يكون هذا الفتات مسموما .كما أنها لم توفر لنفسها نمط "تكلفة الفشل" الذي تعالج به غضب القيادات أو المسؤولين الذين أخفقوا في تحقيق الأهداف، وتكون النتيجة هي الحرص من طرف القيادات على البقاء في القيادة التنفيذية، وبدل أن يكون الإبداع في تدقيق البرامج وتطوير الأعمال، ينصرف هؤلاء إلى الصراع والتلاسن والتراشق، وتكون المحصلة خراب الحزب، بل يساهم هؤلاء من حيث لا يشعرون في تحديد سقف التعاطي السياسي للحزب تحت شعار: إذا خرج أحد من الحزب سواء كان جمعية أم منظمة فليعلن عن دعمه للعهدة الثالثة حتى يستطيع الحصول على الاعتماد.

إن حركة مجتمع السلم من وجهة نظري على الأقل تمثل تراثا مشتركا للمناضلين والمواطنين، ساعدها ذلك على مقاومة كل أشكال الانكسار والانشطار والتحجيم والتقليص من هوامش الحركة والتغيير، لأنها حركة

واعدة بما تحمله من تركيبة اجتماعية شبابية من أبناء الاستقلال والصحوة الإسلامية، بما تحمله من إطارات متعلمة واعية بالظروف الفكرية القلقة، مدركة لحجم التحديات والعقبات، وواضعة في حسبانها أن مستقبلها في وحدة قيادتها وتماسك مناضليها وتناغم مواقفها مع المنهج والمنهجية، ذلك أن القاعدة العامة في الضمير الجمعي لأبناء حركة مجتمع السلم قيادات وقواعد هو أنه مسموح للجميع أن يتحدث، أن يصرح، أن يكتب، أن ينقد.. ولكن غير المسموح إلى درجة القداسة وهو سر البقاء والتماسك في حركة مجتمع السلم، هو أن يتعرض أي من القيادات إلى ثلاث قضايا أساسية وهي:

1- أن يمس أحد بوحدة الحركة تحت أي مبرر ومهما كانت الأسباب وإذا ما وقع أحد في ذلك فقد شطب من قوائم الثقة عند الجميع

2- أن يمتهن أحد الحركة ويجعلها سجلا تجاريا شخصيا فيكون من وقع في ذلك من أبناء الحركة، سواء كان قياديا أم مناضلا بسيطا قد شطب نفسه كذلك من قائمة التضحية والتجرد عند الجميع.

3- أن يحترف أحد مهمة كشف الأسرار الداخلية والاستقواء بوسائل الإعلام على قيادة الحركة مهما كان الرئيس، أو يمتهن أحد الإرجاف والإشاعة وكشف أستار العيوب وكسر أسوار البيوت والحديث عن قضايا تخص الأشخاص، فيكون من فعل ذلك قد أقصى نفسه من قائمة الأخوة والثبات والطاعة عند الجميع.

هذه المقدسات- إن صح التعبير- هي الأصول التي تحفظ على الحركة وحدتها وانسجامها. ويبرز ذلك كلما تعرضت الحركة للخطر أو الاختلاف. ولكم أن تتذكروا أحداث المؤتمر الثالث بعد وفاة رئيس الحركة الأول الشيخ المرحوم محفوظ نحناح، أو عند بروز أنياب الفتنة في قضية الترشح لرئاسة الجمهورية سنة 2004 أو في قضية ما عرف باستوزار رئيس الحركة، أو في قضية مبادرة "الفساد قف"، أو مقاطعة البعض لدورات مجلس الشورى أو

بيانات النواب.. هذه الأحداث وغيرها تعبر عن مخرجات طبيعية للقرارات في مؤسسات حركة مجتمع السلم، لكن هذا لا ينفي أن تتعرض الحركة إلى أخطار وفتن تحتاج إلى تريث وروية وبعد نظر وحسم حقيقي ومشاركة نضالية قوية لفرض خيارات إيجابية تتعلق بالسياسات والرؤية والمواصفات والنقد البناء وتبتعد عن المجاملات والتملق والاستتباع والاستحمار بلغة الشريعتي.

ذلك أن الشرعية المؤسسية هي العمود الفقري للاستمرار لكنها لا تكفي لتحقيق الاستقرار، بل لا بد من أن تسند بأخلاقيات الرحمة والشفقة وحسن التدبير، خاصة في التعامل مع الرأي المخالف ومخرجاته المتعلقة بالإعلان عن العصيان في بعض المؤسسات السياسية خاصة. كما أن التنازل الظرفي وتقدير المصلحة الحركية في صورة الوحدة التنظيمية والقيادية ملمح آخر من ملامح الحكمة القيادية في التعامل مع إرادات الانشطار والانقسام، وتخفيف الضرر، وتركيز عملية الحسم ضرورة حركية واجبة في الظروف التي تمر بها الحركة اليوم.

إن بلاء الانقسام في الحركة الإسلامية، هو بلاء عم مختلف التشكيلات، وهناك من أصبح يهوى التشويش والانشطار، في وقت لا يتطلب أمر التغيير ذلك، كفريضة شرعية، ذلك أن استدعاء الموقف الشرعي في القضية المطروحة أمامنا أمر في غاية الأهمية، بل ويتعلق بقضايا الإيمان والإحسان ولا يتعلق بقضايا التقدير السياسي الظرفي الذي قد يتيح الإحساس بالنصر عند البعض أو الظهور بمظهر العناد وإثبات الذات عند البعض الآخر. فهل يمكن استدراك بلاء الانقسام الذي يلوح في الأفق بإرادة الصلح والعفو والتعايش وفاء لمشروع حركة صارت اليوم وقفا للأمة وليست سجلا في أدراج أشخاص؟

من أجل إعادة هيكلة الحركة الإسلامية في الجزائر

استعرض المرشد العام للإخوان المسلمين الأستاذ محمد مهدي عاكف في حوار مع جريدة الشروق اليومي العدد الصادر يوم 17 جويلية 2008 رؤية إخوانية للعمل الإسلامي بين الفصائل الإسلامية في الجزائر وغيرها، وهو حوار هام ومحوري يحتاج إلى وقفات استعجالية لقيادات الحركة الإسلامية في الجزائر، على اعتبار أن أغلب تلك الحركات يمثل فكر ومنهج ورسالة الإخوان المسلمين أرضية قاعدية في تكوينها ونشأتها، إلا أن التنظيمات والحساسيات الشخصية والتقديرات المختلفة في أزمان ضاغطة على تلك القيادات جعلت الحركة الإسلامية في الجزائر تنشطر على نفسها وتختلف عن أولويات العمل والسياسات المعتمدة تجاه النظام السياسي، وعمل كل فريق وفصيل وجماعة على استقطاب عدد كبير من القيادات والإطارات والكفاءات الجزائرية التي لو اجتمعت في بوتقة واحدة لحققت نتائج جد إيجابية للأمة والشعب والحركة والثوابت.

ونحن اليوم لا نحاول مناقشة الأسباب والخلفيات، كما أننا لا نرغب في جلد الذات وتحميل الآخر مسؤولية ما آلت إليه الحركة الإسلامية في الجزائر من تشرذم وذهاب الريح، ولكننا نطمح إلى ميلاد جيل جديد من أبناء هذه الحركة، همه الوحيد البحث في القواسم المشتركة والأولويات الملحة والأساسيات التي يمكن أن تجتمع عليها هذه الحركة حتى تستطيع أن تتأهل إلى قيادة الأمة في هذا الظرف العصيب والذي لا يمكن لفصيل لوحده أن يضطلع به. وقد لمست شخصيا من خلال حواراتي العديدة مع أغلب قيادات الحركة الاسلامية في الجزائر الرغبة الملحة في صياغة توليفة موضوعية من الأفكار والآليات التي من شأنها أن تساهم في تجميع الطاقات الاسمية

بالمفهوم الحركي والسياسي من أجل استقبال المرحلة القادمة بعيدا عن منطق أنا الأول، وأنا المؤهل، وأنتم السبب، والانخراط من جديد في منطق الطموح نحو الشراكة في التخطيط والبرمجة والإنجاز في الملفات الكبرى التي تمثل تطلعا مشروعا لأمة أنهكتها السنون والسياسات والخلافات والصراعات البينية. وهذا خطاب يستهدف كل القيادات العاملة في الحقل الإسلامي، في الأحزاب والجمعيات والمؤسسات الدينية الرسمية وغير الرسمية، والمؤسسات الجامعية والتعليمية والتربوية، نتحدث اليوم إلى القيادات المستقيلة من الأحزاب الإسلامية، والمستقيلة من الحياة الدعوية بسبب اليأس من التغيير، كل هؤلاء معنيون بهذا الخطاب.

والفرصة متاحة اليوم وقبل أي وقت مضى، سيما أن مدرسة الوسطية والاعتدال أصبحت اليوم الملاذ الآمن للجميع، على اعتبار التحديات الحالية التي تواجه الأمة الإسلامية والجزائرية.

وأريد هنا أن أنتهز الفرصة من أجل إرسال التحية الحارة إلى الأستاذ مهدي عاكف المرشد العام للإخوان المسلمين من خلال الحوار الخاص الذي أجراه في جريدة الشروق اليومي، والأستاذ يمثل استثناء تاريخي في مسار حركة الإخوان المسلمين، لأنه بعبارة بسيطة وواضحة ينطق بعبارات تعبر عن عمق التصور الإسلامي للحركة الإسلامية. صحيح أنه تعرض لانتقادات حادة من التنظيم الذي يمثله، لكنه لا يعبر عن تكتيك سياسي فقط بقدر ما يعبر عن مسار حركة إسلامية تحافظ على مشروعها من الذوبان أو الخديعة بغيره، بالرغم من وجود تجارب إخوانية هنا وهناك حاولت التجديد في منهجية التعاطي مع الواقع الحالي، وما تزال تنافح عن المنهج والمنهجية بطريقة حديثة ومتجددة، انسجاما مع معطيات الواقع الجديد. لكن الأستاذ مهدي عاكف عبر عن ضمير الحركة الإسلامية ومبدئية التعامل مع الأحداث، وحتى لو اعتبرنا هذه التصريحات تغرد خارج سرب النظرة

الجديدة للحركة الإسلامية، لا سيما من خلال استراتيجية المشاركة التي صارت أغلب الحركات الإسلامية تنتهجها، سواء تعلق الأمر بالتعامل مع نظام سياسي مستقل كما يحدث في الجزائر والمغرب والكويت واليمن أم تعلق الأمر بنظام استعماري محتل كما يحدث في العراق وفلسطين. إن الأستاذ مهدي عاكف يدرك جيدا أن مشروع الحركة الإسلامية يتعرض لعملية احتواء خطيرة وعلى أكثر من جبهة، مما فرض عليه كمرشد لهذه الحركة الإسلامية أن يتميز في الطرح، وينقل للعالم أجمع أبجديات المشروع بعيدا عن إكراهات الوضع الداخلي للأقطار. هذه الإكراهات التي جعلت الأقطار تتكيف مع الوضع وتتفنن في الاستفادة من المتاح في مجال الحريات، وتقدر عواقب انهيار الجبهة الداخلي في مقابل مشروع ضرب السيادة القطرية للعالم الإسلامي.

والأستاذ مرة أخرى يفرق جيدا أيضا بين التكتيك الذي تقوم به فصائل الجند، وبين الاستراتيجية التي ينبغى أن ترعاها القيادة العليا وتنبه إلى الاختلالات في كل مرة وكلما سنحت الفرصة. فشكرا جزيلا لك أستاذنا محمد مهدي عاكف.

كلمات من ذهب للمرشد العام

كل من اقتنع بفكر ومنهج ورسالة الإخوان فهو من الإخوان: وجاء على لسان المرشد العام للإخوان المسلمين الأستاذ محمد مهدي عاكف ما يلي:

- الإخوان ناس فكر ومنهج مكتوب، فكل من يقتنع ويؤمن بهذا المنهج فهو من الإخوان المسلمين في أية بقعة من بقاع الأرض.

- وجاء الشيخ المرحوم محفوظ نحناح، وبعده الأستاذ عبد الله جاب الله، كان كل هؤلاء يشتغلون تحت الأرض، ثم بعد ذلك لما سمحت الظروف

السياسية بأن يعملوا في كيانات وجمعيات سياسية خرجوا إلى العلن. المهم عندي ليس الاسم، المهم عندي من يؤمن بفكرة الجماعة، وهذا الأمر، أعتقد سيأتي وقته وسنتكلم فيه.

• هذا النزاع بين الفرقاء أعتبره نزاعا شكليا، أنا يهمني الرسالة، الفكر والفهم، فكر الإخوان وفهم الإخوان، يغطي مساحة كبيرة في الجزائر، سواء كان في حماس أم النهضة أم في الإصلاح، أم في جمعية العلماء المسلمين الجزائريين. يعني أنا لا أهتم كثيرا بالمسميات، وإنما أهتم كثيرا بالموضوع، فموضوع الإخوان المسلمين، موضوع رسالة، ودعوة ونهضة لهذا الدين العظيم في هذا العصر الذي تتكالب فيه الدنيا كلها لمحو الدين من الوجود، فهناك ركائز في الجزائر وفي المغرب، وفي تونس، ومصر وفي السودان، أو في العالم كله، أنا يهمني أن هذا الفكر المتميز يؤمن به البشر، وهناك كثير في الجزائر يؤمنون بهذا الفكر.

• كل قطر يدير نفسه بما يتوافق مع الوضع داخل البلد، لما تحدثوا عن التنظيم الدولي قلت هذا الأمر بتصريح محدد: كل من يؤمن بفكر الإخوان المسلمين فهو من الإخوان المسلمين وعليه أن يخدم الوطن الذي يعيش فيه حسب لوائح وقوانين ومعطيات الوطن، بفكر الإخوان المسلمين ومنهجهم. أنا لا أتدخل إطلاقا في الشؤون الداخلية لأي بلد أو لأية جماعة بأي اسم يحمل فكر الإخوان المسلمين.

• من يقول هذا الكلام لا يعرف التنظيم الدولي، آلية التنظيم الدولي تعطي لكل قطر حرية التصرف، وحرية التعامل مع الحكومات وغير الحكومات، التنظيم الدولي يتبنّى سياسات عامة، مثلا نحن ضد احتلال أي بلد، وهذا مبدأ عام.

• مهمة التنظيم الدولي الأولى هي توحيد الرؤى في معالجة المشاكل والوقوف ضد العدو أيا كان، عدو من الخارج سواء أمريكي، أم أوروبي أم صهيوني أم غيره، نوحّد الرؤى ونوحّد خطوات المقاومة فقط، وإنما كل بلد يعمل ما يشاء، مثلا في الجزائر، ما شاء الله! مفتوحون على السلطة، ونحن هنا منغلقون مع السلطة، وفي اليمن يتعاملون مع الحكومة، وفي الكويت وفي الأردن، وفي سوريا، وكل واحد على حسب قدراته وعلى حسب إمكاناته والواقع الذي يعيش فيه، المهم أن تظل دعوة الإخوان المسلمين ومبادئهم وفكرهم هو الذي يجمع بين هؤلاء جميعا.

– وهو ما ندعو إليه اليوم. فالحركة الإسلامية المعتدلة في الجزائر يقودها فكر تأسيسي واحد وكانت تاريخيا تشتغل مع بعض، وكان الانشطار للشيخ جاب الله في سنوات منتصف الثمانينات، بعد خلاف مع الشيخ محفوظ نحناح، وجاءت سنوات بداية التسعينات وخرجت جماعة أخرى من الإخوان من أمثال سعيد مرسي وبوجمعة عياد وشرفي الرفاعي وقائمة من الكفاءات الإسلامية مفتوحة... وهي تنشط اليوم تحت مسميات أخرى، لتنشطر حركة النهضة مرة أخرى على نفسها ومن نفس التيار لتلد من رحمها حركة الإصلاح، وتلوح في الأفق انشطارات أخرى ـ لا سمح الله ـ بعد مؤتمرات كل من حمس والنهضة والإصلاح نفسها، سيما بعد الوصول إلى القضاء حاليا، وما تزال الأحداث والانشطارات تتواصل في هذا الجسم الذي ينبغي أن يدرس الظاهرة، ويرتفع جميع القياديين إلى سقف التحديات الخطيرة التي تمر بها الأمة اليوم، وامتلاك الشجاعة الكافية لمناقشة الإشكاليات الحالية المتمثلة في:

- إشكالية وحدة الطليعة الإسلامية.
- إشكالية الدعوي والسياسي.
- إشكالية التمثيل الإسلامي على المستوى القطري والإقليمي والعالمي.

- إشكالية وعي الجماهير المناصرة للفكرة الإسلامية وصعوبة التحكم في استمرارية وثبات "الوعي الجماهيري الانتخابي" وتحويله إلى "وعي جماهيري حقيقي" يناصر الفكرة مهما كانت الظروف والمواقف.
- إشكالية ظروف المعركة وتعدد التقديرات التحليلية لهذه الظروف والدخول في لا توازن الأولويات الإسلامية.
- إشكالية امتلاك القوة والعدة وشروط التمكين للمشروع بعد استخلاف الرجال.

إشكالية الشرعية وإفقاد سيادة الدول سيادة الدول القطرية في ظل مشاريع العولمة المؤمركة.

- إشكالية التنظيم والتشكل المطلوب حاليا لتنظيم وترتيب جهود الحركة الإسلامية وتحديد المستهدفات الاستراتيجية.
- إشكالية التعددية في ظل الوحدة والوحدة في ظل التعددية السياسية والموازنة بينهما.

كما أننا ندعو إلى ضرورة توجيه النقاش إلى المجالات الأكثر حيوية، والتي تستهدف:

-الارتفاع في السقف الثقافي والفكري للنخب في الأمة.
-الارتفاع في سقف الخصائص.
-الارتفاع في سقف الالتزام.
-الارتفاع في سقف التخصص والاحتراف الحضاري.
-الارتفاع في سقف التخصص الحياتي.

مبادرتنا في هذا المجال بسيطة جدا تبدأ بتنظيم ندوة لبحث ميثاق شرف إسلامي إسلامي يتضمن رعاية الثوابت الوطنية وصياغة برامج عملية تأخذ على عاتقها تحقيق القواسم المشتركة وتنمية الشراكة في ملفات الأمة، دون أن يحل أي تنظيم نفسه، ويدخل الجميع تحت مظلة مدرسة الوسطية والاعتدال التي عبر مرشدها من خلال تصريحاته الأخيرة على قبول مناقشة مثل هذه

المبادرات التنسيقية، ونصل في النهاية إلى تحقيق ما حلم به قطاع عريض من شباب الصحوة الإسلامية في الجزائر.

المراجعات الواجبة، والفرائض الغائبة

المؤتمر الرابع لحركة مجتمع السلم، اكتسي أهمية كبيرة على مستوى قياس مؤشرات النمو والتطور في فكر الحركة الإسلامية، سيما أن حركة مجتمع السلم من الحركات الإسلامية الأولى التي أحدثت تجديدا كبيرا في الفكر السياسي للحركات الإسلامية وصارت تجربة تجذب إليها الدارسين

والمفكرين ونموذجا تستلهم منه الحركات الإسلامية الأخرى الخبرة والموقف، ذلك أن الشيخ المؤسس الرئيس محفوظ نحناح، أبدع في عملية التجديد وطوع أمامه اللغة والموقف والرجال والنظام، من أجل حضور نوعي شاهد للحركة الإسلامية في الوطن العربي والإسلامي.

ونهض - رحمه الله - بواجب كبير عجز عن القيام به العديد من الدعاة والعلماء والقيادات الإسلامية بالرغم من وجود ذلك التراث في بطون مفكرات ومقاربات ومدونات ومقالات وبحوث لفيف من أهل الفكر والثقافة والعلم، ونفض عنه الغبار وأسس لمدرسة الوسطية والاعتدال، لمعالجة معضلة مزمنة في تاريخ الحركة الإسلامية والنظام العربي، وهوي منهجية حل معادلة الصدام بين الحركة الإسلامية والأنظمة وصياغة علاقات توافقية سلمية تحقق التنمية وتقف في وجه الهيمنة الخارجية حماية للجبهة الداخلية المستهدفة في عالمنا العربي والإسلامي حيث يستغل الفاعل السياسي الدولي هذا الصدام للإبقاء على الأمة متخلفة.

ذاك هو المدخل الأساسي في النظرية التغييرية التي أفنى الشيخ الرئيس محفوظ نحناح شبابه وشيبه من أجل التوطين لها في الجزائر وفي العالم العربي في سياق التحولات الديمقراطية التي تعيشها الأمة، وحزمة التحديات التي تقف أمام التطور والازدهار والانعتاق.

وتقف هذه المدرسة التغييرية الجديدة المتجددة على عتبة التطوير والترقية في مؤتمرها الرابع الذي سينعقد في نهايات مارس من سنة 2008، وهي المناسبة التي تقتضي إعمال النظر والفكر، واستفراغ الجهد الفكري والعقلي والتنقيب عن المفردات والفقرات بل والحلقات الغائبة في مسار الحركة الإسلامية ومحاولة بحث سبل ومثابات الارتقاء بالفعل الدعوي والسياسي

والفكري والاجتماعي والطلابي والشبابي والنسوي إلى سقوف مرتفعة من شأنها أن تعيد إلى الأمة الأمل وتبعث في جسدها الحياة.

وهي مناسبة هامة وعاجلة لبحث مشروع التغيير والاستمرار في التغيير، وتدقيق الأدوار التنظيمية والفضاءات الهيكلية التي من شأنها أن تفتح المجال والآفاق نحو العمل الجدي والمتواصل، لنيل إحدى الدرجتين، إما درجة الاجتهاد الصائب حيث يحصل المؤمن فيه على أجرين وإما درجة الاجتهاد فقط حيث يحصل المؤمن على أجر واحد من خلال إعمال الفكر والعقل وفق معايير الممارسة النقدية التي تحدثنا عنها في مقال سابق.

واجب الوقت يقتضي اليوم أن نعمل النظر في المسارات السياسية والتنظيمية والفكرية، ونجتهد أكثر من أجل المساهمة في تغذية مسار التقييم والتقويم بما يتيح للحركة الإسلامية مساحات واسعة من العمل والفاعلية، يجعل منها حركة مؤهلة لقيادة عملية التغيير، التي تعترضها اليوم مشكلات وتحديات كبيرة أهمها انقلاب سلم القيم، واستقالة الشعوب من الفعل السياسي الاجتماعي والمشاركة السياسية، وكذا مختلف برامج السلطة في إفراغ الساحة من الفاعلين والتفرد بالمواطن والساحة، وفرض خيارات المساندة والمجاملة أو خيارات التقسيم والتشطير وإفقاد السيادة.

ينبغي على الدعاة والقيادات اليوم أن يخرجوا من فخ التجاذب والاستقطاب ومعارك التلهية، والتراشق بالتصريحات والردود الحاملة لفيروس "ما أريكم إلا ما أرى"، والاهتمام بالمراجعات الواجبة كواجب وقت والتطلع إلى تطبيق الفرائض الغائبة اليوم في ظل سياقات داخلية وخارجية ضاغطة على العقل والقلب.

أما بخصوص المراجعات الواجبة، فإن تدقيق النظر في منظومة العلاقة مع السلطة وبحث سبل ترقية المشاركة السياسية وتحديد مساراتها وطرائق تسيير

فضاءاتها، وإحصاء الكفاءات التي يجب أن توفر لإنجاحها، يقتضي فحص التجربة وتسليط الضوء على مواطن النجاح والفشل، ودراسة مكامن الخطإ والصواب، وضبط مواقف الرجال والمؤسسات الذين يقومون على تجسيد استراتيجية المشاركة السياسية المتعلقة بالمشاركة في تسيير الوزارات والولايات والبلديات.

كما ينبغي أن تستفرغ الجهد في مراجعة منظومة العلاقة مع الجماهير والفئات والشرائح والمؤسسات، وبحث إمكانيات الانفتاح والتأطير وتوسيع دائرة صناعة القرار المتخصص في الحركة أو القرار الوظيفي المتعلق بطبيعة العلاقة مع الشعب ونخبه، ودراسة مشاريع انخراط هذه الفئات في المشروع الكبير للحركة.

وينبغي أيضا مراجعة منظومة العلاقة مع الحركات الإسلامية والعلمانية وغيرها، من خلال صياغة توليفة استراتيجية وضفيرة مقترحات لتنشيط القواسم المشتركة وتمتين العلاقة مع النخب من أجل قيادة المجتمع وتفعيل مبادرات الشراكة الثقافية والاجتماعية والتنموية.

كما ينبغي على الخصوص مراجعة منظومة العلاقة مع الحركات الإسلامية، المهيكل منها وغير المهيكل، وبحث وتطوير آليات العمل من أجل قيادتها إلى الوسطية والاعتدال وخدمة المجتمع والتفاعل مع تطلعات الأمة وبناء جدار إسلامي سميك يقف أمام كل الإرادات الهادفة إلى الإبقاء على الفعالية الإسلامية في مربع الإرهاب والتطرف، وبحث سبل التقرب من التيارات السلفية والتبليغية وإسلام الزوايا بهدف تجميع الجهد وحشد القوى وتثمين المتفق عليه والمضي قدما لتحقيق مشروع الجزائر حررها الجميع ويبنيها الجميع.

كما ينبغي مراجعة العلاقة بين الدعوي والسياسي، هذه القضية التي كانت إلى وقت قريب مدغومة بشكل مطلق ضمن الإشكالية الرئيسة

والرائجة المتعلقة بشكل ومستوى العلاقة الناظمة لجدلية الدين والدولة أو الدين والسياسية..

وبما أن السجالات والجدالات كانت تجري وفق السياق السالف، فلم يكن هناك سانحة موضوعية قادرة على إبراز التمايزات والتنويعات بين الكتل والاتجاهات الفكرية والسياسية وامتداداتها الحركية؛ بل كان هناك ما يشبه التوحد والتماثل والاصطفاف نظرا لما كان يحدثه الاستقطاب الحاصل حول الموقف المبدئي العام من هذه القضية.

فقد كان هناك اتجاه غالب يقترب من مستوى الإجماع داخل الإسلاميين يرى في مشروعية ومعقولية -بل ومصلحية- ارتباط الدعاة بالعمل السياسي في إطاره المباشر والكثيف نوعا من التأكيد على صوابية الفكرة الإسلامية في ملمح شمولية الفكرة الإسلامية ووثوقية الصلة بين الإسلام والسياسة. وقد يسأل البعض سؤالا هجينا: هل تتغير الحركات الإسلامية؟ وهل ستبقى على صورتها الحالية جمعا بين السياسي والدعوي والاقتصادي والفكري في ظل الشمول الدعوي المعروف والمسلم به؟ وهل هنالك فرق بين شمول الفهم وشمول العمل؟ كيف يمكن للحركة الإسلامية أن تواجه المستجدات المتعلقة بالعلاقة بين السياسي والدعوي في واقع يصر البعض على النظر إلى الحركات الإسلامية بوصفها كيانا واحدا وتركيبا متماثلا ورسالة مشتركة، ويصر هذا البعض على أن الحركات الإسلامية لا تتغير، ولكنها قد تأخذ أحيانا شكلا مغايرا، ولكنها في كل الحالات لا تتغير. والبعض ينظر إلى هذه الحركات بوصفها معادية أصلا للعصر وللتطور، ويرى أنها ليست إلا حركات تكفيرية وقتالية في آن واحد، وإن تعددت مناهجها وسلوكاتها.
طروحات عديدة أصبحت تبرز في نقاشات الإسلاميين من سياسيين ومفكرين ودعاة وفقهاء، وهي طروحات جديرة بالتوقف والتجلي والمناقشة والحوار العميق كونها، أي الحركة الإسلامية، أصبحت أمل الأمة في التغيير،

لأن الأمة تعيش مرحلة حيرة في انتظار مجدد القرن المتحدث عنه في الحديث الشريف –يبعث الله على رأس كل مائة سنة من يجدد للأمة أمر دينها- وإذا كان من تفسير لهذا المستجد وذلك التحول، فإن التفسير الأكثر قدرة على كشف حجم تأثير المتغيرات التي أحاطت بالظاهرة يعود إلى زيادة مستوى الاحتكاك الحاصل بين الإسلاميين والعمل السياسي، وما خلقه للإسلاميين من فرص، وما طرحه عليهم من تحديات، وما ترافق مع ذلك من إعادة النظر من لدن بعض المفكرين والناشطين والمحسوبين بشكل أو آخر على معسكر العلمانية.

كما ينبغي مراجعة منظومة الصفات والشروط، وضفيرة المواصفات والتضعيف والتوثيق، فليس كل فرد مؤهلا لهذا الدور أو تلك الوظيفة، فكل ميسر لما خلق له، فالرجوع إلى ورقة المواصفات القيادية وماتحتويه من مراتب ودرجات وما تتضمنه من مؤهلات وقدرات، وما يترصع به جبينها من ورع وإخلاص وتجرد للمنهج والفكرة، وما يقلد عنقها من أركان الثقة والأخوة والتسامح والتضحية العزيزة، والعفة، والفطنة والأمانة، والقدرة على العمل الجماعي والشورى وما تحترفه من مهارات الإنصات والإصغاء والاستماع وفن التعامل والذوق الدعوي الراقي وتفقد الإخوان، وما تحتويه المنظومة من مراحل توصيف بهدف التوظيف، وما تقطر به من ثلاثيات العلم والعمل والعدل في مقابل ثلاثيات الغفلة والغلو والغرور.

أما عن الفرائض الغائبة فهي تلك المتعلقة بقيم الحركة الإسلامية وأخلاقيات وآداب الاختلاف، واستفراغ الجهد في البحث عن الأعذار، ووزن الأشخاص بالسيئات والحسنات وترجيح كفة الحسنات على السيئات، والماء إذا بلغ القلتين لم يحمل الخبث، وتأكيد معنى نعمل فيما اتفقنا عليه ويعذر بعضنا بعض فيما اختلفنا فيه، والاختلاف لا يفسد للود قضية، وتجسيد شروط الإخوة الإسلامية العامة والخاصة، وإحياء حديث الرسول ـ

صلى الله عليه وسلم ـ كل المسلم على المسلم حرام دمه وماله وعرضه، ذلك أن سبّ الناس عامة والمؤمنين خاصة باسم النقد، والطعن في كرامة الناس وأعراضهم باسم النقد، ناتج عن غياب المعايير التي تشكل حواجز وضوابط تضمن عدم التجني على الآخرين بغير وجه حق.

فمنهج النقد يجب أن يفرق بين نقد الفكرة وبين نقد الممارسة، ونقد الفكر بمنهج نقد الممارسة أو العكس يُعدّ مغالطة كبرى. فعند نقد الفكرة من المنطقي والعلمي أن تنقد الفكرة في إطار تناسقها مع مقولاتها، ومع المقولات العقلية والعلمية الثابتة الصحة، وإثبات فساد فكرة يتجه أولاً إلى اكتشاف تناقض بنائها الداخلي، وغموض مضمونها، وعدم قدرة الفكرة على إعطاء الإجابات المقنعة عن أسئلة الفكر والعقل، وفساد إحالاتها ومدلولاتها الفلسفية والعقائدية.

أما إثبات فساد فكرة بفشلها في الواقع فقد لا يصدق دائماً، إذ يدخل في إفشال الفكرة في الممارسة عدة عوامل، وليس عدم صلاح الفكرة في ذاتها فقط.
وهذا ما أشار إليه الأستاذ مالك بن نبي – عليه رحمة الله– في كتابه "مشكلة الأفكار في العالم الإسلامي" حيث أشار إلى أن فعالية الفكرة ليست دليلاً على صلاحها، كما أن عدم فعاليتها في الواقع ليس دليلاً على عدم صلاحها، والخلط بينهما من قبيل الخلط المنهجي.

فمثلاً في حياتنا اليومية، وفي سياق الحديث عن شخص أو مؤسسة أو فكرة أو تجربة أو هيئة ما هو المعيار أو المعايير التي من خلالها نعرف أننا نمارس الدور الحيوي في المراجعة والتصحيح، بدل أن نكون في عداد الخائضين بدون محدّدات ضابطة، ولا هدف مقصود، ضمن أهداف النقد بمفهومه المتفق عليه كما سبق الذكر، فنقع عند غياب هذه المعايير فيمن ذمّهم

الله تعالى في قوله عز وجل: ﴿ وَكُنَّا نَخُوضُ مَعَ ٱلْخَآئِضِينَ ﴾ [المدثر: 45] ﴿ وَلَا يَغْتَب بَّعْضُكُم بَعْضًاۚ أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ ﴾ [الحجرات:12].

إن من أهم الفرائض الغائبة اليوم عن الدعاة والقادة هي أخطار فتن التعامل الجماعي التي تطرأ على المجموعة المتعاهدة على الدعوة إلى الله، فالحركة الإسلامية، كما يقول الشيخ محمد أحمد الراشد، تربي أبناءها على أن لا يكونوا أخبابا، بل تؤلف أرواحهم، وتريهم أنوار الفطنة، وتعلمهم النية الصالحة والقول الطيب، وتحذرهم سهام الشيطان، والتأويل المستدرج، ثم توجه الرهط المخطئ منهم نحو تربية تستدرك. ذلك أن الحركة الإسلامية دعوة مفتحة الأبواب، قد يختلس الخب فرصة، فيلج على حين غفلة من الحارس، ويتخفى دهرًا.

ولذلك وجب على هذه الدعوة المباركة أن تربي أبناءها أيضا على اكتشاف مخادعة الخب، كل الخب، وتصف لهم لحن قوله، وظلمات دروبه، وخروق استدلالاته.

ولقد كان الجدل، والكذبة التي تطوف الآفاق، من آخر أساليب الأخباب التي فضحتها أنوارنا، وما زالت الفطنة، العمرية السمت، تتوهج، لتؤنس مسيرتك بلألأة ألوان طيف.

فمجالس المؤمن عزيزة، ولا ينبغي أن يجلس إلا بنية أن يؤمن ساعة ثم يقوم، متداولا آية أو حديثا أو وصية حكيم من صالح المؤمنين، وليس من حقه أن يميل بالجالسين معه إلى نقد اجتهادات قادته بما يهاب أن يذكره لهم صريحا.
إن المنصف لنفسه فيطلب ذلك، من مجلس أو رحلة أو خلوة لبث بمحراب،

يأنس بمخالطة من شاء من أفراد جماعة الإيمان، أو يقتدي بما يروي له من فعل المهتدين.

وأما المشرف على ضلالة، فإنه يتوارى مع صحب له عن العيون، ويكتم سره عن الجماعة، ويبثه لمن يهواه، فيؤز بعضهم الحمية النفسية في البعض الآخر، فيكون حنق، فتثبيط، فتسويغ لا يبرأ من تدليس، فإذا هو افتتان. تلك التي عرفها عمر بن عبد العزيز فقال :

ما انتجي قوم في دينهم دون جماعتهم إلا كانوا على تأسيس ضلالة. وهذه هي بداية كل بدعة في تاريخ المسلمين، تبدأ بالنجوى، ثم يكون الاستدراج.
ولا تغير النية الصالحة في طبيعة النجوى أو تسحب عليها ذيل الصلاح تبعًا، ولا ادعاء الاجتهاد وطلبه من خلالها، فإن الاجتهاد لا يترعرع سرا، لاحتياجه دوما إلى التقويم، وإلى الشهادة له أو عليه من قبل الآخرين، وليس ذلك في أجواء التناجي المتوارى المستخفي الذي يشبه التهامس.

وأختم بقصة ذات عبرة أساسية لكل القادة والدعاة، ففي حلقة دراسية انعقدت في المدينة المنورة لتدريب وتفقيه الجيل الجديد من رجال دولة الإسلام المكلف باستدراك ما صنعته الفتنة: حاضر عبد الله بن عكيم، وطفق يلخص لهم تجارب المخلصين فقال:

(لا أعين على دم خليفة أبدًا بعد عثمان).

وكانت كلمة مثيرة منه حقا.

وتأخذ الجميع إطراقة، فما ثم إلا عيون تتبادل النظر مستغربة ما يقوله الرجل الصالح.

ما لهذا الشيخ البريء المؤمن الذي لم يرفع في وجه عثمان سيفا أبدًا يتهم نفسه ويلومها على ما لم يفعل؟

وينبري لجزء من سؤاله:

(يا أبا معبد: أو أعنت على دمه)؟

فيقول:
(إني لأرى ذكر مساوئ الرجل عونا على دمه).

فهو يتهم نفسه بجزء من دم عثمان لأنه رأى بأم عينه كيف أن ما ظنه وقام في نفسه من أنه الحق قد أدى إلى استغلال الرعاع له حين يتكلم به، وكيف طوروه حتى قتلوا عثمان رضي الله عنه.

إنها حساسية النفس الصادقة في توبتها ينطق بها ابن عكيم، مع أنه ما كان يكره عثمان حين تفوه بتلك الكلمات، فإن ابنه يقول:

(كان أبي يحب عثمان).

وهذا يقتضي أنه قال كلماته الناقدة بلهجة الحب وما فيها من الرفق واللين، ومع ذلك نتج عنها من المفاسد ما نتج، فكيف لو انضاف إلى علانية النقد لفظ رديء، وعبرت عنه لهجة عنيفة؟

إن الجيل الجديد من رجال دعوة الإسلام الحديث –إذ هو يتفقه اليوم في حلقاته الدراسية لاستدراك ما صنعته فتن الأمس- مدعو إلى ملاحظة المغزى العظيم المهم لقصة عبد الله بن عكيم، وتجربته الصادقة.

لا تكن ساذجًا أيها الداعية، فإنها تحريشات من حولك لسفك دم الدعوة. احذر، والتفت إلى عيب نفسك، وصن سمعك وسارر بنصيحتك ونقدك، ولا تعن بلسانك، إنه دم الدعوة، بلغة الشيخ عبد المنعم علي العزي العراقي.
هي إذن مراجعات واجبة وفرائض غائبة تحتاج منا إلى أنوار الفطنة التي تبدد ظلمات الفتنة.

التأسيس الجديد وفق مساحة العفو ونظرية الحزام

سبق وأن تحدثنا عن استهداف حقيقي لتقسيم حركة مجتمع السلم إلى جماعتين بإرادة داخلية للأسف الشديد، وبمبررات براجماتية لا تعبر عن ثقافة نضالية مبدئية، على الأقل لسببين رئيسين:

أما السبب الأول فهو أن المبررات التي يرفعها الإخوان في وجه القيادة الحالية للحركة، تمثل خطابا سياسيا تقف وراءه خلفية ذاتية شكلت قناعة مشروعة قبيل المؤتمر الرابع وهي تقريبا نفس القناعة لدى نفس الأشخاص في المؤتمر الثالث، ولكن هذا الخطاب البراغماتي صار يتنافى مع الشرعية والمشروعية بالمفهوم السياسي البحت، حيث إن الشرعية المنبثقة عن المؤتمرين الثالث والرابع عبر الصندوق الشفاف وشهادة اللجان التحضيرية التي سيرت المؤتمرين وكانت هذه اللجان تمثل طرفا أو رأيا مخالفا للنتائج المحصل عليها، ولا المشروعية التي تتضمن المبادئ والقيم والمناهج التي يتربي ونشأ الضمير الجمعي لدى المناضلين والقيادات عليها تسمح أو تبرر مثل هذه الممارسة، فكيف يطلب اليوم من كان يحرص بل ويعطي الأدلة الفقهية على ضرورة الانتخاب في مجلس الشورى الوطني لقيادة الحركة وينتقد من كانوا يطالبون بانتخاب القيادة في المؤتمر بل عند المناضلين في الولايات، صار اليوم ينادي المناضلين بضرورة سحب الثقة من قيادة الحركة الحالية. فهل تغيرت القناعة السياسية أم تغير الظرف السياسي أم أنه بعد الشقة وفقدان الروية والأناة والحيلة، والانحباس في لحظة تاريخية محددة، جعل بعض الإخوان يبلغون السقف في أشكال المعارضة بعد نهاية أشغال المؤتمر الرابع بأربعة شهور ويزيد؟

أما السبب الثاني، فهو قراءة مضمون هذا الخطاب السياسي المتجدد الذي صار اليوم حديث العام والخاص في الشارع الجزائري ولا سيما المراقبين لشأن الحركة الإسلامية، فمن خلال اطلاعي على أغلب الأوراق والنداءات سواء التي وقعها النواب فيما سمي بـ "كتلة التغيير" أم ما تضمنته ورقة ما سمي بلجنة النصح أم الفريق الذي وقع على ورقة "مبادرة من أجل إنقاذ الحركة"، القراءة المتأنية لأغلب هذه الأوراق التي يبدو عليها التسرع في صياغتها وترتيب أفكارها وتعبر عن كتابة ساخنة تفتقد إلى الحكمة والتقدير السياسي والدعوي المستنير، حيث استخدمت الأسلوب الإنشائي العاطفي الذي يتمظهر برعاية قيم وثقافة الحركة وهو كسلوك سياسي يتنافى وهذه القيم المتضمنة أساسا في هذه الأوراق وهذا الخطاب. وبغض النظر عن دراسة الخلفية السياسية والتنظيمية للموقعين على أغلب هذه الأوراق.. ولكننا نريد أن نقرأ مضمون الخطاب الذي يركز على مفردات قديمة لم تجد لها صدى قاعديا قبيل المؤتمر ولم تؤثر في مخرجاته، بل كانت سببا رئيسا في تعزيز حظوظ الشيخ أبو جرة في الرئاسة.

فالحديث عن الانحراف عن خط الشيخ محفوظ نحناح أو الحديث عن الفساد أو ربط أزمة الإرشاد والكشافة والكتلة البرلمانية بقيادة الحركة الحالية فضلا عن تهمة تزوير بعض مواد القانون الأساسي، هي تهم ومبررات يعلم من صاغها أنها لا تمثل حقيقة سياسية ولا تنظيمية ماثلة للعيان على الأقل لسببين:

أما السبب الأول: هو أن وثائق الحركة الرسمية سواء تعلق الأمر بالقانون الأساسي أم السياسة العامة أم السياسة التربوية التي وضعها وشارك في صياغتها الإخوان الذين يتحدثون عن الانحراف، فقد كان أغلبهم أعضاء في لجان تحضير المؤتمر سواء الثالث أم الرابع، وما عدا الأمور المتعلقة بالتنظيم والتولية والتنحية لم يتغير شيء في السياسة العامة أو السياسة

التربوية. فإذا كان الحديث عن الانحراف أمرا يتعلق بالممارسة الشخصية فإن ذلك لا يلزم الحركة والمنهج في شيء فهو ثابت لا يتغير وفرق بين المنهج والرجال.

أما السبب الثاني: فإن مختلف هذه الأزمات والمفردات إذا فرضنا جدلا أنها حاضرة في طرف من الأطراف فإنها تنسحب على أشخاص الطرف الآخر بالتأكيد وقد تكون أكثر حدة، فلا يمكن أن يصدق مقولة 'احنا خاطينا' وإذا كان التوقيت توقيت حساب فالجميع يجب أن يمر على مسطرة الانضباط.

ومن جهة أخرى، فإنه من العدل والإنصاف أن نتحدث بواقعية عن أزمة حركة مجتمع السلم الحالية والمتعلقة أساسا بمشكلة قيادية رئيسة يمكن تعريفها بدقة فهي من جهة فريق يتمسك بمخرجات المؤتمر الرابع الذي لم يطعن في شرعيته أحد، والتأكيد على إنفاذ القرارات المؤسسية والشورية وترسيخ مفهوم الشرعية والسيادة واحترام رأي غالبية المناضلين مهما كانت النتائج، وهو مسار طبيعي ومقبول يجب أن يساهم الجميع في ترسيخه خدمة للمسار الديمقراطي الانتقالي الذي تسير فيه أغلب الحركات السياسية الإسلامية الحديثة في إطار الخروج من مرحلة المشيخة والتزكية والتعيين إلى مرحلة الانتخاب والاختيار والتفاعل الديمقراطي النزيه.

وفي المقابل فريق يناهض هذا المسار، ليس لأن لديه قناعة سياسية أو فكرية ضد التفاعل الديمقراطي وتطبيق اللوائح والقوانين، على اعتبار أن هذا الفريق عمل طيلة عقد من الزمن على تأكيد هذه الخيارات في اللوائح والقوانين والتنظيمات التي ما تزال الحركة تسير على ضوئها، ولكنه يناهضه اليوم لأنه لم يتح له الفرصة للبقاء في القيادة أو الوصول إليها، ويعتبر نفسه الوريث الوحيد لتراث ومنهج ومنهجية الحركة ولم يستوعب إلى اليوم أن

تخرجه القاعدة النضالية بطريقة ديمقراطية أسس لها هو في مسار سياسي صعب أبلى فيه البلاء الحسن.

ومن الناحية التاريخية نقول ليس من السهل أن يتحقق هذا الاستيعاب سيما إذا تعلق الأمر بمكتسبات حركية تارة وشخصية طبيعية تارة أخرى، في زمن قياسي، فدورة التاريخ تقتضي الصبر على التفاعل الديمقراطي الداخلي في الحركات السياسية الإسلامية التي مارست إلى وقت قريب عملية التعيين وتدوير السلطة بين الفريق الواحد.

وبين الفريقين المتعارضين ينبغي أن تبرز مساحة سياسية قد نسميها "مساحة العفو" من الناحية السياسية وقد نسميها من الناحية النظرية "نظرية الحزام" التي تتطلب أن يقف الفريقان وقفة تأمل في أمرين أساسيين ومحوريين.

أما الأمر الأول: فهو القيام بعملية تقييم صادقة لمسار التنافس والوقوف على التجاوزات والاختلالات ثم البحث عن مساحة العفو والشخصيات، التي بمقدورها تحقيق وتجسيد نظرية الحزام التي بموجبها يحفظ على الحركة وحدتها واستقرارها ومستقبلها. على اعتبار أنها صارت اليوم وقفا للأمة لا يجوز لأحد أن يكون سببا في زواله أو تحديد سقف الخير الذي يقدمه للأمة، فحركة مجتمع السلم أصبحت خط الدفاع الأخير للأمة من أجل تحقيق التغيير المنشود.

أما الأمر الثاني: فهو استيعاب دروس الماضي واستشعار عقوبة الاستبدال السننية "فإن تتولوا يستبدل قوما غيركم، ثم لا يكونوا أمثالكم" واستحضار اللحظة التي تلي مباشرة قرار الانقسام أو الانشطار، كيف يكون شعور وضمير القيادي المتسبب في ذلك في الدقيقة الثانية بعد أن يتخذ قرار الطلاق، وليتصور كل فريق كيف تكون صورة ومشهد الحركة لحظة واحدة

فقط بعد قرار الالتحام والتنازل وكظم الغيظ والأخوة والتراضي وتوسيع مساحة العفو.

ونؤكد في ختام هذه الحلقة أن المعارضة والمناهضة والتعبير الإعلامي عن الرأي والتمسك بخيارات سياسية وضعناها لأنفسنا وليست قدرا محتوما يمكن أن نتحكم فيها في لحظات تاريخية يكون الفرد فيها صادقا مع نفسه أولا ومع المنهج الذي قضى شبابه فيه، كما أن التمسك بالشرعية والمؤسسات والشورى ونتائج المؤتمر لا تعني شيئا إذا تفرقت الحركة وذهب ريحها وفقدت صدقيتها لدى الجمهور العريض الذي ينتظر لحظة الصلح والتجميع، والفرصة مواتية اليوم مع دورة مجلس الشورى الوطني التي ستقدم فيها مبادرة اجتهادية لحل الأزمة ورأب الصدع، ولم لا يكون أول نوفمبر، عيد الثورة التحريرية الجزائرية تتعانق فيها الذكريات والقلوب وهو طموح وأمل ورجاء ليس على الله ولا على أبناء الحركة الواعية بعزيز.

فهرس المحتويات

المقدمة.. 5

إشعاعات التجديد... تساؤلات الأمة... هل من إجابة؟ 16

الحركة الإسلامية: أمة تنتظر... ونخبة تحتضر 24

حماية الحركة الإسلامية من التهريب والحراقة.............................. 30

تطوير مفهوم الجماعة وتوسيع دائرة نحن.................................. 33

الحركة الإسلامية في عين إعصار الذاتية.................................. 42

أزمة نظرية واستراتيجية أم أزمة واقع ومتطلبات.......................... 50

إشكالية قيادة وممارسة أم أزمة تطبيق نظريات؟.......................... 59

الإخوان المسلمون: الإنجازات والحاجة إلى التجديد والتطوير تحقق متطلبات التجديد:.. 75

الإيجابيات والإنجازات في تاريخ الجماعات السلفية:.................... 84

دروس الماضي، هل تصيغ رؤية المستقبل؟................................ 87

حقائق لم تنشر عن المؤتمر الرابع لحركة مجتمع السلم....... 93

من يريد تحديد سقف الحركة الإسلامية المعتلة : حمس في التعاطي السياسي؟.. 98

مسار التاريخ واستدراك بلاء الانقسام.................................. 103

من أجل إعادة هيكلة الحركة الإسلامية في الجزائر....................... 108

المراجعات الواجبة، والفرائض الغائبة.................................. 115

التأسيس الجديد وفق مساحة العفو ونظرية الحزام....................... 123